الجامعة اللبنانيّة

كلية الحقوق والعلوم السياسيّة والإداريّة

العمادة

أزمة إقليم كشمير بين الخلفيّات الاقليميّة والمواقف الدوليّة

رسالة لنيل شهادة ماستر في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد

كمال كامل ترحيني

لجنة المناقشة

الدكتور خليل حسين	**الأستاذ المشرف**	**رئيسا**
الدكتور فيليب فارس	**أستاذ مساعد**	**عضوا**
الدكتور علي شكر	**أستاذ مساعد**	**عضوا**

2020

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة وهي تعبر عن رأي صاحبها فقط

الإهداء

إلى المحلق في ذاك العالم مع إبنك الشهيد

أبي ... يا نبع الحب والحنان

الشكر

إلى من سهرت وضحت من أجلي

إلى أمي الغالية والحنونة

وإلى زوجتي العزيزة ... رفيقة دربي

شكر خاص للدكتور المشرف الأستاذ خليل حسين ولأعضاء لجنة المناقشة

الدكتور فيليب فارس والدكتور علي شكر

المقدمة

ليس من باب الصدفة أبدا أن ترث شعوب العالم القتل والدمار والخراب بعد إضطرار محتلها للخروج منها. فبريطانيا لم تخرج من المنطقة العربية التي كانت تحتلها، حتى أنهكتها وقطعت أوصالها، وزرعت الكيان الإسرائيلي في قلبها، وكذلك كان الأمر في شبه القارة الهندية.

فبعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، ومع إزدياد الضغوط الدولية وصعود حركات التحرر والإستقلال لأغلب بلدان العالم، إضطرت بريطانيا للخروج من المنطقة، ولكنها وكالعادة تركت إرثا ثقيلا ومشكلة كبيرة يصعب حلها. كل ذلك من أجل أن لا يسود السلام والهدوء في المنطقة، وأن تبقى شعوبها أسيرة صراعات وحروب تنهكها وتمنعها من التفكير بالإستقلال النهائي عنها وعدم التبعية لها، وأن تعمل أيضا على إستنزاف المنطقة ونهب خيراتها ومقدراتها،حتى لا تستطيع أن تشكل أي تهديد لمصالحها في المستقبل، وجعلت نفسها أيضا مدافعة عن الديمقراطية وحقوق الانسان لتكون في موقع الحكم في تلك الصراعات والنزاعات، لحفظ موقع ومكانة لها في تلك المنطقة.

فمنذ أن أعلن الحاكم العام البريطاني اللورد مونتباتن عن قانون الاستقلال الهندي عام 1947، والذي حل الامبراطورية الهندية وأنهى ما يسمى الهند البريطانية، وأسس لقيام دولتين هما الهند وباكستان، بعد الاتفاق بين الرئيسين نهرو ومحمد علي جناح، وقد ترك الخيار للولايات بالإنضمام إما الى الهند أو الى باكستان. وقد إختار حاكم ولاية كشمير الهندوسي، رغم أغلبيتها المسلمة، الإنضمام الى الهند.عندها بدأ النزاع بين البلدين وقتل مئات الالاف من الكشميريين وهجروا وتعرضوا لأسوء معاملة، وجرت ثلاثة حروب دامية بين عامي 1947 و 1972. فبعد الحرب الاولى 1947، تدخلت الأم المتحدة لوقف النار وإجراء إستفتاء لتقرير مصير الإقليم، لكن الهند رفضت ذلك وماطلت في تطبيق القرارات، وأكدت لاحقا على أن مسألة كشمير هي مسألة ثنائية تحل بين البلدين، رافضة اي تدويل للأزمة على إعتبار أن

الحاكم الهندوسي الأسبق في كشمير هو من طالب بالإنضمام الى الهند، في الوقت الذي إعتبرت فيه باكستان أن مسألة إنضمام كشمير الى باكستان هو أمر طبيعي جدا، لأن غالبية السكان في كشمير هم من المسلمين ولديهم الرغبة بالإنضمام اليها أيضا.

ومع إشتداد الصراع بين البلدين، وفي عام 1974، أجرت الهند التفجير النووي الاول ووصفته بأنه للأغراض السلمية، ما دفع باكستان للرد بالمثل وإستمرت في تطوير برنامجها النووي وأجرت تجارب نووية وتفجيرات عام 1998، وبذلك أصبح السلاح النووي بمتناول الدولتين، وأضحى هناك سباق تسلح صاروخي بالستي ونووي. بعدها إندلعت حرب الكارجيل عام 1999، والتي هددت بنشوء حرب نووية بين الجارتين، عندها تدخل الرئيس الاميركي بيل كلنتون لتهدئة الامور وحسم الامر، معتبرا أن كشمير هي أخطر مكان في العالم. وقد بلغ الإهتمام الاميركي حدا كبيرا في منطقة الهند، فالخطاب الاميركي العام غير إسم قيادة المنطقة، من القيادة الأميركية للمحيط الهادئ الى قيادة منطقة الهند والمحيط الهادئ، وذلك للدلالة على أهمية الهند في السياسة الأميركية من حيث الامكانات ولمحاصرة وتطويق الصين.

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وبروز الحروب الإستباقية والحرب على الإرهاب، غزا الجيش الأميركي أفغانستان من أجل إقتلاع المنظمات الإرهابية التي أضحت تهدد أميركا في عقر دارها بعد الهجوم على مبنيي التجارة العالمية وعلى البنتاغون، وتهدد مصالحها في المنطقة أيضا، فإستغلت الهند الموقف والهجمة العالمية والحرب على الإرهاب، من أجل إحراج باكستان أمام الرأي العام العالمي، وسعت لإدراج المنظمات الكشميرية التابعة لباكستان أو المدعومة منها وعلى رأسها جيش محمد وعسكر طيبة في خانة المنظمات الإرهابية. لكن الولايات المتحدة الأميركية وكعادتها، لا تغضب باكستان حليفتها التقليدية منذ خمسينات القرن الماضي، لأنها تعتبرها شريكة معها في السيطرة على تلك المنظمات وخصوصا في أفغانستان بعد غزوها من قبل الجيش الأميركي عام 2002.

وفي سبتمبر 2013، أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ عن مبادرة الحزام والطريق (حزام واحد طريق واحد) والتي تعتبر من أكثر المشاريع الجيوسياسية للرئيس الصيني لإعادة إحياء طريق الحرير وربط الصين بالعالم وإستكمال عقد اللؤلؤ الصيني. لكن هذا الاعلان، أثار الغرب عموما وأميركا خصوصا، لأنها تعتبر الصين التهديد الأول لها عالميا، لذلك عملت على تكثيف إهتمامها بالمنطقة من أجل إشغال الصين وحصارها وتطويقها بواسطة جارتها وعدوها اللدود الهند، والتي أضحت بعد ذلك تنظر الى نفسها ندا ونظيرا للصين وليست منافسا تقليديا لباكستان، وأعطت الضوء الأخضر لرئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي (حزب بهاراتيا جناتا) لإلغاء المادة 370 من الدستور الهندي والتي كانت تسمح بالحكم الذاتي في كشمير وأن يكون لها دستورها الخاص، وذلك دون تنسيق مع باكستان ولا حتى الصين التي إعتبرت الخطوة موجهه ضدها.

إن أزمة إقليم كشمير والتي زاد عمرها على 70 عاما، لا تريد لها أميركا أن تنتهي، فهي الرابح الأكبر من إستمرارها وفي كل الاتجاهات. فمن خلالها تسطيع التدخل ساعة تشاء في المنطقة، وتستطيع إشغال وتطويق المارد الصيني في منطقته وتضييق الخناق عليه وعدم إعطائه اي فرصة للعمل كيفما يريد. لذا فان إقليم كشمير يعتبر مسرحا وموطنا لصراع المصالح بين القطبين العالميين الصين وأميركا ومن أمامها الهند وباكستان،على أن سياسة أميركا البرغماتيه والحفاظ على مصالحها، يدفعها لعدم التخلي عن أي من طرفي النزاع المباشرين في الإقليم.

1. سبب الدراسة

إن سبب إختيار موضوع الدراسة حول أزمة إقليم كشمير، كان مدفوعا بضرورة البحث حول قضية إمتدت لاكثر من سبعة عقود وما زالت حتى يومنا الحالي، وهي من ضمن سبعة نزاعات في العالم تصنف بأنها يمكن أن تؤدي الى حرب نووية. بالإضافة الى محاولة الإضاءة على الخلفيات الحقيقية التي تدفع الدول الإقليمية والعالمية للتدخل في قضية يفترض أنها خاضعة للقوانين الدولية

وقرارات الأمم المتحدة، ومن أجل تبيان بعض ما يحكم العلاقات الإقليمية والدولية إنطلاقا من هذه الازمة، فالعديد من النزاعات والمشاكل التي تقلق الأمن والأمان في غير منطقة في العالم، عادة ما يكون لها أهداف تتصل بالصراع الأكبرعلى قيادة العالم.

2. أهمية الدراسة

إنّ أهمية هذه الدراسة تظهر من خلال محاولة تسليط الضوء على أزمة إقليم كشمير والتي شغلت منطقة شبه القارة الهندية ومن خلفها العالم، وذلك منذ الإعلان عن قانون الإستقلال البريطاني عام 1947،إذ ان تمتع الإقليم بالموقع المميز في جنوب اسيا، ومجاورته لأربع دول، يجعل من يسيطر عليه يملك عمقا إستراتيجيا ويقوم بدور إقليمي أكبر ويملك خطوط الإتصالات.

وكذلك تظهر أهمية الدراسة من خلال معرفة الإتجاه الذي تسير به العلاقات بين الجارتين النوويتين الهند وباكستان من جهه ومن خلفهما القطبين الأساسيين في العالم الصين وأميركا، وذلك إنطلاقا من خلفيات التدخل في أزمة الاقليم.

3. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل أساسي الى إيضاح الخلفيات الإقليمية (الهند، باكستان،الصين) والدولية (أميركا، الإتحاد السوفياتي سابقا"روسيا حاليا"، أوروبا..) للعلاقات بين هذه الدول إنطلاقا من أزمة إقليم كشمير، حيث تبرز المصالح السياسية والإقتصادية والتجارية والإستراتيجية لهذه الدول، ولتبيان أن الإنسجام في المصالح والأهداف هو المحدد الأساسي لمواقف الدول وليس أي شيء آخر، وذلك انطلاقا من النظرية الواقعية في العلاقات الدولية. كما وتهدف الدراسة لمحاولة معرفة اتجاه التوازنات والتحالفات بين الدول المشاركة بأزمة الاقليم في ظل ادارة الأزمات والنزاعات بالوكالة بين المتصارعين الرئيسيين على قيادة العالم (أميركا والصين).

4. الإشكالية

على الرغم من كثرة الأحداث التي جرت على الاقليم منذ إعلان قانون الاستقلال الهندي، والقتل والاضطهاد الذي حل بالشعب الكشميري، والتدخلات الإقليمية والدولية في هذه الأزمة، كل حسب مصالحه، فإن الإشكالية تتمحور حول النقاط التالية:

ما مدى التأثير والتفاعل الإقليمي والدولي حول أزمة كشمير.

ما هي خلفيات كل من الهند وباكستان والصين في أزمة إقليم كشمير ؟

ما هي خلفيات بعض الدول الآسيوية إنطلاقا من الأزمة ؟

ما هي خلفيات ودوافع الإتحاد السوفياتي سابقا (روسيا حاليا)، وأميركا للتدخل في الاقليم ؟

5. الفرضيات

تعتبر باكستان إقليم كشمير تابع لها، وذلك لان معظم سكانه من المسلمين ولديهم الرغبة في الإنضمام اليها، فيما تعتبر الهند أن إقليم كشمير يشكل عمقا استراتيجيا لها، وأن حكومة كشمير هي التي طلبت الإنضمام لها.

تهدف الهند من وراء السيطرة على كشمير، عدم فتح موضوع الأقليات لديها وإثارة القلاقل في الداخل الهندي المتنوع دينيا وعرقيا، في المقابل فإن باكستان تعتبر كشمير إمتدادا طبيعيا لها.

تعمل الصين على بناء موقع جديد لها في العالم من خلال إستعادة طريق الحرير القديم (طريق واحد حزام واحد)، فيما تسعى أميركا لتطويق صعود الصين وإيقاف الإندفاعة الصينية نحو العالم ومحاولة حصارها في محيطها.

لذلك فإن شبكة العلاقات الاقليمية والدولية تتعقد كثيرا إنطلاقا من أزمة كشمير، فالهند تواجه باكستان وتتصارع معها في الإقليم وتمتد المواجهه الى أراضيهما، والصين تتحالف مع باكستان

وتستوعب الهند، والولايات المتحدة الأميركية تعمل لحماية مصالحها وتحقيق أهدافها مع كل من الهند وباكستان ومن أجل تطويق المارد الصيني.

6. منهج الدراسة

إقتضت طبيعة الدراسة إتّباع المنهج التاريخي في معرض سرد بعض الأحداث التاريخية التي مرت على الأزمة في إقليم كشمير منذ إستقلال شبه القارة الهندية وحتى اليوم، مع إتباع المنهج التحليلي(ماذا حدث، لماذا حدث وما أهمية ما حدث) الذي ساعدنا في تحليل الخلفيات والدوافع التي إنطلقت منها كل من باكستان والهند لمحاولة السيطرة على الإقليم وجعله يدور بفلكها، ودور الصين وتحالفتها، بالإضافة الى الإهتمام الأميركي المتزايد في المنطقة إنطلاقا من أزمة الإقليم.

7. الدراسات السابقة والصعوبات

ومن أجل إنجاز الدراسة، واجهتنا صعوبة في الوصول الى المصادر والمراجع التي تتحدث عن هذه الأزمة لقلتها من جهة، ولأنها عادة ما تكون موجهه. فقد اقتضى العمل تجميع الكثير من المصادر والدراسات ومقاطعتها، للإستفادة من المعلومات الموضوعية والقيمة. فالدراسات التي تعتمد على الجانب الحقوقي والديني، نراها تميل أكثر الى أحقية باكستان بالاقليم على إعتبار أن قانون الإستقلال الهندي قال بضرورة إستشارة السكان لتقرير المصير، بالاضافة الى أن الاكثرية في كشمير مسلمة.

أما بعد إنتهاء الحرب الباردة وإنهيار الاتحاد السوفياتي، فقد تغيرت التحالفات بشكل كبير، وأضحت المصالح الإقتصادية والتجارية والحرب على الإرهاب عوامل رئيسية وأساسية في الدراسة والتحليل، حيث إستفادت الهند كثيرا منها، للمطالبة بملكية الإقليم مع بعض الإدعاءات التاريخية.

8. تصميم البحث

المقـدمـة.

الفصل الأول:الموقع الجغرافي والديمغرافي والتطور التاريخي لأزمة كشمير.

المبحث الأول: الموقع الجغرافي والهوية الكشميرية.

المبحث الثاني: تطور القضية الكشميرية.

الفصل الثاني: الخلفيات الإقليمية لأزمة إقليم كشمير.

المبحث الأول: الأطراف الداخلية والمنظمات الدولية.

المبحث الثاني: إقليم كشمير والدول الإقليمية.

الفصل الثالث: المواقف الدولية حول إقليم كشمير.

المبحث الأول: دول آسيا والإتحاد السوفياتي سابقا وإقليم كشمير.

المبحث الثاني: الإتحاد الاوروبي وأميركا وإقليم كشمير.

الخـــاتمـــة.

الفصل الأول:الواقع الجغرافي والديمغرافي والتطور التاريخي لأزمة كشمير.

تعتبر أزمة إقليم كشمير من أقدم النزاعات وأعقدها في العالم، فهي تعاصر في بدايتها نكبة تقسيم فلسطين، وما زالت حتى يومنا الحالي من دون حل، وهي أيضا من مخلّفات الاستعمار البريطاني للمنطقة الآسيوية.

بدأت هذه الأزمة مع صدور قانون الإستقلال البريطاني عام 1947، والذي قسم شبه الجزيرة الهندية إلى دولتين هما الهند وباكستان على أساس ديني، وقد رافق هذا التقسيم توترات وحروب منذ ذاك العام مرورا بحرب 1965وحرب 1971، مع سباق تسلح نووي وصولا الى حرب الكارجيل عام 1999، ليبقى النزاع قائما والصراع مفتوحا مع إصرار كلا الطرفين على مواقفهما تجاه القضية.

المبحث الأول: الموقع الجغرافي والهوية الكشميرية

يلعب الموقع الجغرافي لأي منطقة في العالم، دورا أساسيا في أهميتها السياسية والاقتصادية والتجارية، لذلك فإن المناطق الغنية بالموارد الطبيعية ومناطق العبور البرية أو البحرية الرئيسية، لها دور كبير في حركة التجارة العالمية وتطمع الدول للسيطرة عليها من أجل التحكم بتلك الحركة.

المطلب الاول: الموقع الجغرافي والواقع الديمغرافي.

يعتبر الموقع الجغرافي لإقليم كشمير وواقعه الديمغرافي المتنوع، من العلامات المهمة التي تميزه، وهذا ما يدفع الدول الإقليمية المحيطة به للسعي دائما من أجل السيطرة عليه.

الفقرة الأولى: الموقع الجغرافي.

يشار إلى كشمير الهندية القديمة في الكتاب المقدس kashimeera وتعني الأراضي المجففة من المياه، وهي المنطقة الرابضة في قلب جبال الهيملايا وتعرف بأنها جنة الله على الارض أو الجنة الأسطورية، وقديما قال بعض الشعراء، لو كان في الأرض جنة فستكون هنا في كشمير.

كشمير أو بشكل أصح ولايتا جامو وكشمير ومركزا جيلجيت ولاداخ هي بلاد كثيفة الغابات، باسقة الأفنان والبساتين، طيبة المناخ بصفة عامة، باردة في بعض المناطق لدرجة أن الثلوج تغمرها شهورا طويلة من السنة، وقد لا يصدق الكثيرون أن جامو وكشمير من أجمل وأروع بلاد العالم قاطبة، ومنذ قرون مضت قال عنها الأديب ياقوت الحموي في كتابه معجم البلدان "أنها من قرى نيسابور".[1]

إن أهمية كشمير الإستراتيجية يحددها موقعها الجغرافي، حيث تقع في أقصى الشمال من شبه القارة الهندية وفي قلب أسيا الوسطى من الجهه الجنوبية، وحدودها متاخمة لأربع دول هي باكستان والهند والصين وأفغانستان. تحدها باكستان من الغرب ومن الجنوب والجنوب الغربي، وتمتد حدودها معها لأكثر من 700 ميلا، وتحدها الهند من جنوبها الشرقي لمسافة تبلغ حوالي 350 ميلا، وتحدها الصين من شرقها وشمالها الشرقي لمسافة 450 ميلا، وتحدها أفغانستان من شمالها لمسافة 160 ميلا، وهي تقع بين خطي العرض 32،8و 536،58 وخطي الطول 26، 37 و30،80.[2] (أنظر الخريطة ادناه)

(1) شعيب عبد الفتاح، فصول من مأساة كشمير، مكتبة فـهد الوطنية، ط1، 1994، ص21.

(2) د. وليد عربيد، مسألة كشمير في أبعادها الدولية والجيوستراتيجية، دار المهى، بيروت،2019، ص18.

تبلغ مساحة جامو وكشمير 222.236 كلم^2، أي حوالي 86 ميلا مربعا، موزعة على الشكل التالي: تسيطر الهند على حوالي 48٪ من مساحتها الإجمالية أي 106.567كلم^2، وقد إتخذت من سرينغارعاصمة صيفية لها ومن جامو عاصمة شتوية [1]. وتسيطر باكستان على حوالي 35٪ من المساحة الإجمالية للإقليم أي نحو 78.114 كلم^2، وتسمى آزاد كشمير أو كشمير الحرة وعاصمتها مظفر اباد[2]. أما الصين فتسيطر على 17٪ من المساحة أي ما يقدر بحوالى 37.555 كلم^2، وهي مناطق أكساي تشن ومنطقة ديشموك ووادي شاكسغام، الذي تنازلت عنه باكستان للصين بعد الحرب الصينية–الهندية 1963.

وتغطي كشمير10سلاسل من الجبال المتوازية، أهمها من الشمال إلى الجنوب : سلاسل جبال الكراكورم(كارجيل) وهي جبال متصلة وفيها ثاني أعلى قمة في العالم والمسماة بـK 2، وسلاسل جبال لاداكيه(لاداخ) وتقع في جنوب الكراكورم وموازية لها، بالإضافة الى سلاسل جبال زانسكار وجبال الهيمالايا التي تمتد من الجزء الغربي من الحدود الشمالية للهند، وفيها المعبر الذي يربط الوادي بـ لاداكيه. ويوجد أيضا عدد من الجبال البركانية التي تسببت في الزلازل المدمرة في تاريخ كشمير؛ حيث شهدت كشمير 12 زلزالا مدمرا كان آخرها عام 1885م.

ترتفع كشمير عن سطح البحر حوالي 1700متر، وفيها منطقة "سياشان" الجليدية الإستراتيجية والتي ترتفع 6300 مترا فوق سطح البحر، وتصل درجة الحرارة فيها إلى 70 درجة تحت الصفر أحيانًا. ويحتوي الإقليم على عدد من الوديان أهمها وادي كشمير ووادي تاوي ووادي تشيناب(جناب) ووادي بونش ووادي السند ووادي ليدار، على أن الوادي الرئيسي هو وادي كشمير الذي يبلغ إتساعه 135 كيلومترا ومساحته 15.520 كيلومترمربع[3].وتعتبر كشمير أراض غنية بمياهها وأنهارها، ففيها نهر السند

---

(1) Sumantra Bose, Kashmir; Roots of conflicts, paths to peace ,USA,2003, p18.

(2) شعيب عبد الفتاح، فصول من مأساة كشمير، مرجع سابق، ص 24.

(3) عمر محمد نزال العرموطي، أزمة كشمير، عمان، ط 1، 2017،ص 13.

ونهرجيلهوم ونهر جناب،ويتفرع من جيهلوم عشرات الأنهار الأخرى مثل "فيشار" المتجمد دائمًا،و"ليدار" بمياهه الهائجة والذي يعتبر أكبر فرع لنهر جيهلوم.كما تتكون بحيرات رائعة فى أحضان الجبال وبين السهول والوديان. وتنتشر أيضا الينابيع الخلابة وأهمها ينبوع "فرناج" الذي ينبع منه نهر الجيهلوم، وينبوعا "أغاهابل" و"شاشما" المشهوران بمياههما العذبة. هذه الأنهار والبحيرات يستخدمها الكشميريون في الصيد والسياحة، وفي توليد الطاقة الكهربائية، وهي تشكل لوحة فنية وطبيعية رائعة.[1]

وبموجب معاهدة نهر السند الخاصة بتقاسم المياه بين الهند وباكستان، والتي توسط فيها البنك الدولي عام 1960، تم تخصيص الأنهار الشرقية (سوتليج، وبيس، ورافي) للهند، في حين أن الأنهار الغربية (السند،جيلهوم،جناب) تذهب إلى باكستان. وتتهم باكستان الهند بأنها تنتهك دائما المعاهدة، في حين تعتبر نيودلهي أن باكستان تسيطر على كمية أكبر من المياه نتيجة للمعاهدة.

وتعد كشمير بلدا زراعيا بالدرجة الاولى، وهي تشتهر بزراعة الذرة والأرز والفواكه والزعفران الذي يعرف بأنه عالي الجودة ويصدر الى معظم دول العالم نظرا لتميزه. وتغطي الغابات مساحات كبيرة من الإقليم، يستغلها الكشميريون في تصدير الاخشاب. وهي أيضا تشتهر بالحرير، وفي مدينة سرينغار يوجد أكبر معمل لنسج الحرير في العالم.[2]

أما بالنسبة للصناعة، فتسيطر عليها المؤسسات الصناعية والتجارية الصغيرة، وهناك الحرف اليدوية كصناعة النحاس والسجاد والمنتجات الفضية والشالات الصوفية.[3]

وتشير التخمينات بناء على التنقيبات الجيولوجية التي أجريت عام 1932 في كشمير، إلى وجود كميات كبيرة صالحة للإستثمار من النحاس والفضة والزنك.[4]

---

(1) مقابلة مع ألطاف حسين نجار الكشميري، من فعاليات كشمير، أجراها كمال ترحيني، لبنان، تاريخ 2020/2/23.

(2) شريف عبد العزيز الزهيري، مأساة كشمير المسلمة، شبكة الالوكة، 2017/11/13.

(3) الموسوعة العربية العالمية،الجزء10،الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط1، 1996، ص113.

(4) د. كاظم هيلان محسن السهلاني، كشمير ،دراسة في التاريخ السياسي للصراع الهندي الباكستاني1947-1949 جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الانسانية، **ط1**،دارالفراهيدي للنشروالتوزيع، 2012،ص 63.

وتنشط السياحة الدينية في كشمير، فهناك العديد من المزارات الدينية الشهيرة للهندوس والمسلمين. ومن ناحية أخرى تمتاز كشمير بجمال طبيعتها وسحرها وبديع جوها ومناخها الهادئ، لذلك فإن لها أهمية سياحية كبيرة، وتعتبر بحيرة "دال" من المعالم السياحية الرائعة في سرينغار. وقد إستفاد صناع الشالات والتطريز والسجاد وصناديق الورق من تدفق المصطافين والضباط مع زوجاتهم وأطفالهم إلى الوادي في كل صيف.[1] وقد كانت ملاذا ومصيفا لملوك المغول سابقا وللموظفين البريطانيين لقضاء إجازاتهم هربا من الحر والأمطار الموسمية، حيث يدخلها مليون سائح سنويا. فكشمير يقال عنها سويسرا آسيا لأنها تجمع بين عظمة جبال الألب وسحر الشرق.[2]

أما حول مدن كشمير، ففيها مدينة "أنانتيج" التي تقع على بعد 45 كلم من سرينغار والمعروفة بالأنهار التي يقدسها الهندوس، ومدينة "بارمولا" المعروفة بالأشجار البستانية بالاضافة إلى مدينة "جولهارج" المشهورة بأشجارالأناناس وقممها البيضاء ومروجها الخضراء، حيث يقصدها السياح للتزلج. ومن مدن كشمير المهمة أيضا "مظفر آباد" عاصمة كشميرالباكستانية، وقد بناها "مظفر شاه" من أسرة "البامبا" القديمة، وأكثر ما يميزها حقول الأرز والذرة، ويظهر في أفقها جبل الماكرا الشهير، كما تعتبر مقاطعة بونش أهم مقاطعات كشمير الباكستانية.[3]

ومن خلال هذا الموقع الجغرافي المميز والأنهار والأودية والمدن والإمكانات الإقتصادية والصناعات المختلفة، نتعرف على أهمية إقليم كشمير الإستراتيجية.

---

[1] Victoria Schofield ,Kashmir in conflict, London ,2003 , p 14.

[2] د عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية دراسة وتحليل تطبيق لعلم الجيوبوليتيكس والجغرافية السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، ص٤٤٢.

[3] نهى سلامة، كشمير زهرة البنفسج التي تبحث عن حريتها، موقع إسلام أون لاين، 4 /6/ 2002.

الفقرة الثانية: الواقع الديمغرافي.

يبلغ عدد سكان كشمير حسب تقديرات عام 2000 حوالي 15 مليون نسمة، تقدر نسبة المسلمين منهم 90%، وأتباع الديانة الهندوسية والبوذية 10%.[1] ويبلغ عدد السكان حوالي 11 مليون نسمة في الجزء الذي تسيطرعليه الهند، أما في الجزء الخاضع للسيطرة الباكستانية فيبلغ حوالي 3 مليون نسمة، بالإضافة إلى وجود أكثر من مليون لاجئ في باكستان ومليون شخص فارين إلى بلدان أخرى.[2]

يتكون الشعب الكشميري من أجناس مختلفة أهمها الآريون والمغول والأتراك والأفغان، وينقسمون إلى أعراق متعددة أهمها كوشر ودوغري وباهاري. وأشهر القبائل في كشمير هي قبائل الشيخ والباتان والمغول وهي مسلمة، بالإضافة إلى قبائل الباندیت وريشي وهي قبائل هندوسية شديدة التعصب لهندوسيتها.[3]وقد أدى التعصب الهندوسي واللامساواة لإبتعاد بعض الهندوسيين عن دينهم ودخولهم في أديان أخرى منها الإسلام بالإضافة لتأثير الطبقية الموجود لدى الهندوس.*

ينتمي أهل كشمير إلى عرق غير العرق الهندي بحكم التركيبة البشرية، فهم بيض البشرة طوال الأجسام، ويعتنق معظمهم الديانة الإسلامية، نظرًا لتجذر الإسلام داخل المنطقة منذ سنة 1325م.[4]وقد عملت الإدارة البريطانية على إضعاف المسلمين إقتصاديا وإجتماعيا وحرمانهم من الوظائف ووضع العراقيل أمام تجارتهم ونشر الأمية بينهم وعدم تعلمهم اللغة الانكليزية، فكانوا الخاسر الأكبر من الاستعمار وحلت مكانهم طبقة هندوسية ناشئة.[5] وتعمل الحكومة الهندية الحالية على إحداث تغيير ديمغرافي في كشمير، ففي 11 ديسمبر 2019 صدر قانون تعديل المواطنة الهندي، والذي ستصبح

---

[1] د. وليد عربيد، مسألة كشمير في أبعادها الدولية والجيوستراتيجية، مرجع سابق، ص 17.

[2] علي صالح محمد عطية، العلاقات الأمريكية الباكستانية في المجالات السياسية والاستراتيجية1947 –1971، عين الدراسات والبحوث الاجتماعية والانسانية، 2006، ص 95.

[3] شريف عبدالعزيز الزهيري، مأساة كشمير المسلمة، شبكة الالوكة، 2017/11/13.

* الهندوس لديهم 4 طبقات: طبقة البراهمة وهم خدمة الديانة، وطبقة الكشاتريا وهم حماة المجتمع، وطبقة الفايشيا وهم التجاروالفلاحين، وطبقة الشودرا وهي الطبقة المنبوذة.

[4] موسوعة الأديان في العالم، الأديان القديمة، بيروت، دار كريسيس انترناشيونال،ط1،2000، ص192.

[5] احمد محمود الساداتي، تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم،ج2، وزارة التربية، مصر، ص297.

بموجبه المواطنة في الهند على أساس الديانة. لذلك فإن أعضاء جماعات الأقلية مثل الهندوس والسيخ والبوذيين والجانيين والبارسيين من أفغانستان وبنغلاديش وباكستان،الذين جاؤوا إلى الهند بطريقة غير شرعية ستوفر لهم الحكومة طريقاً سريعاً للحصول على الجنسية الهندية، وهذا ما لن يحصل للمسلمين. وقد عمت المظاهرات أنحاء البلاد وقال رئيس الوزراء الهندي الحالي ناريندرا مودي أن المتظاهرين ضد قانون الجنسية يمكن أن تتعرف عليهم من ملابسهم، في تلميح واضح إلى المسلمين.[1]ولاحقا صرح سردار مسعود خان رئيس كشميرالحرة أن المسلمين هم الغالبية السكانية في كشمير، وتريد الحكومة الهندية تقليص عددهم كمقدمة ل "إستعمار" الإقليم، وسيقومون بإحضار الناس من عموم ولايات الهند، ويريدون إنشاء مستوطنات هناك على غرار المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

المطلب الثاني: الهوية الكشميرية والتقسيم الإداري.

تلعب الهوية الدور الأساسي والمحوري في حركة أي جماعة وتقدمها وتطورها وتميزها عن باقي الجماعات، فكيف إذا كانت كالهوية الكشميرية التي يتطلب الحفاظ عليها جهدا كبيرا في مواجهه محاولات محوها وتغيير وجهتها. وسنعرض في هذا المطلب لأبرز سمات وخصائص الهوية الكشميرية بالإضافة الى التقسيم الاداري فيها.

الفقرة الأولى: الهوية الكشميرية.

يتحدث الكشميريون عدة لغات أهمها الكشميرية التي كانت تابعة لأسرة "ال داريك" والهندية والأورديه ويستخدمون الحروف العربية والفارسية في كتابتهم، ولهم ثقافة عالية التطور ناتجة عن مسار تاريخي متميز من خلال الإهتمام بثقافات وحضارات المنطقة المحيطة بهم.[2]

---

[1] الهند على خُطى إسرائيل، موقع عربي بوست الالكتروني، 24 ديسمبر 2019.

[2] محمد السيد سليم ومحمد سعد أبوعامود ، قضية كشمير ، القاهرة ، مركز الدراسات الآسيوية، كلية العلوم السياسية، 2002 ، ص6.

يعرف شعب كشمير بالدفء في العلاقة مع الغير وكرم الضيافة، ويمتاز وادي كشمير بالموسيقى الصوفية الشعبية، ويلبس الكشميريون الملابس التقليدية والمسماة فيران، إضافة إلى الشالوار والعمامة أو القبعة الكشميرية.[1] وإذا تأملت الناس في كشمير، قد تقتنع بأنهم ليسوا هنودا، فلا تجمعهم بأهل الهند جامعة، فأهل الهند سمر وتبلغ ببعضهم السمرة الى حد السواد، أما الكشميريون فهم بيض البشرة ويبلغ ببعضهم البياض الى أنهم يشبهون الشاميين أو الأتراك.[2]لذلك يجد الاجنبي صعوبة كبيرة في تحديد الكشميري عن غيره، ففي أي مقهى تدخله في كشمير يمكنك أن تقابل رجلا تبدو ملامحه صينية يتحدث بطريقة أهل التيبت، ورجل آخر بعينين زرقاوين يبدو شكله المانيا،وقد تجد شخصا آخر يبدو فارسيا، والثلاثة كشميريون يتحدثون نفس اللغة، وهم يقتسمون نفس القدر من الكبرياء والألم.[3]

وقد دأب الجغرافيون المسلمون على إطلاق لقب "إيران الصغيرة"على كشمير، لتشابه طبيعة الأرض الجبلية، وبنية القرى وتنوع المنتجات الزراعية،إضافة الى أن اللغة الكشميرية تضم عددا كبيرا من الكلمات الفارسية، ومعظم الشعراء والعلماء الكشميرين متأثرون جدا بإيران، وكانوا يحرصون على كتابة جزء من أعمالهم بالفارسية. وقد أنجبت كشميرعدداً كبيرا من الزعماء والقادة والمفكرين، منهم على سبيل المثال الشاعر والمفكر الإسلامي الشهير الدكتور"محمد إقبال" بالإضافة الى الشيخ الأعلم نورالدين والسيد علي الهمداني المعروف ب شاه همدان.[4]

تتفاوت نسبة التعليم والدخل الفردي بين السكان في كشمير، ففي الجزء الذي تسيطر عليه باكستان تبلغ نسبة التعليم حوالي 57 %، أما في الجزء الذي تسيطر عليه الهند فتبلغ 26 %.ومتوسط الدخل الفردي نجده هو الآخر يتباين داخل الإقليم، إذ يبلغ متوسط الدخل الفردي في الجزء التابع لباكستان 450 دولار سنويا، أما نسبته في الجزء التابع للهند فيقدر ب 260 دولار سنويا. وتسعى الحكومة الهندية

---

[1] عباس العقاد، القائد الاعظم محمد علي جناح، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012،ص 16.

[2] محمد العبودي، سياحة في كشمير، ط 1، 1991، ص35.

[3] أمين طاهري، الكشميريون أمة واحدة،الشرق الاوسط،العدد 8684، 7سبتمبر 2002.

[4] مقابلة مع ألطاف حسين نجار الكشميري، من فعاليات كشمير، أجراها كمال ترحيني، لبنان، تاريخ 2020/2/23.

لمحاولة طمس الهوية الأصيلة ونشر الجهل لدى الكشميريين، كما تسعى جاهدة إلى تحفيز الهندوس وترحيلهم للإقليم مع توفير العمل والإقامة الدائمة(قانون المواطنة الجديد) على حساب سكان الإقليم الأصليين، حيث بلغ عدد الأفراد القادمين للمنطقة حوالي مليون هندوسي، وذلك من أجل تغيير الهوية الكشميرية الضاربة في عمق التاريخ.[1] ولأن الكشميريين لديهم ثقافة وحضارة متميزة، فإن محاولة إغراقهم في الجهل قديمة مع كل من إحتل كشمير سابقا، فالمهراجا الهندوسي كان يعتمد سياسة التعتيم الثقافي والفكري ويمنع نشر العلم والمعرفة ولم يكن في كشمير سوى جريدة واحدة فقط لغاية عام 1924.[2] وتحرص الحكومة الهندية على نشر أفكارها الخاصة في كشمير، عن طريق وسائل الإعلام من تلفاز وإذاعة، وما يضعونه من أفكار في مناهج التربية والتعليم، بالإضافة إلى إغلاق المدارس الإسلامية في كثير من الأحيان. وقد عملت الهند مؤخرا على إيقاف تدريس القران الكريم واللغة العربية وتم إدخال اللغة الهندية كلغة إجبارية، والترويج للزواج بين المسلمين والهندوس، وتنفيذ برامج تحديد النسل لدرجة أن كشمير حصلت على أعلى وسام في تحديد النسل.[3]إن رفض التوسع الهندي في كشمير هو تاريخي ومتجذر في نفوس الكشميريين، والحروب مع الهنود شاهد تاريخي على هذا الرفض وعلى التمسك بالهوية والخصوصية. ولم تتمكن الهند من إيجاد إنسجام وإندماج قوي بين ولاية كشمير وبقية الولايات الهندية، لذلك إضطرت سابقا إلى إعتبارها ولاية متميزة بمؤسسات تشريعية وحكم محلي متميز عن بقية الولايات الهندية.[4]

يتضح مما تقدم، أن كشمير لديها ثقافة أصيلة ومتميزة وهوية خاصة تمكنها من العيش بعيدا عن الهند وحتى عن باكستان إذا ما أتيحت لها الفرصة كبقية شعوب العالم في تقرير مصيرها.

---

(1) شعيب عبدالفتاح، فصول من مأساة كشمير، مرجع سابق، ص 22.

(2) Sumantra Bose, Kashmir ;Roots of conflicts paths to peace ,USA, 2003 ,p17.

(3) قضايا سياسية، حزب التحرير، دار الامة للطباعة، بيروت،2013، ص 47.

(4) شعيب عبدالفتاح، فصول من ماساة كشمير ،مرجع سابق، ص 20.

الفقرة الثانية: التقسيم الإداري في كشمير.

أرض كشمير مترامية الأطراف، وحدودها مع باكستان والهند وأفغانستان والصين يعطيها موقعا إستراتيجيا مهما، فهي تقسم إلى 5 مناطق رئيسية هي:[1]

1- لادكيه(لاداخ) : تقع في المنطقة الشرقية والشمالية الشرقية للولاية، يصفها الجغرافيون بأنها من أجمل بقاع الأرض، ويطلق عليها إسم التيبت الصغيرة لثقافاتها المشابهة للتيبت.كانت في الماضي محطة لتجارة الحرير وسكانها قليلون يعيشون الحياة البدوية ومعظمهم من البوذيين بالإضافة إلى بعض المسلمين الذين يسكنون منطقة كارجيل.

2- جامو : هي المنطقة الجنوبية الغربية للولاية، مدينتها الأساسية إسمها جامو إيضا، ويقطنها أغلبية هندوسية، وأقلية مسلمة وقليل من السيخ (حسب الإحصائيات الهندية).

3- وادي كشمير: هو أهم أودية الولاية على الإطلاق، ويعتقد العلماء أنه كان بحيرة منذ الاف السنين تسمى"ساتيار"، ولكنها تأثرت بزلازل عديدة، غالبية أهله من المسلمين ويتحدثون باللغة الكشميرية.

4- جلجيت : منطقة إستراتيجية عند حدود باكستان الشمالية الغربية وأفغانستان وطاجكستان، وهي منطقة جبلية يسكنها المسلمون.

5- بلدستان : تقع في الجنوب الشرقي لجلجيت وفيها معبر إستراتيجي يربط الشمال الغربي من كشمير بلادكيه، ويقطنها أناس من أصول وسط آسيوية.

وبعد عام 1947 سيطرت الهند على مناطق جامو ولادكيه(لاداخ)،وبعض الأجزاء من مقاطعتي بونش وميربور ووادي كشمير أخصب المناطق وأغناها، في حين بسطت باكستان سيطرتها على مناطق جلجيت وبونش الغربية ومظفر آباد وبلدستان وأجزاء من ميربور. وقد إتخذت الهند سرينغار عاصمة

---

[1] محمد سلمان حمد الجنابي، أزمة كشمير وأثرها على العلاقات الهندية – الباكستانية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2005، ص10.

لمناطقها في حين أطلقت باكستان على المناطق التي تسيطر عليها اسم "آزاد كشمير" أي كشمير الحرة وعاصمتها مظفر آباد.[1]

إن جامو وكشمير الهندية هي الولاية الوحيدة في الاتحاد الهندي التي لها دستورها الخاص، وجميع السياسيون فيها يحلفون اليمين الدستورية على الإخلاص لجامو وكشمير وليس للهند، وهذه الحالة الخاصة تجلت في الطريقة التي أصبحت بها جامو وكشمير جزءا من الاتحاد الهندي عام 1947، إذ أنها تتمتع بالحكم الذاتي في جميع شؤونها عدا قضايا الشؤون الخارجية والدفاع والعملة التي تتولاها نيودلهي[2]، ولديها مطاران في الولاية، وهناك علم خاص لكشمير الهندية (مرفق جانبا).ولكن هذه الحالة من الاستقلالية ألغيت منذ الخامس من أغسطس 2019، بقرار رئاسي لضم كشمير بشكل نهائي الى الهند.[3]

أما بالنسبة لآزاد كشمير(كشمير الحرة) فهي تتمتع بالحكم الذاتي، ولها حكومة وبرلمان محليان يتوليان تسيير شؤونها بإستثناء شؤون الدفاع والأمن اللذان يشرف عليهما النظام الباكستاني. والرئيس في كشمير الحرة هو رأس الدولة دستوريا ويوجد مجلس وزراء هو رأس السلطة التنفيذية ، وينتخبان من المجلس التشريعي الذي يتكون من غرفة واحدة. وللإقليم محكمة سامية ومحكمة عليا، ولديها كذلك علم مستقل (مرفق جانبا). وتشكل وزارة شؤون كشمير في باكستان حلقة التواصل مع كشمير. وليس لإقليم آزاد كشمير ولا لإقليم جلجيت–بلدستان ممثلون في المجلس الوطني الباكستاني، والحاكم الحالي لكشمير الحرة هو سردار مسعود خان.[4]

---

[1] كشمير نصف قرن من الصراع، موقع العربي الجديد، 9 يناير 2014.

[2] أمين طاهري، الكشميريون امة واحدة،الشرق الاوسط، العدد 8684، 7سبتمبر 2002.

[3] مقابلة مع ألطاف حسين نجار الكشميري، من فعاليات كشمير، أجراها كمال ترحيني، لبنان، تاريخ 2020/2/23.

[4] د.وليد عربيد، مرجع سابق، ص 158.

بناء على ما تقدم، فإن الموقع الجغرافي المميز لاقليم كشمير وواقعها الديمغرافي، بالإضافة الى هويتها المتميزة، كانت من الأسباب الأساسية والرئيسية للصراع عليها ولإنفجار أزمتها وتفاعلها.

المبحث الثاني: تطور القضية الكشميرية.

يعتبر عام 1947 تاريخ صدور قانون الاستقلال الهندي، ونشأة الهند وباكستان، عاما فاصلا في تاريخ كشمير، لذلك سنستعرض في هذا المبحث كيف تطورت القضية الكشميرية قبل وبعد ذاك العام.

المطلب الاول: إقليم كشمير حتى عام 1947.

شهد إقليم كشمير أحداثا تاريخية متعددة كانت مليئة بالصراعات السياسية والفتن الطائفية خاصة بين البوذيين والهندوسيين، وتعددت عوامل إشتعال هذه الصراعات ما بين دينية واجتماعية وسياسية، ثم حل هدوء نسبي في القرن العاشر الميلادي وإزدهرت الثقافة الهندوسية فيها.

في القرن الرابع عشر، دخل الإسلام الى كشمير زمن محمد بن القاسم الثقفي، حيث إعتنق حاكم كشمير الهندوسي رينجن شا، الإسلام على يدي سيد بلال شاه المعروف باسم (بلبل شاه)، وهو رحّالة مسلم من تركستان. وقويت شوكة الإسلام في المنطقة وتميزت بتسامح كبير تجاه الهندوس، وأثر موضوع المساواة الاجتماعية والفرص العادلة للإزدهار وخصوصا مع الطبقات الدنيا، كثيرا بين الأقليات الدينية والعرقية.[1] وفي نهاية القرن الخامس عشر الميلادي كان أغلبية سكان كشمير قد إعتنقوا الإسلام. ويعتبر هذا التاريخ العصرالذهبي للولاية، لما تمتع به الشعب الكشميري من رفاهية وحرية وأمن وسلام تحت رعاية المسلمين.[2] وبعدها حكم المغول كشمير من 1557 حتى 1752،وبعدها خضعت لحكم الافغان.

عام 1819م قام حاكم البنجاب السيخي "رانجيت سينغ" بغزو كشمير، وأذاق شعبها الويلات، ففرض الضرائب الباهظة وأجبر الناس على العمل دون أجر، وسنّ قوانين عنصرية ضد المسلمين.[3] وعندما

---

[1] قضايا سياسية، بلاد المسلمين المحتلة، مرجع سابق، ص 41.

[2] عاشق الكشميري، تاريخ الحركة الاسلامية في ولاية جامو وكشمير، الجزء الاول، ص 30.

[3] علي صالح محمد عطية، مرجع سابق، ص 96.

إحتلت بريطانيا شبه القارة الهندية عام 1846م، ظهر في تلك الفترة الهندوسي "جولاب سينغ" الذي كان جنديا في جيش السيخ وإنقلب ليتحالف مع الانكليز، فأعطوه الإقليم مكأفاة له على خيانته لأسياده، ووقعت واحدة من أسخف مهازل التاريخ بمكيدة بريطانية مفضوحة، فقد باعت بريطانيا ممثلة بالحاكم العام السير"هنري هاردنج"، منطقة جامو وكشمير بأرضها وشعبها وكنوزها الطبيعية النادرة إلى عائلة "الدوغرا" التي كان يتزعمها المهراجا الهندوسي جولاب سينغ بمبلغ 7.5 مليون روبية، خمسة ملايين تدفع عند توقيع الإتفاقية والباقي بعد توقيع الاتفاقية، على أن يعترف بالسيادة البريطانية عليها ويتولى الإنكليز حمايته من أعدائه.[1]وقد أعادت هذه الصفقة إلى الأذهان ما كان يحدث في القرون الأولى من بيع للأراضي والأقاليم بما عليها من الناس والدواب والخيرات. وهكذا باع من لا يملك لمن لا يستحق، إقليما وشعبا بأكمله بأبخس الاثمان. وقد علّق"بريم ناث بزاز" الممثل الهندي وأحد الوجوه السياسية في كشميرعلى هذه الصفقة بقوله: مليونان من البشر في وادي كشمير بيعوا كما تباع الشياه والأغنام لمقامر غريب، دون أن يكون لهم رأي أو كلام في الموضوع.[2]

وبهذا أصبح الخادم حاكما على الإقليم بموجب إتفاقية "أمريتسر" التي وقعت في 16 مارس/ أذار 1846، وهذا التاريخ يعتبر بمثابة البداية التاريخية للقضية الكشميرية كإقليم متميز عن الهند.[3] وأعقب جولاب سينغ في حكم كشمير ثلاثة حكام هم: رانبير سينغ عام 1858م، وبارتاب سينغ عام 1885م، وهاري سينغ 1925م، الذي كان آخر حكام هذا النظام حتى تاريخ تقسيم شبه القارة الهندية وخروج الإنكليز منها عام1947.

---

[1] د.صفاء محمد صبرة، إقليم جامو وكشمير 1947 –1995، مؤسسة عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، مصر، 2005، ص13.

[2] د. كاظم هيلان محسن السهلاني، التاريخ السياسي للصراع الهندي الباكستاني 1947–1949، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد،2012،ص11.

[3] Narender Schofield, Kashmir in the Crossfire (I.B. Tauris),1994, p.19.

وكان حكم عائلة الدوغرا شبيه بالحكم السيخي من حيث إلحاق الأذى بالكشميريين وبالأخص المسلمين عن طريق فرض الضرائب الباهظة وسنّ القوانين التمييزية، وسدّ سبل التعليم في وجوههم. ومن مظاهر إضطهادهم أيضا نظام الجباية القاسي، بالإضافة إلى ضريبة 50% على محاصيلهم الزراعية، وحرمانهم من المناصب العامة والإنتساب للجيش، فقد كانت الإدارات العامة فقط للسيخ والهندوس.[1]

كانت شبه القارة الهندية مقسمة إلى قسمين سياسيين رئيسيين هما: الهند البريطانية وهي الأراضي التي كانت تدار مباشرة من البريطانيين عبر نائب للملك يشرف على شؤونها الداخلية والخارجية، والقسم الثاني هو الولايات الأميرية التي كانت تأخذ طابع الحكم الذاتي والتي بلغ عددها 562 ولاية، وتشغل مساحتها 45% من مساحة شبه القارة ويبلغ مجموع سكانها 99 مليون نسمة. كانت كشمير واحدة من الولايات الأميرية الكبيرية التي تتمتع بسلطات قضائية وتشريعية مستقلة.[2]

في عام 1931، إندلعت الحركة الشعبية الكشميرية المعارضة وتأسس حزبان كبيران للمسلمين هما حزب المؤتمر الإسلامي وحزب المؤتمر الوطني. وقد عمل الهندوس على الوقيعة بين الحزبين، وهو ما دفع الزعيم الكبير لمسلمي الهند ومؤسس دولة باكستان "محمد علي جناح" للقيام بزيارة إلى كشمير لمحاولة رأب الصدع بين الحزبين والعمل على ضمهما معا في حزب واحد كبير يشمل جميع مسلمي كشمير، إلا أنه لم يتمكن من ذلك لرفض الشيخ محمد عبد الله(زعيم حزب المؤتمر الوطني) الذي كان يخطط لأن يصبح حاكما على كشمير.

عام 1944 قام المسلمون بثورة، وقاطع الحزبان الكبيران في الولاية المهراجا الهندوسي، فقبض على الشيخ محمد عبد الله الذي حكم عليه في مارس 1946 بالسجن لمدة تسع سنوات لقيادة حملة تحت عنوان

---

(1) Victoria Schofield ,Kashmir in conflict ; p17.

(2) Sumantra Bose, Kashmir; Roots of conflicts,p14.

اترك كشمير – ضد المهراجا، لكن أطلق سراحه في 29 ايلول 1947، بتدخل حكومة الهند لدى المهراجا، لاسيما وأن الزعيم الهندي نهرو كان صديقا حميما للشيخ محمدعبد الله.[1]

ومع بداية عام 1945 إقتربت شبه القارة الهندية من الاستقلال، وتزايدت المخاوف من الدعوات الإنفصالية الهادفة إلى تقسيمها إلى دولتين بين المسلمين والهندوس، وحاول المهاتما غاندي إقناع محمد علي جناح الذي كان على رأس الداعين إلى هذا الإنفصال بالعدول عن توجهاته لكنه فشل في ذلك.[2]

وكان السيد احمد خان (1817 –1899) الرائد الأول لباكستان، ماردا من مردة الاصلاح، أول من نادى بنظرية الأمتين Two Nation Theory، الأمة الهندوسية والأمة الإسلامية، وقد دعمت الإدارة البريطانية هذا التوجه لانه يسهل عليها إدارة المنطقة، فضلا عن تصادم هذا الخيار مع الهندوس وهذا يتماشى مع سياسة فرق تسد التي تتبعتها بريطانيا.[3]

وفي يوليو/تموز 1947 أعلنت بريطانيا الموافقة على إستقلال شبه القارة الهندية وتقسيمها إلى دولتين هما الهند وباكستان، وجعل التقسيم على أساس التكوين الديني لسكان المناطق المختلفة، فظهرت باكستان في 15اغسطس/اب1947 بقيادة محمد علي جناح كدولة اسلامية، وقبلها بيوم ظهرت الهند التي يدين شعبها بالهندوسية.وقد ترك للإمارات الآخرى ومنها كشمير أمر تقرير مصيرها والإنضمام إما إلى الهند أو إلى باكستان وذلك حسب القرب الجغرافي والميول الطائفية للمواطنين. وشهدت كشمير قبل صدور قرار التقسيم حركة مقاومة عنيفة نظمها المسلمون ضد الممارسات الطائفية للحاكم الهندوسي، وقرر الشبان المسلمون القيام بحركات مقاومة لتحرير الولاية وضمها إلى باكستان.

من هنا بدأ النزاع على إقليم كشمير بين الدولتين اللتين نشأتا حديثا، وخيضت الكثير من الحروب والصراعات التي لا تزال حتى يومنا الحالي.

---

(1) إحسان حقي، تاريخ شبه الجزيرة الهندية الباكستانية، ط1، مؤسسة الرسالة بيروت، 1978، ص150.

(2) ساشي تارور، اختراع الهند قصة حياة جواهر لال نهرو،ترجمة د.حبيب الله خان،ابوظبي، 2009، ص 95.

(3) إحسان حقي، تاريخ شبة الجزيرة الهندية الباكستانية، مرجع سابق،ص 359.

المطلب الثاني: أزمة إقليم كشمير من عام 1947وحتى اليوم.

لا نبالغ إذا قلنا إن قضية كشمير تتشابه إلى حد كبير مع مأساة فلسطين المحتلة، فالقضيتان بدأتا في نفس الفترة الزمنية، والشعبان يواجه كل منهما خصما يسعى إلى إبادة أصحاب الأرض الأصليين، وإغتصاب حقوقهم المشروعة في الحكم وتقرير المصير المقر من الأمم المتحدة، فالتطرف الهندوسي الذي يعادي الإسلام، ويسعى لإستئصاله من إقليم كشمير ويسوم المسلمين صنوف التعذيب والإضطهاد، لا يقل خطورة عن التطرف الصهيوني في فلسطين.[1]

وقد كان مؤتمر مسلمي كشمير، يعتبر الممثل الشرعي الوحيد للشعب الكشميري المسلم، والذي حصل على 16 مقعدا من أصل 21 في إنتخابات يوليو/تموز1947، لذلك فإن قرار مؤتمر مسلمي كشمير الإنضمام الى باكستان هو قرار الأغلبية السكانية.ومع صدور قانون الإستقلال البريطاني 1947، والذي أعطى الحرية للإمارات في أن تختار الإنضمام إلى الهند أو الى باكستان، مع مراعاة الوضع الجغرافي والديني والعوامل الإقتصادية والإستراتيجية بالإضافة الى رغبات الشعب. وقد بقي ثلاث إمارات لم تنضم لا إلى الهند ولا إلى باكستان، وهي كشمير وحيدر آباد وجوناغاد. وقرر حاكم إمارة جوناغاد المسلم أن ينضم إلى باكستان رغم وجود أغلبية هندوسية في الإمارة، وأمام معارضة الأغلبية قرر الحاكم المسلم إجراء إستفتاء عام، حيث أمل محمد علي جناح، مع علمه بأن نتيجة الإستفتاء لن تكون لصالح باكستان، أن يتم تطبيق نفس المبدأ في كشمير، وإنتهى الأمر بإنضمام الإمارة إلى الهند.[2]

في المقابل فإن سلطان حيدر أباد المسلم أراد الإنضمام إلى باكستان فأنذرته حكومة الهند ألا يفعل ذلك، وأتبعت الإنذار بإحتلال الإمارة عنوة، وبررت ذلك بأن الإعتماد على الشعب لا على السلطان. ومن نفس المنطلق كان على ولاية كشمير التي يبلغ عدد سكانها 4 ملايين نسمة حسب إحصائية 1941 وأكثرهم من المسلمين أن تنضم إلى باكستان. ولما أرادت الأخيرة أن تطبق نفس المبدأ وتلحق بها الولاية والتي

---

[1] كشمير، نبذة تاريخية، موقع قصة الإسلام، 4 /2007/12.

[2] د. وليد عربيد، مرجع سابق، ص 64.

يبلغ نسبة المسلمين فيها أكثر من 90%،رفضت حكومة الهند ذلك، وأعلنت أنها ستواجهه بالقوة العسكرية.[1]

يظهر منذ البداية، التعاطي الهندي الفوقي ومحاولة السيطرة على إقليم كشمير بأية طريقة كانت ، فهي فرضت وطبقت قرار التقسيم عندما كان في صالحها، ورفضته عندما لم يكن كذلك، وهذا ما يذكرنا بتصرفات المستعمر الفوقية، وسياسة الكيل بمكيالين والحجج الواهية والمتناقضة في تصرفاته. وكان ذلك إيذانا ببدء الصراع والحروب التي طالت كثيرا بين الهند وباكستان حول أحقية ملكية الإقليم.

الفقرة الاولى:الحرب الاولى 1947 – 1948.

ما إن أعلنت بريطانيا تقسيم الهند حتى سادت المشاكل والاضطرابات عموم الهند وبلغت من العنف حدا تجاوز كل التوقعات، فسقط في كلكتا(عاصمة الهند قبل نيودلهي) وحدها على سبيل المثال ما يزيد عن خمسة آلاف قتيل. وفي 16سبتمبر/أيلول1947،عقد مؤتمر الفلاحين الكشميريين، الذين طالبوا بإنضمام الولاية إلى باكستان، لكن المهراجا الهندوسي رفض هذا الطلب وقام بتوزيع الأسلحة على الهنادكة، فسارع رجال القبائل في باكستان لنجدة إخوانهم الكشميريين، وإستطاع المسلمون الكشميريون تحرير جزء من الولاية، وقام محمد إبراهيم في 24 أكتوبر من نفس العام بتشكيل حكومة كشمير الحرة "آزاد كشمير"، وتأليف الجيش الكشميري الذي إستطاع أن يسيطر على كثير من المناطق في كشمير.[2]

وعندما وجد المهراجا أن الأمور خرجت عن سيطرته وقدرته، أراد أن يضرب ضربته الأخيرة ضد المسلمين في كشمير، فعقد مع الهند أثناء وجوده في دلهي إتفاقية في 24 أكتوبر 1947 تتضمن إنضمام الولاية إلى الهند حيث نزلت القوات الهندية في الإقليم في 27 اكتوبر 1947[3]. ورغم أن هذه الإتفاقية المجحفة لم يوافق عليها الشعب الكشميري، بالإضافة إلى عدم تمتع المهراجا بالشرعية لإنتهاء المائة عام من الحماية التي نصت عليها إتفاقية أمريتسر 1846، إلا أنه أعلن إنضمام كشمير إلى الهند لتبدأ فصول

---

(1) عباس محمود العقاد،القائد الاعظم محمد علي جناح، مرجع سابق، ص 46.

(2) علي صالح محمد عطية،العلاقات الأمريكية الباكستانية في المجالات السياسية والاستراتيجية1947 -1971،مرجع سابق، ص 98

(3) Victoria Schofield ,Kashmir in conflict, London ,2003 , p 53.

مأساة جديدة. فمنذ مطلع نوفمبر 1947،بدأت القوات الهندية عملياتها على طول محاور التقدم لدفع الثوار الى الخلف، واشتد القتال على مختلف الجبهات داخل كشمير،وإعتبرت باكستان أن وجود القوات الهندية في كشمير تشكل تهديداً لأمنها القومي، مع الإشارة الى أن تدخل القوات الهندية في كشمير جاء حتى قبل إعلان وثيقة إنضمام الإقليم للهند من قبل المهراجا الهندوسي هاري سينغ".[1]

إذن يعود تأريخ القضية الكشميرية إلى اليوم الذي قامت فيه الهند بإنزال قواتها في الولاية بتاريخ 27 اكتوبر 1947، متخذة من وثيقة المهراجا الهندوسي ذريعة وأعلنت الهند ضم منطقة كشمير إليها وفرضت عليها "حماية مؤقتة" بعد أن تعهدت للشعب الكشميري وللأمم المتحدة بمنح الكشميريين الحق في تقرير مصيرهم، ويعتبر هذا التاريخ يوما أسود في الذاكرة السياسية والحقوقية للشعب الكشميري عندما حرم من أبسط حقوقه في تقرير مصيره. [2]وقد تدخل اللورد البريطاني "مونتباتن" وإجتمع مع الرئيس الباكستاني محمد علي جناح لتسوية المشكلة في لاهور، بعد أن إعتذر الوزير الأول الهندي نهرو عن عدم الحضور، وإقترح مونتباتن إجراء إستفتاء لتقرير مصير كشمير، وهذا ما رفضه نهرو لاحقا خلال المباحثات التي جمعته ورئيس الوزراء الباكستاني ليقات علي خان في دلهي في ديسمبر/ كانون أول1947.[3]

ومما يدلل على تجذر الاستعمار البريطاني في المنطقة وغرابة هذه الحرب، أن كلا من الجيشين الهندي والباكستاني، كانا تابعين لإمرة الجنرالات البريطانيين، وقد إستمرت المواجهه بين الطرفين طوال شتاء وربيع العام 1948، بعدها رفعت الهند القضية إلى الأمم المتحدة وطلبت منه التدخل لوقف القتال وفرض إنسحاب باكستان من الولاية، من دون أن تطلب التدخل في تحديد مستقبل كشمير. وقد إستندت

---

[1]د. أحمد علو، أزمة كشمير بين الهند والباكستان، مجلة الجيش، العدد 273 –274، نيسان 2008.

(2) هادي حسين، 27 أكتوبر يوم لا ينساه الكشميريون، صحيفة البناء، 27 أكتوبر 2017.

[3] علي صالح محمد عطية، مرجع سابق، ص100.

في ذلك إلى المواد 34 و 35 من ميثاق الامم المتحدة التي تقضي بالتدخل لفظ النزاعات التي من شأنها أن تعرض السلم والامن الدوليين للخطر.[1]

من الواضح أن الهند عندما رفعت القضية إلى الامم المتحدة كانت متأكدة من شرعية إجراء المهراجا الهندوسي حاكم كشمير بالطلب منها ضم الإقليم إليها، مدعية أن موافقتها جاءت نتيجة إلحاح المهراجا، في حين أن الظروف أجبرت نهرو على أن يعلن "أن مصير كشمير يجب أن يقرره في النهاية شعب كشمير فقط وأمام العالم كله".[2] وقد عقد مجلس الأمن الدولي عدة جلسات وإتخذ قرارات تنص على وقف إطلاق النار والإتفاق بشأن سحب جيوش البلدين وتوطين اللاجئين وإجراء إستفتاء عام محايد لتقرير مصير الإقليم.[3]وقد تألم المهاتما غاندي كثيرا لهذه الأحداث وإعتبرها كارثة وطنية، وأخذ يدعو إلى إعادة الوحدة الوطنية بين الهنود والمسلمين طالباً بشكل خاص من الأكثرية الهندوسية إحترام حقوق الأقلية المسلمة، ولكن دعواته لم ترق للأغلبية الهندوسية، وإعتبرتها بعض الفئات الهندوسية المتعصبة خيانة عظمى، فقررت التخلص منه حيث أقدم أحد الهندوس المتعصبين على إطلاق النار عليه وقتله في 30 يناير/ كانون الثاني 1948.

وهكذا أصبح إقليم كشمير مقسما عمليا إلى منطقتين: جامو كشمير ومن ضمنها وادي كشمير، تحت سيطرة الهند ويشمل ثلثي مساحة الاقليم، والقسم الآخر تحت سيطرة باكستان ويشمل ثلث الاقليم ويعرف بإسم "آزاد كشمير"، ويفصل بين المنطقتين خط وقف النار أو خط المراقبة (Line of Control) الذي أقرته الأمم المتحدة في تموز 1949 وعيّنت قوة مراقبة دولية عرفت بإسم "UNMOGIP".[4]*

---

(1) Alstair Lamb, Crisis in Kashmir 1947-1966, London, Routledge & K. Paul,1966, p6.

(2) عزيز بيك، كشميرومستقبل باكستان، دار الارشاد، مطبعة أباد، الهند، 1971، ص80.

(3) د. وليد عربيد، مرجع سابق، ص68.

(4) د. وليد عربيد، مرجع سابق، ص 20.

* مجموعة المراقبين العسكريين التابعة للأمم المتحدة في الهند وباكستان.

وعلى الرغم من وعد رئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو في برقيته إلى رئيس وزراء باكستان آنذاك لياقت علي خان في31 أكتوبر 1947 بالتعهد بسحب القوات وإجراء استفتاء، إلا أن الهند رفضت لاحقا كافة المقترحات التي تقدم بها وسطاء الأمم المتحدة، وتبنت موقفا مؤداه أن كشمير إنضمت إليها برغبتها، وأن الحل الوحيد المقبول لحل القضية هو إنسحاب القوات الباكستانية منها.

وقد حققت بريطانيا هدفها من جراء ذلك، لتغدو كشمير بؤرة التوتر والصراع المزمن بين الهند وباكستان، وبالتالي لن تكون هناك دولة قوية موحدة في شبه القارة الهندية تشكل تحديًا للمصالح التجارية والإستراتيجية البريطانية في المنطقة.

بعد ذلك، شهدت فترة الخمسينات ميل الدول الغربية نحو باكستان، ولكي تستوعب الهند الإندفاعة الدولية فيما خص قضية كشمير، صرح نهرو في مؤتمر صحفيّ عقد بلندن في16يناير 1951: "لقد قبلنا دائما ومنذ البداية فكرة أن يقرّر شعب كشمير مصيره بالإستفتاء العام، وفي نهاية المطاف فإن قرار التّسوية النهائية لا بد أن يتخذه في المقام الأول شعب كشمير أساسا".

وبعد دخول باكستان إلى حلف جنوب شرق آسيا أو ما سمي حلف بغداد المركزي "السانتو 1955"، بقيادة الولايات المتحدة الاميركية لمواجهة المد السوفياتي، إزداد موقف الهند تعنتا تجاه كشمير، وإعتبرت أن المعونة العسكرية الغربية لباكستان أحدث تغييرا جوهريا في القضية، وأنهى جميع النتائج التي توصلت لها المفاوضات السابقة.[1]

وفي 30 أكتوبر1956 إتخذ البرلمان الهندي قرارا بإعتبار منطقة جامو وكشمير ولاية هندية وجزءا لا يتجزأ من الأراضي الهندية، وقد دفع إلى عقد إجتماع بإسم الجمعية التأسيسية لجامو وكشمير التي إتخذت قرارها في نوفمبر 1956 بأن كشمير جزء لا يتجزأ من الإتحاد الهندي.[2]

---

(1) محمد السيد سليم ومحمد سعد ابو عامود، مرجع سابق، ص33.

(2) Puri Balraj, Jammu & Kashmir: Triumph and Tragedy of Indian Federalism, 1993, Kashmir, Towards Insurgency, Tracts for the Times, p. 11.

وفي عام 1957 رفعت القضية مجددا إلى مجلس الأمن ، ولكن هذه المرة بطلب من باكستان، من أجل إجراء إستفتاء حر في الاقليم. وقد وجدت الهند نفسها في عزلة دولية حتى من حلفائها، فأصرت على رفض أي دور للامم المتحدة، لأنها تعتبرها مشكلة داخلية ليس للمنظمة إختصاص بها. وفشلت جهود مجلس الأمن مجددا فيما خص الإستفتاء نظرا لتصلب الموقف الهندي ورفضه للمقترحات المقدمة.

الفقرة الثانية: الحرب الثانية 1965 والثالثة 1971.

في أواخر 1962 بدأت فكرة العودة إلى المفاوضات المباشرة بين الهند وباكستان لحل قضية كشمير، إلا أن هذه الفترة شهدت تغيرات مهمة في شبه القارة الهندية، ساهمت في تطور القضية وإتخاذها منحى جديدا، وذلك بسبب الحرب الصينية – الهندية.[1] ففي20 أوكتوبر/ تشرين اول 1962 شن جيش التحرير الشعبي الصيني هجوما لطرد الهنود من منطقة اكساي تشن في كشمير. ورغم الدعم الذي حظيت به الهند في هذه الحرب من قبل الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميريكية على حد سواء، إستطاعت الصين تحقيق فوز لصالحها، وأعلنت الهدنة بين الطرفين في 19 نوفمبر1962.وقد إحتفظت الصين بمنطقة اكساي تشن في كشمير، وتعرض نهرو لإنتقادات واسعة في الداخل الهندي بسبب عدم الإستعداد بشكل جيد قبل الهجوم الصيني.

وبعد الحرب الصينية – الهندية، وفي عام 1963وقعت باكستان إتفاقية حدودية مع الصين، تنازلت بموجبها عن منطقة وادي شاكسغام في كشمير التابع لها لصالح الصين، الذي يقع شمال جلجيت وبلدستان والذي تطالب به الهند. ولم تتوقع باكستان أن تصبح هذه المنطقة المهملة بعد 50 عاما، نقطة أساسية لمشروع البنى التحتية الكبير الذي تريد الصين من خلاله الإتصال بالعالم.[2] وقد أدى إنتصار الصين في حربها مع الهند ووفاة نهرو ومجيء شاستري على رأس الحكومة الهندية الذي أظهر تشددا منذ البداية فيما يتعلق بقضية كشمير، وأعلن أن أية مفاوضات خارج دمج الإقليم بالهند غير قابلة

---

[1] أحمد خورشيد، المحادثات الباكستانية –الهندية، لماذا؟ ولمن؟ قضايا دولية، العدد211 ، 1994، ص5.

[2] سوميت جونجولي، قضية كشمير من وجهة نظر هندية، مجلة الثقافة العالمية، العدد 149،2008، ص 67.

للتجسيد، وأن موضوع كشمير هو محسوم لديه، وغير قابل للتنازل من طرف الهند، بالإضافة إلى بعض التوترات على الحدود الهندية – الباكستانية عام 1964، والحالة النفسية للقوات الهندية المسلحة التي عانت من تدهور معنوي والمماطلة في الأمم المتحدة، كل هذه العوامل شجعت باكستان على الإحتجاج والإستعداد للدخول في مواجهه جديدة.[1] وقد وضع رئيس الوزراء الباكستاني أيوب خان خطة طموحة دعيت "عملية جبل طارق" للإستيلاء على كشمير الهندية.

وفي 5 اغسطس/أب 1965عبر مئات المسلحين من باكستان خط وقف النار إلى داخل كشمير، وإتجهوا نحو العاصمة سرينغار لتأليب السكان ضد حاكم الولاية وقلب السلطة بالقوة، وتشكيل مجلس ثوري.[2] ولما فشلوا في ذلك،شنت باكستان في الأول من سبتمبر/أيلول 1965 هجوماً كبيراً بالمدرعات، نجح في البداية في دفع القوات الهندية إلى الوراء وحتى مسافة 20 كلم داخل الإقليم.[3]

عند ذلك إجتمع مجلس الأمن الدولي وإتخذ قرارا بدعوة الطرفين لوقف القتال في 22 سبتمبر/ أيلول 1965 وعودة الجيشين إلى ما قبل الخامس من آب. وقد إلتزم الطرفان بقرار مجلس الأمن في وقف إطلاق النار، إلا أنهم لم يلتتزموا بجميع مندرجاته.[4]

ولأن الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي كانت على أشدها، ولتحقيق خرق ما في المنطقة، وبرعاية الإتحاد السوفياتي، دعيت الهند وباكستان الى مؤتمر مصالحة بينهما عقد في 10يناير 1966 في طشقند في أوزباكستان.[5]وقد دعا المؤتمر إلى حل النزاع حلا سلميا وسحب القوات العسكرية من الجانبين في موعد أقصاه 25 يوما، مع مراعاة شروط وقف إطلاق النار

---

(1) على صالح محمد عطية، مرجع سابق، ص 101.

(2) سومانترا بوز،أراض متنازع عليها،ترجمة أيا احمد–حسان البستاني،الدار العربية للعلوم ناشرون،2008، ص181.

(3) د. أحمد علو، أزمة كشمير بين الهند والباكستان، مجلة الجيش،عدد273– 274، نيسان 2008.

(4) Bal Raj Madhok, Kashmir, The Storm Center of the World, Houston: Texas, A. Ghosh publisher, 1992, p 17.

(5) Victoria Schofield ,Kashmir in conflict ,London ,2003 ,p112.

وعودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، لكن وفاة رئيس الوزراء الهندي شاستري المفاجئ إثر نوبة قلبية،إنتهى بالمؤتمر الى الفشل.[1]

بعد مؤتمر طشقند عام 1966، لم تشهد القضية الكشميرية أي تطور ملحوظ، إلى أن ظهرت بوادر حرب عام 1971. إلا أن مشكلة الحرب هذه المرة لم تكن حول قضية كشمير، بل كانت نتيجة للنزاع الداخلي الباكستاني ومطالبة سكان باكستان الشرقية بالمساواة والحكم الذاتي.

ففي عام1970، ضرب المنطقة الشرقية لباكستان إعصار خلف خسائر كبيرة، ونتيجة التقصير في العناية بأوضاعهم عقب الإعصار، قام سكان المنطقة بالإحتجاج ضد الحكومة الباكستانية المركزية. وفي نفس الوقت تزامن عام 1971 مع إجراء الإنتخابات لإختيار أعضاء الجمعية التشريعية لباكستان، التي كانت نتيجتها صادمة للقيادة العسكرية ولحزب الشعب الحاكم بقيادة ذو الفقار علي بوتو، حيث فاز حزب رابطة عوامي بزعامة "مجيب الرحمن" بالأغلبية في باكستان الشرقية، ورفضت الحكومة الباكستانية النتائج وحلت الجمعية التشريعية، وتدخلت بطريقة دموية في باكستان الشرقية ما أدى إلى تصاعد المقاومة ضد الحكومة المركزية بشكل كبير.[2]

في ظل هذ الظروف، وبما أن الميزان العسكري كان لصالح الهند، وجدت الحكومة الهندية الفرصة سانحة لإضعاف الدور الاقليمي لباكستان، فقامت وبمساعدة "الموكيتي باهيبني" أي فدائيو بنغلادش في أكتوبر 1971، بقطع خطوط السكك الحديدية بين داكا وسيتا كونغ، وشنت ضربات جوية مركزة إستهدفت المطارات والطائرات الباكستانية وفرضت سيطرتها الجوية في سماء باكستان الشرقية. عند ذلك حاول مجلس الامن أن يستصدر قرارا يدعو الهند وباكستان لوقف النار وإنسحاب القوات المسلحة، لكن الإتحاد السوفياتي حليف الهند، حال دون ذلك بإستعماله حق النقض، وأحيلت القضية الى الجمعية العامة للأمم

---

[1] د. وليد عربيد، مرجع سابق، ص 69.

[2] هشام محمد الإقداحي،الحركات العرقية كمصدر مهدد للاستقرار والتجانس القومي، القاهرة،مؤسسة شباب الجامعة، 2011، ص455 .

المتحدة، فأصدرت قرارا يفرض على الهند وباكستان وقف إطلاق النار وسحب القوات العسكرية، لكنه بقي من دون تنفيذ.

وفي 14 ديسمبر 1971، وصلت طلائع الأسطول الأميركي السابع، ولكن دون جدوى، فقد أعلنت أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند أن "دكا مدينة حرة في وطن حر". وقد أسفر قتال عام 1971عن إنفصال باكستان الشرقية عن باكستان لتشكل جمهورية بنغلاديش.[1]

ومن موقع أضعف وجدت باكستان نفسها مضطرة للإتجاه لأسلوب التفاوض والمحادثات الثنائية، حيث إجتمعت أنديرا غاندي وذوالفقارعلي بوتو في شملا(شمال الهند في جبال الهميلايا) ووقعا في أواخر حزيران 1972 إتفاقية من أجل حل المشاكل بين البلدين. وفي الوقت الذي كانت فيه باكستان محطمة إقتصاديا وتعاني من وضع نفسي صعب نتيجة الخسائر والإنقسام، شعرت الهند بنشوة الإنتصار.[2] وقد نصت الإتفاقية على إعتبار خط وقف إطلاق النار الموقع بين الجانبين في17 ديسمبر/ كانون أول 1971هو خط هدنة بين الدولتين وتم تعديل إسمه الى خط المراقبة. وبموجب هذا الإتفاق، إحتفظت الهند ببعض الأراضي الباكستانية التي سيطرت عليها بعد حرب 1971 في كارجيل وبونش في كشمير الحرة، في حين إحتفظت باكستان بالأراضي التي سيطرت عليها في منطقة تشامب في جامو وكشمير. وقد أسفرت الحرب أيضا عن نتائج لا تتماشى والطرح الباكستاني، حيث إعتبرت الهند أن مصير كشمير يحسم من خلال المفاوضات الثنائية مع باكستان، بدلا من إعتماد القرارات الدولية.[3]وقد سعت الهند من خلال هذه الإتفاقية إلى إخراج قضية كشمير نهائيا من مبدأ حق تقرير المصير وفق الشرعية الدولية، بمبرر أن باكستان بتوقيعها على هذه الاتفاقية لا يحق لها إثارة القضية مرة أخرى أمام الأمم المتحدة أو أي محفل دولي، معتبرة أن كشمير أصبحت جزء لا يتجزأ من الهند. في المقابل إعتبرت باكستان أن شيئا

---

[1] د. وليد عربيد، مرجع سابق، ص 70.

[2] Victoria Schofield ,Kashmir in conflict , p 117.

[3] أحمد مازلي معوض،اتفاقية شملا والمصالحة الهندي– الباكستانية، السياسة الدولية،عدد30 ،أكتوبر1982 ،ص19.

لم يتغير، وما زالت قضية كشمير مصنفة داخل الامم المتحدة في إطار تصفية الإستعمار، وأن بقاء المراقبين الدوليين خير دليل على ذلك.[1]

بعد إنتهاء حرب 1971 وتوقيع إتفاقية شملا، دخلت القضية الكشميرية مرحلة من الجمود، وإختفت تقريبا من الإهتمامات الدولية، وساد نوع من السكون النسبي داخل الإقليم نفسه.

الفقرة الثالثة:التسلح النووي وحرب الكارجيل 1999.

بعد إستقلال الهند بعام واحد، تم إصدار قانون الطاقة الذرية. وفي عام 1955، تم إنشاء أول مفاعل نووي بحثي بقدرة واحد ميغاوات، وفي عام 1974 قامت الهند بالتفجير النووي الأول الذي وصفته الحكومة وقتها بأنه من أجل الأغراض السلمية.[2]

ومع هذا التطور والتغيير في ميزان القوى لصالح الهند، أعلن الرئيس الباكستاني ذوالفقارعلي بوتو عزم بلاده تطوير السلاح النووي، وسعت باكستان بدعم من بعض الدول العربية لإحداث نفس التغيير وإمتلاك السلاح النووي والقنبلة النووية "الإسلامية" بوجه السلاح النووي الإسرائيلي والدخول في سباق التسلح لإقامة التوازن مع الهند، خصوصا أن دخول العامل النووي، دفع بالهند لتصعيد اللهجة والتشدد في الإبتعاد عن الشرعية الدولية، ومحاولة الضغط على باكستان للإعتراف بالإحتلال الهندي لكشمير.[3] وبين 11و 13مايو 1998 أجرت الهند خمسة تفجيرات نووية في صحراء بوكران بولاية راجستان الغربية المتاخمة لباكستان بعد عملية خداع وتمويه مدروسة للأقمار الصناعية الأميركية التي ترصد المنطقة[4]. وقد تبعتها باكستان بالرد بين 13 و28 من نفس الشهر، وهي فترة لا تكفي فنياً لاستكمال أي نقص في البرنامج النووي الباكستاني، فسرعة الرد تعني إستراتيجيا مدى قدرة البرنامج النووي الباكستاني الذي كان

---

(1) Alstair Lamb, Kashmir , a disputed legacy, 1946-1990 (Roxford Books), 1994, Birth of a tragedy, Kashmir 1947 (Roxford), p. 55.

(2) د. وليد عربيد، مرجع سابق، ص 172.

(3) د.هدى ميتيكس،العلاقات الاسيوية-الاسيوية، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الاسيوية، 2007، ص 26.

(4) خالد عبد العزيز الجوهري، الازمة السياسية في الهند السيناريو والتداعيات،السياسة الدولية، العدد137،يوليو1999.

جاهزا ومستعدا لإستغلال أية ظروف إقليمية أو دولية للإعلان عن نفسه.[1] عند ذلك أصبح العامل النووي غير كاف بالنسبة للهند من أجل التأثير على باكستان في تغيير موقفها تجاه قضية كشمير ،بل إن باكستان أصبحت أكثر تشددًا في التعامل مع الهند وفي المطالبة بتطبيق قرارات الشرعية الدولية.

وهكذا فإن الردع النووي أخفق مجددا في تغليب طرف على طرف، وخلق قناعات لدى الطرفين أن أزمة كشمير يجب أن تسوى في إطار توافق ما، لأن الصراع سوف يؤثر سلبًا ليس فقط على العلاقات الثنائية والإقليمية، بل أيضا سيمس بالوحدة الوطنية للدولتين من منطلق البعد الإسلامي، حيث يوجد في الهند أكثر من 300 مليون مسلم لهم ميول تجاه كشمير وباكستان، إضافة إلى ذلك فإن أي توتر أو حرب، سوف تدفع بالمس بالمصالح الهندية التجارية مع دول العالم الإسلامي، لذلك كان مبدأ المحافظة على الوضع الراهن هو البديل الأمثل للطرفين وبخاصة الجانب الهندي.

وقد رفضت كل من نيودلهي وإسلام أباد التوقيع على إتفاقية الحد من إنتشار الأسلحة النووية وأعلن وزير الخارجية الهندي في أيلول 1994 رأيه بصراحة: " لماذا تفتخر فرنسا بإمتلاكها للسلاح النووي وتخجل الهند من ذلك. على كل حال نحن البلد الثاني في العالم من حيث عدد السكان، ومفهوم الديمقراطية الكونية، لا يمكن أن يتعارض مع تملكنا لقوة نووية على غرار القوى الأخرى."[2]

إن الدافع السياسي الرئيسي وراء تجارب الهند النووية هو الرغبة في الحصول على مكانة دولية تتناسب مع حجمها وبروزها كقوة إقليمية كبرى، وتشكيل رادع قوي في مواجهة باكستان والصين.[3] وتعتبر أزمة كشمير دافعا وراء إمتلاك باكستان للسلاح النووي، فهي تطالب بضرورة إجراء إستفتاء لتقرير مصير الاقليم، وتعتبر أن السلاح النووي ونجاح حركة التمرد في كشمير والضغوط الدولية من

(1) محمد عطوي،التفجيرات النووية الهندية–الباكستانية الأهداف والتداعيات، مجلة الجيش، العدد 26، تشرين أول 1998.

(2) د. غسان العزي، التسلح النووي بعد الحرب الباردة، مجلة الدفاع الوطني،العدد 26،أكتوبر 1998.

(3) ممدوح عطية،الصراع النووي بين الهند وباكستان، مجلة السياسة الدولية،العدد 133، يوليو 1998.

خلال الأمم المتحدة، كل هذه الأمور كفيلة بتغيير الوضع الراهن.[1] وإذا كان كلا من الدولتين، قد ربطا سباق التسلح النووي بقضية كشمير، إلا أنهما في الواقع لم يستطيعا فعل أي شيء إنطلاقا من هذه المقاربة، وبقيت القضية عالقة بينهما تحتاج الى الكثير من المفاوضات والمحادثات.

وقد سعت الهند لاحقا لحل مشكلتها مع باكستان بشكل ثنائي، وقام رئيس وزراء الهند أتال بيهاري فاجباي بزيارة الى باكستان كانت الأولى من نوعها في فبراير/ شباط 1999، حيث إلتقى فيها رئيس الوزراء الباكستاني نواز شرف، وتم تدشين أول خط أوتوبيس تجاري بين مدينتي لاهور الباكستانية ودلهي الهندية فيما عرف آنذاك بدبلوماسية الأوتوبيس. وقد صدر عن الطرفين إعلان لاهور في 21 فبراير / شباط 1999 الذي تضمن مبادئ مهمة في التعاون وحل النزاعات بين البلدين.[2] ولكن مفاعيل هذا الإعلان لم تدم طويلا، ففي التاسع من مايو/ ايار 1999 بدأت أحداث كارجيل، عندما قام 600 مقاتل من آزاد كشمير بالتسلل إلى القسم الهندي من كشمير حيث زعمت الهند أنهم تسللوا تحت تغطية من الجيش الباكستاني. وقد نجح المتسللون في الإستيلاء على منطقة واسعة تقع على بعد 220 كلم من منطقة سيرنغار، وهي طريق سريع هندي إستراتيجي. ردت الهند على هذا الهجوم بدفع 50 ألف جندي إلى كشمير وفتحت أربع جبهات قتال في كارجيل قرب الخط الفاصل بين البلدين، وقامت بهجمات على الوحدات الباكستانية على طول الحدود.

وقد أدَّى الهجوم الهندي المضاد إلى إندلاع ما أصبح معروفًا بـ"حرب كارجيل"، والتي إستمرت قرابة 3 أشهر خلال صيف 1999، وقتل فيها أكثر من 500 جندي هندي وما يقرب من 400 جندي باكستاني، وإنتهت بنجاح الهند بدفع المقاتلين الباكستانيين إلى الجانب الآخر من خط السيطرة. وبعد تلقي أميركا معلومات تفيد بأن باكستان ربما تجهز أسلحتها النووية للإستخدام المحتمل، سارع الرئيس الأميركي بيل كلينتون بالتدخل لحل الأزمة وقام بالضغط على باكستان وحملها على التعهد بالإنسحاب من منطقة

---

[1] زكريا حسين،الاثار الاستراتيجية للتجارب النووية الهندية الباكستانية، السياسة الدولية،العدد 133،يوليو 1998.

[2] بشير عبد الفتاح، الصراع الهندي الباكستاني حول إقليم كشمير، السياسة الدولية،العدد 137، يوليو 1999.

النزاع، وحمل رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف على توقيع بيان يقول فيه إن باكستان ستسحب قواتها دون قيد أو شرط من منطقة الصراع في كارجيل وذلك أثناء زيارة قام بها نواز شريف الى الولايات المتحدة الأميركية في أوائل يوليو/ تموز 1999.[1]إستمر الصراع على مدى الأسبوعين التاليين، حيث بدأت القوات الهندية تطهير المرتفعات من المتسللين الباكستانيين، وبحلول 26 يوليو من نفس العام، تم إستعادة جميع المرتفعات والقمم، وإنتهت حرب الكارجيل رسميا.

إن ما ميزهذه الحرب هو أن الدولتين كانتا قد دخلتا نادي الدول النووية منذ سنة، وأن المعارك إندلعت فوق سقف العالم وأحياناً على إرتفاع 5000 متر فوق سطح البحر، فهي بذلك تكون من أكثر الحروب الحامية "برودة"، كون بعض المعارك فيها وقع في جبال الهميلايا المكللة بالثلوج والجليد.[2] ومنذ عام 1999 يحتفل الجيش الهندي في 26 يوليو من كل عام بيوم "فيجاي ديواس" أو "يوم النصر" وهو اليوم الذي إنتهت فيه حرب الكارجيل بين الهند وباكستان. ونتيجة لهذه الحرب حصل إنقلاب عسكري في باكستان في أكتوبر/ تشرين اول 1999 أطاح بنواز شريف وإستولى برويز مشرف على الحكم، وقد إستقبل هذا الإنقلاب وسط فرحة عارمة من الباكستانيين. ولاحقا قال الرئيس الأميركي بيل كلنتون أن لا دور لبلاده في النزاع في كارجيل، وهو ما إعتبر ضمنا تأييدا للهند الرافضة لأي وساطة دولية.

وبعد حوالي عقدين من حرب الكارجيل بين الجارتين النوويتين، لا يزال إقليم كشمير على حافة الهاوية والتوتر الدائم سيد الموقف والمناوشات والهجمات والهجمات المضادة شبة يومية. فبعد أحداث 11سبتمبر/ أيلول 2001، إستغلت الهند الفرصة وصعدت الموقف عسكريا بهدف القضاء على القواعد الإنفصالية في كشمير الباكستانية التي تشن هجمات متفرقة على كشمير الهندية أو حتى في الداخل الهندي، وقالت للعالم أن تلك المجموعات إرهابية مستغلة التصنيفات الأميركية والحرب على الإرهاب. بعد ذلك حصلت تفجيرات عام 2002 في جامو وكشمير راح ضحيتها العديد من المواطنين، تلتها

---

[1] مرتضى الشاذلي،20 عامًا على حرب كارجيل، إحتمالات تكرار مغامرة كشمير ،موقع نون بوست،27يوليو 2019.

[2] د. احمد علو، أزمة كشمير بين الهند والباكستان، مجلة الجيش، عدد273– 274، نيسان 2008.

تفجيرات دامية في مومباي والتي إستمرت لثلاثة أيام في نوفمبر/ تشرين الثاني 2008، وبعد ذلك تم إسقاط الطائرة الهندية من قبل باكستان وإستهداف دورية للجيش الهندي في جامو وكشمير في فبراير/ شباط 2019.

إن موقع إقليم كشمير المميز يلعب دورا مهما على الصعيد الإقتصادي والجغرافي، من خلال الممرات البرية المهمة بالإضافة الى الهوية الثقافية المتميزة والأصيلة، لذلك كان الصراع عليه من قبل الهند وباكستان ودارت الحروب حوله منذ سبعة عقود ولم تحسم لأي من الطرفين. ومن أجل إيقاف نزف الكشميريين ونزع فتيل التوتر وإعادة الهدوء للإقليم، لا بد من القيام بتسوية ثنائية ما، أو العودة الى القرارات الدولية وتطبيقها.

الفصل الثاني: الخلفيات الإقليمية لأزمة إقليم كشمير

منذ بداية الأزمة في كشمير، سعت كل من الدول الإقليمية (الهند، باكستان،الصين) إلى التأثير في القضية بشكل كبير وإستعمالها لصالحها. لذلك عمل كل طرف من الأطراف على البحث عن العوامل التي تمكنه من التفوق على الطرف الاخر. هذا التنافس بين الأطراف المعنية بالأزمة أدى إلى إزدياد حدة التوتر وإتخاذه مظاهر عدة منها، زيادة القدرات العسكرية وحتى النووية وفتح قنوات وعلاقات إقليمية ودولية ومساعدة بعض الأطراف الداخلية حتى تكون الى جنبها في أي تسوية قادمة، أو التوجه الى المنظمات الدولية والضغط باتجاه تنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

المبحث الأول: الأطراف الداخلية والمنظمات الدولية.

لأن أكثر الأطراف الداخلية والأحزاب والجماعات العسكرية داخل كشمير تتحرك تبعا لما هو مخطط من قبل الدول الإقليمية الداعمة لها، لا بد أولا من الإطلالة عليها وعلى توجهاتها، بالإضافة إلى دور الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاسلامي وتأثيرهما في القضية.

المطلب الأول: الأطراف الداخلية في كشمير.

كأي بلد من بلدان العالم التي كانت تتوق للحرية من نير الإستعمار والإستبعاد، كان إقليم كشمير الذي بدأ إستعماره منذ الإحتلال البريطاني للمنطقة عام 1846، وتم إنشاء إمارة جامو وكشمير وتسليم إداراتها للمهراجا الهندوسي هاري سينغ بموجب إتفاقية امريستر. بعد ذلك بدأت محاولات الكشميريين لمواجهة حكم المهراجا والتي كان أهمها المظاهرات عام 1931، ونشأت بعض الأحزاب التي كان منها المؤتمر الإسلامي لجميع مسلمي جامو وكشمير بقيادة الشيخ محمد عبدالله، والذي تغير لاحقا من المؤتمر الإسلامي إلى المؤتمر الوطني. ولكن هذا التغيير لم يرق للكثير من أعضاء المؤتمر الذين خافوا من أن يصبح المؤتمر الوطني إمتدادا لحزب المؤتمر الوطني الهندي، وإفترقوا عن المؤتمر الوطني وأسسوا

مؤتمر جميع مسلمي جامو وكشمير بزعامة تشودري غلام عباس عام 1941. ومنذ ذلك الوقت أضحى هناك تياران في كشمير، تيار قومي علماني يفضل الإنضمام إلى الهند مع حكم ذاتي، وآخر يطالب بحقه قي التعبير عن رأيه في تقرير مصيره ويريد الإنضمام الى باكستان.[1]

ومع إنتهاء الإستعمار البريطاني لشبه القارة الهندية، حاولت القوى الداخلية الكشميرية، تكثيف جهودها لتثبيت قضية كشمير كمستعمرة سابقة لها الحق في تقرير مصيرها وفق ميثاق منظمة الأمم المتحدة، لكنها واجهت صعوبة في تحقيق ذلك، بسبب تصلب الموقف الهندي، وتكونت لدى الكشميريين قناعات متزايدة بضرورة المواجهه والكفاح بكافة أشكاله أمام رفض الهند الإمتثال للشرعية الدولية في تمكينهم من حقهم في تقرير مصيرهم.[2] من هنا بدأ النضال الحزبي على إختلاف أشكاله، فالأحزاب الكشميرية أشبه بالفسفيساء لأنها كثيرة العدد ومتباينة الأحجام، وحسب مصادر هندية يصل عددها إلى 160 منظمة أو جميعة أو تيار أو حزب، بعضها يطالب بالإنضمام إلى الهند، وبعضها الآخر يسعى للإنضمام إلى باكستان، وبعضها يطالب بالحكم الذاتي ضمن الهند ويقف الفريق الرابع على الحياد ويرى في إستقلال كشميرعن كل من الهند وباكستان وسيلة لخلاص الشعب الكشميري.[3] وقد إنقسمت الخريطة السياسية في كشمير إلى أحزاب سياسية تنتهج وسائل المقاومة السياسية والدبلوماسية لتحقيق أهدافها، بالإضافة الى من إنتهج السبيل العسكري والمقاومة المسلحة.

وتتوزع الأحزاب السياسية الكشميرية على أربع فئات:

1- أحزاب يغلب عليها الطابع الديني الإسلامي في آزاد كشمير وهي تسعى للإنضمام إلى باكستان ومنها المؤتمر الإسلامي لجامو وكشمير بقيادة محمد عبد القيوم وهو الحزب الحاكم، وحزب الشعب بزعامة سردار محمد إبراهيم والذي كان يسمى حزب المؤتمر الإسلامي،والجمعية الإسلامية بكشمير

---

(1) الأحزاب السياسية في كشمير، موقع لها أون لاين، 23 مارس 2002.

(2) شعيب عبدالفتاح، مرجع سابق، ص125.

(3) شعيب عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 128.

الحرة برئاسة الرشيد الترابي وتظم 13 منظمة إسلامية إتحدت تحت رايتها عام 1999.[1] وهناك الأحزاب والمنظمات التي تتبنى خيار الضّم إلى باكستان وموجودة في الجزء الهندي من كشمير وهي الجماعة الإسلامية والحزب الإسلامي وحزب المجاهدين ورابطة الطلبة ونمور الله وغيرهم.

2- أحزاب يغلب عليها الطابع القومي العلماني وتسعى للإنضمام الى الهند وهي حزب المؤتمر الهندي وحزب بهاراتيا جاناتا(حزب الشعب) في جامو وكشمير.

3- أحزاب تسعى إلى إقامة حكم ذاتي موسع تابع للهند، وعلى رأسها حزب المؤتمر الوطني الذي أسسه الشيخ محمد عبدالله(1905- 1982) وكان رئيسا للوزراء في جامو وكشمير من عام 1974 وحتى 1982، وخلفه إبنه فاروق عبدالله حتى 2002 الذي أصرعلى قانون التوطين ما دفع بالهند الى وضع العراقيل بوجهه. وحزب شعب جامو وكشمير الديمقراطي الشعبي الذي أسسه مفتي محمد سيد عام 1988، وبعد وفاته عام 2016، خلفته إبنته محبوبة المفتي في زعامة الحزب والتي أصبحت رئيسة الحكومة الثالثة عشرة في جامو وكشمير بعدما شكلت حكومة ائتلافية مع حزب بهاراتيا من ابريل 2016 وحتى يونيو 2018.[2]

4- أحزاب تسعى للإستقلال عن كلا البلدين ومنها جبهة تحرير جامو وكشمير والمؤتمر الشعبي والجبهة الشعبية الديمقراطية.

وبالإضافة الى الأحزاب السياسية، هناك جماعات عسكرية تؤمن بإستخدام السلاح كوسيلة لتحرير كشمير وتقرير مصيرها. ويوجد لبعض هذه الجماعات قواعد ومعسكرات تدريب في باكستان وتتلقى دعما منها على حد زعم الهند، ومن أهمها: جبهة تحرير جامو وكشمير التي تأسست عام 1977، وجماعة المجاهدين التي تأسست عام 1990 والتي تعتبر جميع السياح الأجانب جواسيس للهند،

---

[1] رضا دمدوم، المتغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة وتأثيرها على النزاع الهندي – الباكستاني، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة،2000 ، ص87 .

[2] مقابلة مع ألطاف حسين نجار الكشميري، من فعاليات كشمير، أجراها كمال ترحيني، لبنان، تاريخ 2020/2/23.

وحزب المجاهدين 1989 الذي يعتبر الجناح المسلح لحزب الجماعة الاسلامية، وحركة الأنصار التي نشأت اواخر عام 1993. ويوجد تنظيمين عسكريين وهما "عسكر طيبة" وهي جماعة سلفية جهادية تأسست عام 1995م برئاسة حافظ سعيد، و"جيش محمد" الذي تأسس عام 2000 بقيادة مولانا مسعود أظهر، الناشط السابق في حركة الأنصار.

وتدعي باكستان أنها لا تقدم للجماعات المسلحة أي دعم، سوى الدعم الدبلوماسي والسياسي وتطلق عليهم مقاتلين من أجل الحرية، في الوقت الذي تعتبرهم الهند بأنهم إرهابيون عابرون للحدود.

إن تحول الحركة الكشميرية الوطنية إلى الخيار العسكري المسلح لم ينشأ من فراغ، إذ تعود جذوره إلى ما قبل السيطرة الهندية على جامو وكشميرعندما رفض عدد من القبائل الكشميرية مطالبة المهراجا الهندوسي بتسليم أسلحتهم ونظموا حركة مقاومة مسلحة،وبدأ العمل التحرري يتجه أكثر نحو التنظيم الشامل على مختلف الأصعدة،خاصة في تسعينيات القرن الماضي.[1] فالعمل العسكري لم يبدأ إلا بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي وقد إزداد تأثيره مع تزايد حركات المقاومة للشعوب في الدول الإسلامية، وهذا ما أدى الى أحداث إنتفاضة 1990 حيث إتحدت جميع الحركات تحت راية واحدة بإسم حركة المقاومة الإسلامية في كشمير المسلحة "برئاسة الشيخ على الجيلاني".[2]

وإذا ما أردنا ترتيب أولويات الكشميريين فيما خص الحكم، فهناك ملايين الأشخاص في كشمير الهندية يؤيدون الإستقلال في المقام الاول أو الانضمام الى باكستان ولا يقبلون أبدا بشرعية الحكم الهندي.[3] ومع نية الهند إلغاء المادة 370 من الدستور الهندي الخاصة بالحكم الذاتي في كشمير، إجتمع ممثلو الأحزاب السياسية الرئيسية الكشميرية بتاريخ 4 اب 2019، وأصدروا بيانا ركزوا فيه على ضرورة إتحاد جميع الأطراف، والدّفاع عن الهوية والاستقلال الخاص وإعتبار إلغاء المادة 370 والفقرة 35 ايه بمنزلة

---

(1) شعيب عبد الفتاح، ص125.

(2) محمد السيد سليم ومحمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص115 .

(3) سومانترا بوز،أراض متنازع عليها، ص 198.

عدوان على شعب جامو وكشمير ولاداخ، وضرورة إجراء مقابلات مع المسؤولين والنخب الهندية، لإطلاعهم على خطورة القرارات الأخيرة، وتأكيدهم على الحقوق الدستورية للشعب الكشميري. وقد حذرت محبوبة المفتي، رئيسة وزراء حكومة جامو وكشمير الهندية السابقة، من أن إلغاء التشريع سيدمر العلاقة الهشة بين الهند والولاية.[1] وحصلت إضرابات وإحتجاجات تخللها إشتباكات عنيفة بين المدنيين والقوات الأمنية الهندية المُنتشرة في سرينغار، وجرت مظاهرات مشتركة بين السيخ والمسلمين رفعوا فيها معا علم باكستان.[2] وقد أرسل الشيخ علي الجيلاني قائد الأحزاب الكشميرية المطالبة بالحرية،رسالة في 23 آب 2019 موجهة للكشميريين والباكستانيين وللعالم في ظل التعتيم الإعلامي الكبير، أن كشمير بأسرها تحولت إلى سجن، مشيرا إلى حظر أنظمة الإتصالات والإنترنت، وعمليات القتل والإعتقالات لآلاف الشباب مضيفًا إلى أن هذا التاريخ لن ينسى.[3]

إنطلاقا من هذه التعددية الحزبية وإنقسام الآراء بين الحركات والأحزاب السياسية والعسكرية،وبين من يطالب بالحكم الذاتي أو الاستقلال التام ومن يطالب بالإنضمام الى باكستان أو إلى الهند، فإن الأخيرة تستفيد من ذلك في سبيل إحكام سيطرتها على الإقليم ودعم الأحزاب المواليه لها والتي تطالب بالإنضمام لها.

المطلب الثاني: المنظمات الدولية وإقليم كشمير(الأمم المتحدة، التعاون الاسلامي).

تلعب المنظمات دورا أساسيا في ضبط العلاقات بين الدول وحل المشاكل والنزاعات، وتعتبر منظمة الأمم المتحدة شخصا من أشخاص القانون الدولي العام، ولها مكانتها المتميزة عالميا من خلال تأثير قراراتها في حفظ السلم والأمن الدوليين، بالإضافة الى منظمة التعاون الاسلامي التي لها الدور المهم في التقارب بين الدول الاسلامية.

---

(1) ما الذي يعنيه إلغاء الهند المادة الدستورية التي تمنح كشمير وضعا خاصا، بي بي سي عربي،5 اب2019.

(2) مقابلة مع راسخ الكشميري، أجراها أحمد أبوخبير، موقع الأمة، 11 مارس2020.

(3) مجلة باكستان بالعربية، العدد الرابع، 10 اذار 2020.

الفقرة الأولى: منظمة الأمم المتحدة.

تعتبر قضية كشمير من أقدم القضايا في ملفات الأمم المتحدة وذلك بسبب سياسة المعايير المزدوجة التي يستعملها الغرب تجاه القضايا الاسلامية، وهي من أعقد القضايا التي واجهتها الأمم المتحدة منذ نشأتها عام 1945، والتي أدت إلى صراع مفتوح بين الهند وباكستان.[1] وقد لجأت المنظمة لإتخاذ الكثير من القرارات وإنشاء اللجان لتسوية هذا الصراع عملا بميثاقها وأهدافها بحل النزاعات الدولية حلا سلميا وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

ففي بدايات الأزمة التقى نهرو ولياقت علي خان وأكدا على ضرورة أن يكون هناك وسيط لحل الأزمة بين بلديهما وإتفقا في ديسمبر 1947على رفع النزاع إلى الامم المتحدة طبقا للمادة 35 من ميثاقها.[2] وعندما كانت الهند متأكدة من شرعية إجراء المهراجا الهندوسي، بالطلب منها ضم كشمير اليها، قامت برفع القضية الى الامم المتحدة في يناير 1948 وذلك بحضور ممثلين عن الهند وباكستان. وبعد أن تم الإستماع إلى كلمة ممثل الهند وإلى رد ممثل باكستان وشكواه المضادة، أيد مجلس الأمن الدولي بقوة الرأي القائل بأهمية إقرار السلام والنظام في جامو وكشمير وبضرورة أن تبذل الهند وباكستان قصارى جهدهما، لأن إستمرار النزاع يمكن أن يشكل خطراً على السلام والأمن الدوليين. وقد أنشأ مجلس الامن الدولي لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان UNCIP وفوضها تنظيم إستفتاء عام يحدد بموجبه الوضع النهائي لكشمير، وذلك حسب قراره رقم 38 الصادر في 17 يناير/ كانون الثاني 1948، وأتبعه بقرار ثان رقم 39 في 20 يناير من نفس العام بزيادة عدد أعضاء اللجنة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء، وكلفها بالتوجه إلى شبه القارة الهندية وبوضع مساعيها الحميدة تحت تصرف حكومتي الهند وباكستان بغية إتخاذ التدابير اللازمة، سواء لإقرار السلام والنظام أو لقيام الحكومتين بإجراء الإستفتاء العام، كما طلب

---

(1) أليف الدين الترابي، قضية كشمير المسلمة، المعهد العالي للدراسات الاستراتيجية، 2010، ص 6.

(2) Victoria Schofield ,Kashmir in conflict , p 68.

منها أن تطلع المجلس دوريا على ما يتم إتخاذه من إجراءات. [1] بعد ذلك ونتيجة للحرب بين الهند وباكستان، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 47 في 21 إبريل 1948، والذي نص على إنسحاب القوات العسكرية من الطرفين وإستعادة السلام وإجراء إستفتاء شعبي في الاقليم.[2] وفي 13 أغسطس/ آب 1948، أصدرت لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان قرارين، الأول رقم 1100/ أس، لوقف إطلاق النار وتطبيق الهدنة وإجراء إستفتاء، والثاني رقم 1196 / أس في 10يناير/ كانون الثاني 1949 الذي أكد على وقف إطلاق النار والهدنة وأن مسألة ضم جامو وكشمير إلى الهند أو إلى باكستان سيتم تقريرها وفق الطرق الديمقراطية في إستفتاء حيادي.[3] وفي30 مارس/ اذار 1951 صدر القرار رقم 91، والذي أكد على أن جامو وكشمير ستحكم بطريقة ديمقراطية تتمثل في إجراء إستفتاء شعبي تحت إشراف الامم المتحدة. وفي عام1957، رفعت قضية كشمير مجددا الى مجلس الأمن الدولي بطلب من باكستان، فأصدر مجلس الأمن القرار رقم 122 في 24 يناير/كانون الثاني 1957 الذي يتعلق بالنزاع حول أراضي جامو وكشمير. وفي فبراير/شباط 1957 صدر القرار 123 الذي طلب من رئيس مجلس الأمن زيارة شبه القارة وتقديم تقريرا في موعد أقصاه 15 إبريل من نفس العام. وفي ديسمبر من نفس العام صدر القرار 126 بشأن المفاوضات بين الهند وباكستان نتيجة زيارة ممثل الأمم المتحدة الى شبه القارة الهندية. [4]

وخلال الحرب الهندية– الباكستانية الثانية، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 215 في 5 نوفمبر 1965، بعد أن فشل وقف إطلاق النار الذي دعت إليه القرارات 209 و210 و211 و214، ووافقت عليه الهند وباكستان، وطلب المجلس من ممثلي الهند وباكستان أن يجتمعا مع ممثل الأمين العام للامم المتحدة لوضع جداول زمنية للإنسحابات. وفي 21 ديسمبر 1965 أصدر المجلس قراره رقم 307 بعد

---

[1] سومانترا بوز، أراض متنازع عليها، مرجع سابق، ص 176.

[2] د. وليد عربيد، مرجع سابق، ص 163.

[3] أليف الدين الترابي،قضية كشمير المسلمة، مرجع سابق، ص25.

[4] موقع البيان الالكتروني، 12 يناير/ كانون الثاني2000.

الإستماع إلى بيانين أدلى بهما كل من الهند وباكستان، وطالب بمراعاة وقف إطلاق النار الدائم ودعا المجلس أيضا إلى تقديم مساعدة دولية في التخفيف من معاناة اللاجئين وإعادة تأهيلهم، فضلا عن عودتهم إلى ديارهم، وطلب إلى الأمين العام أن يبقي المجلس على علم بكافة التطورات.[1]

وإنقطع إهتمام الأمم المتحدة بكشمير منذ عام 1965، وقد إنحازت فيما بعد للهند ولم تعمل على تطبيق قرارتها التي اتخذتها سابقا، فقد صرح كوفي انان الأمين العام السابق للأمم المتحدة بعد زيارة قام بها الهند عام 2000 أن القرارات القديمة الصادرة عن الأمم المتحدة والداعية الى إجراء إستفتاء هي قرارات غير قابلة للتطبيق بالإكراه وقد طواها الزمن بصفة اساسية[2].

وفي 16أغسطس/ آب 2019،عقد مجلس الأمن الدولي مشاورات مغلقة بشأن النزاع بين الهند وباكستان والصين على إقليم جامو وكشمير بعد أيام من إلغاء المادة 370 من قبل الهند، وشهدت الجلسة المغلقة السرية التي دعت إليها باكستان بدعم صيني إنقساماً بشأن كيفية معالجة الأزمة، وقال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، أن الوضع النهائي لإقليم كشمير المتنازع عليه بين إسلام أباد ونيودلهي يجب تسويته بالطرق السلمية، وعبر قرارات مجلس الأمن الدولي، مذكرا بإتفاقية شملا 1972 والتي تنص على أن الحل النهائي لجامو وكشمير، يجب تسويته بالوسائل السلمية ووفقا لميثاق الأمم المتحدة.[3]

إن سياسة الهند تجاه إقليم كشمير تؤكد أنها لم تكن يوما جادة في تنفيذ القرارات الدولية، بل كانت تعمل على كسب المزيد من الوقت لترسيخ قواعدها وجذورها في الاقليم، فوافقت في البداية على الإستفتاء العام ثم رفضته بعد عام 1957، في المقابل فإن الموقف الباكستاني يبقى الاقوى داخل المنظمة الأممية.لأنها تطالب دائما بتطبيق القرارات الدولية.

---

(1) موقع الجزيرة الالكتروني، 31 اغسطس/اب 2013.

(2) سومانترا بوز، أراض متنازع عليها، ص 196.

(3) محمد طارق، موقع السياسة الدولي، نيويورك، 8 اب 2019.

إن مجلس الأمن الدولي لم يقدم شيئا لقضية كشمير سوى الكلام والكلام فقط، الذي لا يسمن ولا يغني من جوع، لأن قراراته لم تفصل في أحقية أي من البلدين بملكية الإقليم، فهي تتحدث بشكل عام أن مصير الإقليم سيتحدد عبر إجراء إستفتاء حر ونزيه برعاية الأمم المتحدة.[1] ومع ان الهند تضع نفسها في مواجهة الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، وعوض أن يأخذ مجلس الأمن موقفا قانونيا انطلاقا من ميثاقه واللجان التي أنشأها حول كشمير والقيام بدوره في حفظ السلم والأمن الدوليين، فإنه يتبنى حلا سياسيا إستجابة للضغط الذي يمارسه حلفاء الهند في المنظمة الأممية.

الفقرة الثانية: منظمة التعاون الاسلامي(المؤتمر الإسلامي سابقا).

إن قضية كشمير تشبه قضية فلسطين كثيرا، فمنذ أكثر من سبعين عاما، يعاني المسلمون في فلسطين المحتلة نتيجة القمع الصهيوني، وكذلك يعاني الكشميريون نتيجة القمع الهندوسي وعدم الإمتثال للقرارات الدولية وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

وقد دعمت الهند بداية جهود البلدان العربية والإسلامية للتحرر من الإستعمار، لكن العلاقة بين الهند والدول الإسلامية بدأت بالتراجع منذ إنفصال بنغلاديش عام1971، إذ بدا جليا تعاطف العالم الإسلامي مع باكستان في حربها مع الهند، كما رفضت الدول الاسلامية غير مرة طلب الهند للإنضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي رغم عدد المسلمين الكبير فيها. وعلى وتر الدين، حاولت باكستان إستقطاب العالم الإسلامي لدعم القضية الكشميرية من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي.* ورغم الجهود الباكستانية الدائمة لطرح موضوع كشمير بشكل رسمي في المنظمة، إلا أنها لم تفلح حتى عام1990 ، وكان ذلك بسبب الإنتفاضة العارمة والإحتجاجات القوية في كشمير التي أثرت إقليميا وعالميا، فكان من غير الممكن تجاهلها داخل المنظمة. ففي المؤتمر الوزاري للمنظمة الذي عقد في القاهرة عام 1990، بحثت قضية كشمير وتم إرسال بعثة "المساعي الحميدة" لتخفيف حدة التوتر بين طرفي النزاع. وعدا عن ذلك، فإن

---

[1] مقابلة مع راسخ الكشميري، أجراها أحمد أبوخبير، موقع الأمة، 11 مارس2020.

* تأسست منظمة المؤتمر الاسلامي سنة 1969 في جدة،وتم تغيير إسمها الى منظمة التعاون الاسلامي في قمة أستانة في يونيو 2011

مواقف المنظمة كانت عبارة عن تنديدات وإنتقادات لم ترق لمستوى قضية لها بعد إنساني وبشعب إسلامي يعاني القمع والإضطهاد من طرف دولة كالهند، وحكومة تمارس رفض إرادة شعب في خياراته وحقه في تقرير مصيره وفق الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.[1] وقد أظهرت المنظمة مقاربات سياسية وإعلامية للإستهلاك الجماهيري والشعبي فقط إزاء قضية كشمير ،عندما ندد وزراء خارجية المنظمة في إسطنبول في أكتوبر 1991 بالإنتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان وإحترام حق الشعب الكشميري في تقرير مصيره، كما دعوا الهند للسماح للجامعات الدولية لحقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية بزيارة الإقليم.

وفي 23 يناير 1993، طلب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي من الهند، السماح للجنة "المساعي الحميدة "بالدخول إلى إقليم جامو وكشمير، إلا أن حكومة الهند رفضت هذا الطلب مما دفع اللجنة إلى التوجه لكشمير الحرة لمعاينة الوضع، وحصلت الزيارة من 14 إلى18 فبراير 1993 حيث قامت بتفقد عدد من المناطق في كشمير الحرة وتوصلت اللجنة إلى النتائج التالية: [2]

- تمارس الهند القمع وإستخدام القوة المفرطة ضد إنتفاضة الشعب الكشميري.
- تعمل القوات الهندية على إستهداف الشباب الكشميري وبقوة.
- يتطلب الوضع في كشمير الهندية مراعاة المبادئ الأساسية للقوانين الدولية والإنسانية.
- بذل الجهود سواء كانت ثنائية مع الهند أو جماعية على المستوى الدولي في المنابر العالمية.
- بحث إعادة النظر في العلاقات الإقتصادية والتجارية مع الهند حتى تغيير سياستها.
- تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي والمعنوي والمادي الكامل لشعب كشمير المسلم.

إن الهند مهتمة جدا بالحصول على صفة مراقب في منظمة التعاون الاسلامي، ففي الدورة 46 للمنظمة التي عقدت في أبوظبي في مارس 2019، شاركت الهند لأول مرة فيها بعدما رفضت باكستان

---

[1] عروبة جبار عبد الخزرجي، منظمة المؤتمر الإسلامي، بيروت، دار الفكر العربي، ط1 ، 2005، ص266.

[2] عروبة جبار عبد الخزرجي، مرجع سابق، ص 153.

مشاركتها في قمة المغرب عام 1969، وقد أعربت وزيرة الشؤون الخارجية الهندية سوشما سواراج في كلمتها أمام وزراء خارجية المنظمة أن الدعوة الكريمة ليست إعترافا بمكانة الهند السياسية والإقتصادية فحسب، وإنما لإحتضانها ثالث أكبر تجمع سكاني للمسلمين.[1] وقد قامت منظمة التعاون الاسلامي(OIC) بمبادرة لحل النزاع، قد تؤدي في حال نجاحها إلى إيقاق الإندفاعة الهندية نحو إسرائيل والتي إنطلقت أساسا كرد فعل على الموقف العربي من الصراع الهندي – الباكستاني، وأن نجاح إي وساطة رغم صعوبتها، يخدم مصالح العالم الاسلامي كله، كما يخدم السلام العالمي، ويحرر الدولتين من أعباء الاستعداد العبثي الدائم للحرب، ويطوي صفحة الإستعداء التي رافقت العلاقات بين الهندوس والمسلمين لتاريخ طويل، ويوفر لكشمير فرصة لإلتقاط أنفاسها.[2]

إن مشكلة المنظمة في عدم وضوح خياراتها وكثرة الإشكاليات وتعقدها بين دولها، حيث أن كلا منهم يعمل على جذب المنظمة اليه لتدور في فلكه. فمثلا في قمة كوالالمبور(19 ديسمبر 2019) ضغطت السعودية على باكستان لعدم حضورالقمة وهددت بسحب ودائعها من البنك المركزي الباكستاني وترحيل 4 مليون عامل باكستاني وإستبدالهم بعمال بنغال. وفي 6 فبراير/ شباط 2020، إنتقد رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان، المملكة العربية السعودية، بسبب رفضها عقد إجتماع طارئ للمنظمة حول كشمير ونقل عنه:" لا يمكننا حتى أن نجتمع معا في إجتماع منظمة التعاون الإسلامي حول كشمير".[3]

إن مصير ملايين الكشميريين المسلمين مرهون بما سيفعله العالم الاسلامي ومنظمة التعاون الاسلامي إزاء هذه المحنة التي أنهت عامها السبعين، وعلى الدول الإسلامية التي لديها علاقات مميزة مع نيودلهي أن تتوسط للتخفيف من حدة القمع، وممارسة الضغط على الهند وإعادة النظر بالعلاقات الاقتصادية والتجارية والعلمية، وأن تستعمل الدول الإسلامية كل ما لها من تأثير في المحافل الدولية

---

[1] د.مجيب الرحمن، الهند ومنظمة التعاون الاسلامي، موقع الرؤية الالكتروني، 4 مارس 2019.

[2] محمد السماك، كشمير من مشكلة إلى حل، اللواء، 04 أيلول 2019.

[3] موقع الخليج أون لاين، 8 فبراير 2020.

والأمم المتحدة لحث الهيئات والمنظمات العالمية على المشاركة في إغاثة الشعب الكشميري، وتوعية الرأي العام العالمي حولها، والسعي لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وإجراء إستفتاء لتقرير المصير .لكن العلاقات التجارية لبعض الدول الاسلامية مع الهند يبدو أنها فوق كل إعتبار وتمنع منظمة التعاون الإسلامي والقائمين عليها من إتخاذ إجراءات والقيام بخطوات من شأنها إحداث تغيير في مسار الأزمة.

المبحث الثاني: إقليم كشمير والدول الإقليمية.

يتقاسم أراضي إقليم كشمير ثلاثة دول هي باكستان والهند والصين(أنظر الخريطة أدناه).

وقد عملت باكستان على إستغلال علاقاتها التاريخية مع الغرب لكسب الأخير في المواجهة مع الهند، التي كان في البداية لها علاقات خاصة مع الإتحاد السوفياتي. ولكن بعد تفكك المعسكر الاشتراكي وإنهيار الاتحاد السوفياتي حاولت الهند كسب الغرب وتحديدا أميركا. أما الصين فقد عملت على إقامة التوازن بين مصالحها الإقتصادية مع الهند ومصالحها السياسية والإستراتيجية مع باكستان.[1]

المطلب الأول: أهمية إقليم كشمير بالنسبة للهند.

تمثل كشمير مركزا حيويا بالنسبة للهند ومنطقة تحاول السيطرة عليها، جعلتها تخوض من أجلها حروبا عدة وتبدأ بسباق تسلح نووي وتبتعد عن تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بهذا الشأن. لذلك عملت على إبقاء الإقليم يدور بفلكها بإستخدام شتى الطرق والمبررات لمواجهة الظروف الداخلية والحروب مع جيرانها، والتحايل على الشرعية الدولية بإعتبارها أن كشمير جزءا من اراضيها. وتحتل كشمير أهمية كبيرة بالنسبة للهند وذلك للأسباب التالية:[2]

1- تعتبر الهند ولاية كشمير عمقا أمنيا إستراتيجيا أمام الصين وباكستان.

---

(1) محمد السيد سليم و محمد سعد أبوعامود، مرجع سابق، ص18.

(2) شيماء ابراهيم، كشميروالنزاع الهندي الباكستاني، شبكة الاخبار العربية، 11 يوليو 2016.

2- الأهمية الإقتصادية الكبيرة لكشمير وخصوصا أنها جزء من طريق الحرير القديم، بالإضافة إلى الأنهار العديدة فيها والثروة المائية التي يستفاد منها في توليد الطاقة الكهربائية.

3- ترى الهند أن إقليم كشمير يمثل إمتدادا جغرافيا وحاجزا طبيعيا مهما أمام باكستان والصين التي لها حدود على طول جبال الهميلايا.

هذه الأسباب وغيرها جعلت من كشمير منطقة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للهند، وهي تنطلق في الإدعاء أن كشمير ملكا لها، من خلال الأمور التالية:

1- إن حكومة كشمير بإسم حاكمها وافقت على الإنضمام الى الهند عام 1947،بإعتبار أنه لم يكن هناك شروط تنص على إستفتاء أهالي الإمارة، فهي تعتبر أن الرأي الأول والأخير هو للحاكم.

2- إن الحكومة الهندية قامت منذ 1947 بمشروعات تنمية في إقليم كشمير من خلال مد شبكة كثيفة من المواصلات البرية والحديدية مع الهند.

3- إن مستقبل كشمير يكون أكثر نجاحا اذا ما ضمت إلى الهند لما تحويه من أسواق أكثر إتساعا وتصنيعا من باكستان.

4- يجب على حكومة الهند حماية مصالح المليون هندوسي الذين يعيشون في جامو كشمير.[1]

في السنوات الأولى للإستقلال، قدم الزعماء الهنود عدد من الإلتزامات لشعب كشمير أمام العالم لإظهار ليونة ولكسب الوقت من خلال الدعم المعنوي لإرادة الشعب الكشميري والإيحاء بأنهم يوافقون على قرارات الامم المتحدة.[2] فمنذ الإستقلال عن بريطانيا وظهور أزمة كشمير، ومن أجل إيقاف الإندفاعة الدولية ضدها وخصوصا في الأمم المتحدة ولإعتقادها أن قرار المهراجا يصب في صالحها، رفعت الهند القضية إلى مجلس الامن أوائل عام 1948، لكن القرارات أتت في غير ما أرادت. لذلك لم تنفذ أي منها بالإنسحاب أو بإجراء الإستفتاء العام. ومع التعاطف الغربي مع باكستان، إضطرت الهند للإنحناء امام

---

[1] د.عبدالمنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية، مرجع سابق، ص 454.

[2] عمر محمد نزال العرموطي، أزمة كشمير، مطبعة السفير، عمان 2017، ص 125.

العاصفة، فأضافت المادة 370 الى الدستورالهندي عام 1954 والتي تنص على الحكم الذاتي والوضع خاص لكشمير، وقد عبرت تصريحات رئيس الوزراء الهندي نهرو عن هذا التوجه حيث كان يعترف بأن هناك شعب متميز عن الهند وهو شعب كشمير. ففي رسالة بعث بها نهرو إلى رئيس وزراء باكستان (البرقية 402) في 27 أوكتوبر 1947 قال:"لقد صرحت مرارا وتكرارا بأنه عندما يتم إرساء النظام فإنه سيتم تقرير قضية ضم كشميرعن طريق إستفتاء أو بالرجوع إلى الشعب طبقا لإشراف عالمي عن طريق الأمم المتحدة".[1] وفي رسالة أخرى بعث بها نهرو إلى ممثل الأمم المتحدة في الهند وباكستان في 16 أوكتوبر 1950 قال: "لقد تقبلنا منذ البداية فكرة أن يقرر شعب كشمير مصيره بالإستفتاء العام، وفي نهاية المطاف فإن قرار التسوية آت لا ريب فيه ولابد أن يتخذ في المقام الأول رأي شعب كشمير".[2]

يبدو بوضوح أن التصريحات الهندية كانت لكسب الوقت والإستهلاك المحلي وإعادة التموضوع ولوقف الإندفاعة الدولية ضدها،فهي لم تلتزم بالقرارات الدولية. لذلك ما إن وجدت في الإتحاد السوفياتي حليفا قويا في الساحة الدولية، حتى أقامت معه معاهدة صداقة وتعاون وغيرت من توجهاتها تجاه القضية، وإتخذ البرلمان الهندي في اوكتوبر 1956 قرارا بإعتبار كشمير جزءا لا يتجزأ من الاراضي الهندية. وبرحيل نهرو ومجيء شاستري، الذي أظهر تشددا منذ البداية، فقد أكد عام 1965أن إنضمام الإقليم للهند طبقًا للمادة الدستورية رقم370 ، وأن أية مفاوضات خارج دمج الإقليم للهند غير قابلة للتجسيد، وأن موضوع كشمير هو محسوم وغير قابل للتنازل من طرف الهند. ومع إنفصال باكستان الشرقية (بنغلادش)عن باكستان والحرب الثالثة الهندية–الباكستانية عام 1971وإنكسار باكستان وإضطرارها للذهاب الى اتفاقية شملا 1972، حيث إستعملتها الهند للتأثيرعلى مطالب السيادة الباكستانية على

---

(1) جميل حمادة، التعهدات الهندية في باكستان ,World Kashmir Freedom Movement, Kashmir Centre Brownlow House, (Road), London, W13 OSQ (UK), p. 2.

(2) جميل حمادة،مرجع سابق، ص3.

كشمير، وقد سعت الهند إلى تصوير الإتفاقية على أنها وثيقة تحرم باكستان من حقها في نقل النزاع إلى الأمم المتحدة دون موافقة الهند، لأنها تريد من العالم أن يقبل بموقفها فقط تجاه القضية.[1]

ومع إنهيار الإتحاد السوفياتي حليف الهند الرئيسي وصعود حركات المقاومة في المنطقة وإنطلاق المقاومة المسلحة بقوة في كشمير ودعم باكستان لها بشكل كبير، أدرك صناع السياسة الخارجية الهندية أن العالم قد تغير وأن عليهم التكيف مع الوضع الجديد، فبدأوا بالإقتراب من الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد الاوروبي وإسرائيل، وعملوا على مواجهة المقاومة المسلحة فقاموا بإستعمال العنف والقسوة بوجههم من جهه، ومن جهه أخرى قاموا بتشوية حركات المقاومة الكشميرية والإدعاء أنها إرهابية، فللهند مصلحة في إزدياد العنف في كشمير تتمثل بالتالي:[2]

1- جذب إنتباه العالم بأن المقاومة الكشميرية المدعومة من باكستان تقتل الكثير من الأبرياء.

2- الظهور بمظهر المضطهد فبقتل عدد من الحجاج الهندوس في وادي كشمير تصبح باكستان مجرمة، والهند بريئة.

3- الإستفادة من أجواء محاربة الإرهاب الدولي وخاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001.

بالإضافة الى ذلك، قامت الهند بإتخاذ إجراءات شكلية توحي ظاهريا وكأنها أجرت إستفتاء من خلال ما يسمى بالجمعية التشريعية التي تعكس رغبات الشعب الكشميري متجاهلة القيام بإستفتاء حقيقي تحت إشراف الأمم المتحدة ووفق الشرعية الدولية.[3] وبذلك سعت الهند للقول أمام العالم أن مسألة الإستفتاء أصبحت من دون جدوى في ظل مناخ الديمقراطية الذي تعيشه كشمير الهندية تحت الحكم الهندي، إذ

---

[1] باهر السعيد، النزاع الهندي الباكستاني على إقليم كشمير، القاهرة، مركزالدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، 1992،ص 99.

[2] شيماء ابراهيم، كشميروالنزاع الهندي الباكستاني، شبكة الاخبار العربية، 11 يوليو 2016.

[3] محمد السيد سليم ومحمد سعد ابو عامود، مرجع سابق، ص 170.

تعد المشاركة الدورية من جانب أبناء كشمير الهندية في أية انتخابات تجرى بمثابة الإستفتاء الدوري على قبول الشعب الكشميري لسيادة الهند على الإقليم.[1]

وبعد محاولة الهند كسر ميزان القوة لصالحها من خلال التجارب النووية التي قامت بها في أيار 1998، تفاجأت بالتفجير النووي الباكستاني في نفس الشهر ورأت انه لا بد لها من الإتجاه مجددا للحوار مع باكستان حول الإقليم، فكانت محاولة التقرب من باكستان من خلال زيارة هي الأولى من نوعها قام بها رئيس وزراء الهند أتال بيهاري فاجباي الى باكستان في فبراير/ شباط 1999 والتي نجم عنها إعلان لاهور المذيل بتوقيع فاجبايي وشريف، ولكنه توقف بعد أشهر بسبب حرب الكارجيل. [2] وتسعى الهند لتغيير الوضع الديمغرافي والتركيبة السكانية في كشمير، وتشير التقديرات أن أعداد المسلمين قد تراجعت أكثر من 15% من عام 1947 حتى اليوم وذلك من خلال التصفية الجسدية والقمع العسكري وإستهداف الشباب المسلم والتلاعب بأرقام التعداد السكاني،[3] وهذا ما يعمل لتحقيقه رئيس الوزراء الهندي الحالي ناريندرا مودي(منذ 2014 وحتى اليوم) حيث يسعى لإحداث تغيير ديمغرافي في كشمير من أجل ضمها بشكل نهائي للهند، وبالتالي إنهاء ملفها وتحقيق الوعود الإنتخابية. وتحقيقا لهذه الأهداف عملت الهند في إتجاهين، ففي 5 اب 2019 ألغت المادة 370 من الدستور والتي كانت تنص على الحكم الذاتي في كشمير معتبرة أن ذلك سيعزز إقتصاد المنطقة من خلال دمجها مع بقية المناطق ولتصبح كشمير واحدة من أفضل الوجهات السياحية بعد التطوير الكامل، وأن الإندماج الإجتماعي سوف يقلل من خطر التشدد والتقوقع وعدم إثارة أيّة قلاقل دينيّة والدعوة إلى الإنفصال أو الحكم الذاتي، [4] وكثفت الهند الحج الهندوسي إلى أمارناث ياترا جنوبي كشمير، وكتبت الأستاذة بجامعة سيراكيوز منى بهان، في كتاب"مقاومة الإحتلال في كشمير"، إن قيام الحكومة الهندية بإستعادة المعابد في الإقليم هو من أجل

---

[1] باهر السعيد، مرجع سابق، ص 192.

[2] سومنترا بوز، أراض متنازع عليها، مرجع سابق،ص 193.

[3] محمد عمر نزال العرموطي، مرجع سابق، ص 127.

[4] كريم محمد،الصراع على كشمير تاريخ النزاع وشبح الحرب، موقع حفريات، 10 اب 2019.

زيادة ربط كشمير بالهند من خلال الروابط الروحانية والدينية.[1] وفي إتجاه آخر، أقرت قانون المواطنة الجديد لتصبح المواطنة فيهاعلى أساس الديانة، ويبدو أنها إستراتيجية تنتهجها الهند في منطقة جامو وكشمير من أجل زيادة أعداد الهندوس ومن ثم إعادة المطالبة بالإستفتاء الشعبي العام الموضوع في جدول أعمال الأمم المتحدة.[2] وقد عقد مجلس الأمن الدولي بطلب من باكستان والصين إجتماعا لبحث القضية وذلك بعد أكثر من 70 عاما، وسط إعتراض هندي حيث ندد سفير الهند لدى الأمم المتحدة، سيد أكبر الدين، بالتدخل الدولي في شؤون كشمير، وقال للصحافيين في نيويورك: "لا نحتاج إلى هيئات دولية تتدخّل في شؤون غيرها لمحاولة إطلاعنا على كيفية إدارة حياتنا، نحن أمة تتجاوز المليار نسمة"[3]. ولا تقبل الهند بأي وساطة يقوم بها طرف ثالث في إطار عملية سلام تتناول كشمير لأنها تعتبرها شأن داخلي خاص وهي تعارض إجراء الإستفتاء العام بحجة أن القوات الباكستانية في الفترة الأولى من النزاع لم توافق على سحب قواتها من الولاية وفقا لقرار لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان في 13أب 1948، وبناء على ذلك فإنها تعتبر أن باكستان هي المسؤولة عن عدم تنفيذ هذه القرارات.[4]

وفي العقد المنصرم وبعدما تأكد للولايات المتحدة الأميركية أن الهند في طريقها لتصبح قوة كبرى في المستقبل القريب بفضل ثقلها السكاني ونموها الإقتصادي السريع، وأنه بات بإمكانها الإعتماد عليها لتحييد النفوذ الصيني المتزايد في المنطقة، بدأت العلاقات الهندية– الأميركية توصف ب"الشراكة الإستراتيجية". وخلال الولاية الحالية للرئيس الأميركي دونالد ترامب أصبحت العلاقات بين الهند والولايات المتحدة الأميركية أكثر قرباً مع تعزيز التعاون العسكري والعمل عن كثب في منطقة آسيا والهادئ، وسط مخاوف مشتركة بشأن تنامي قوة الصين وحضورها المتصاعد في جنوب اسيا، لذا جاء "قانون مبادرة

---

(1) الهند تستلهم إحتلالها لكشمير من اسرائيل، موقع عرب48، 9 اب2019.

(2) مقابلة مع راسخ الكشميري، أجراها أحمد أبوخبير، موقع الأمة، 11مارس 2020.

(3) أنمار حجازي، فرانس 24، 17 اب 2019.

(4) سومنترا بوز، كشمير اراض متنارع عليها، ص 196.

إعادة الطمأنينة لآسيا" كتأكيد من الولايات المتحدة الاميركية بأنها لن تتخلى عن الهند.[1] وإذا كانا هدفا الهند الرئيسيان من وراء تقوية العلاقات مع أميركا هما: الإعتماد على حليف قوي عالميا وإحتواء باكستان والنزاع معها، فمن الواضح أن هدفي الولايات المتحدة الأميركية هما: إستخدام الهند في حربها السياسية والإقتصادية لإحتواء الصين وفتح السوق الهندية الكبيرة أمام البضائع والشركات الأميركية، وكل ما يقال عن "الشراكة الاستراتيجية" فهو تضخيم للتعاون بين البلدين لأن هناك خلافات أساسية بين البلدين حول قضايا رئيسية، فالهند متمسكة بعلاقاتها العسكرية مع روسيا وصفقة أس 400 شاهد على ذلك، وتعتبر النفط الإيراني مصلحة ضرورية لأمنها،وهي تنشط في كتلة دول "البريكس"*التي قد تكون القوة المضادة للولايات المتحدة الاميركية، رغم الحفاوة الكبيرة التي استقبل بها الرئيس الاميركي دونالد ترامب في زيارته الاخيرة للهند في فبراير/ شباط 2020.

إن الهند تطرح نفسها كقوة إستراتيجية إقليمية ودولية مهمة وهي تسعى للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي والتمتع بحق النقض لأنها تعتبر ذلك من حقها بسبب قوتها السياسية والإقتصادية ونموها السريع، وسوف يمنع ذلك من عرض أزمة كشمير على مجلس الامن وفرض مبدأ حق تقرير المصير عبر الإستفتاء الشعبي،[2] وهي تبرر سيطرتها على كشمير بإعتبار أن الهند دولة علمانية فإذا وافقت على إجراء إستفتاء لتقرير مصير الولاية فسيكون هذا منافيا لمبادئ العلمانية، وتخشى إذا سمحت لكشمير بالإستقلال على أسس دينية أو عرقية أن تفتح بابا لا تستطيع إغلاقه أمام الكثير من الولايات ذات الأجناس والأديان المختلفة.[3]

---

[1] ذكر عبدالرحمن،الهند واميركا علاقات اقوى، موقع الاتحاد.

* BRICS أو بريكس هو مختصر للحروف الأولى المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم، وهي :البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. إضمت دولة جنوب أفريقيا إلى المجموعة عام 2010، فأصبحت تسمى بريكس بدلا من بريك سابقا. تشكل مساحة هذه الدول ربع مساحة اليابسة، وعدد سكانها يقارب 40 % من سكان الأرض. ومن المتوقع بحلول عام 2050 أن تنافس اقتصادات هذه الدول، إقتصاد أغنى الدول في العالم.

[2] هدى ميتيكس، العلاقات الاسيوية–الاسيوية، مرجع سابق،ص 38.

[3] أليف الدين الترابي(ناشر القضية أمام الرأي العام العالمي والاسلامي)، قضية كشمير المسلمة، مرجع سابق، ص 38.

المطلب الثاني: أهمية إقليم كشمير بالنسبة لباكستان.

في الواقع لقد كانت كشمير متممة لفكرة قيام باكستان، لأن كلمة باكستان تكونت من أول أحرف من أسماء المقاطعات التالية: بنجاب، أسام، كشمير، سند وبلوشستان. وهذا يدلل على الإرتباط الوثيق بين كشمير وباكستان بإعتبارها جزءا طبيعيا لا يتجزأ منها، [1] وتشير الطرق البرية والنهرية بشكل عام إلى مواءمة كشمير جغرافيا مع باكستان أكثر من الهند.

يحتل إقليم كشميرأهمية كبيرة بالنسبة لباكستان وتعتبره خطا أحمر، ويمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

1- تعتبر باكستان منطقة كشمير منطقة حيوية لأمنها وذلك لوجود طريقين رئيسيين وشبكة للسكة الحديديه في شمالي شرقي البنجاب تجري بمحاذاة كشمير، بالإضافة إلى أن الأودية الرئيسية وفرت خطوط المواصلات ارئيسية.

2- ينبع من الأراضي الكشميرية ثلاثة أنهار رئيسية مهمة للزراعة في باكستان، مما يجعل إحتلال الهند لها تهديدا مباشرا للأمن المائي الباكستاني.

3- قرب منطقة كشمير من القلب الباكستاني الذي يمتد من لاهور ويحوي أكثر النشاطات الحضارية والسياسية والإقتصادية والتجارية في باكستان.

إنطلاقا من هذه المكانة، إهتمت باكستان بالسيطرة على كشمير وخاضت لأجلها صراعا طويلا مع الهند، وهي تعتبر أن لها الحق الأول والأخير بملكيتها، بناء على الأسس التالية:[3]

1- إن معظم سكان كشمير هم من المسلمين.

2- إن اقتصاد كشمير يعتمد على باكستان، فالعمال الكشميريون يعملون في سهول باكستان الغربية.

3- إن ضم كشمير إلى باكستان هو أمر طبيعي جدا، نظرا لعدم وجود حواجز طبيعية بين جنوبي كشمير وباكستان.

---

[1] عباس العقاد، القائد الاعظم محمد علي جناح، مرجع سابق،ص 48.

[2] شيماء إبراهيم، كشميروالنزاع الهندي الباكستاني، شبكة الاخبار العربية، 11 يوليو 2016.

[3] د.عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية، مرجع سابق، ص451.

4- تتصل كشمير بباكستان بروابط أساسية كالتقاليد واللغة والأنساب العائلية وأزياء الملبس وأصناف المأكل وغيرها من العادات الإجتماعية.

ومن ناحية أخرى فبدون كشمير لن يكون هناك دفاع بري لباكستان، لذلك عبر الرئيس الباكستاني بأن لكشمير قيمة إسترتيجية، وقال عام 1951: "ان كشمير مهمة جدا لباكستان وهي ضرورة حيوية لبقائنا على قيد الحياة وهي بمثابة غطاء على رأس باكستان، واذا أزلنا الغطاء سنبقى تحت رحمة الهند ولن نستطيع الدفاع عن أنفسنا".[1]

دعمت باكستان في البداية القبائل والمقاومة المسلحة من أجل التحرر وخاضت ثلاثة حروب متتالية، ولبناء قوتها عالميا وللوقوف بوجه خصمها الرئيسي في قضية كشمير(الهند)، إعتمدت باكستان على إرتباطها بمجموعة من الحلفاء، وأدت دور الوساطة في بعض الأزمات الإقليمية والدولية. وحول أهمية الوساطة يقول برتران بديع إن "القوة المتوسطة أصغر بكثير من أن تفرض نفسها بمفردها،وأكبر بالقدر الذي لا يسمح لها بالصمت، لذا لا يمكنها إسماع صوتها إلا من خلال طاقاتها الدبلوماسية المتعددة الجوانب."[2] فقد قامت باكستان بدور الوساطة في الصراع الإيراني السعودي، بالإضافة إلى الوساطة في الأزمة الأفغانية بين أميركا وحركة طالبان والقاعدة، وهي تسعى من خلال هذه الوساطات لإعادة صياغة الصورة الخارجية النمطية لها وتوصيفها كقوة عدوانية تنشر الإضطرابات وتزعزع الإستقرار والسلم والأمن، وتقويض مساعي نيودلهي بعزلها، بالإضافة إلى جذب الإنتباه لقضية كشمير من أجل كسب المزيد من التأييد الإقليمي والدولي بشأن هذه القضية المتنازع منذ أكثر 70 عاما مع الهند.[3] أما فيما يتعلق بالتحالفات، فقد تحالفت باكستان مع الصين وأميركا الخصمين اللدودين،وتحالفت

---

[1] د. وليد عربيد، مرجع سابق، ص 82.

[2] برتران بديع،زمن المذلولين باثولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة جان ماجد جبور،المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات، بيروت 2015، ص137.

[3] محمد بسوني عبدالحليم، حدود الوساطة الباكستانية في الازمات الدولية والاقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد 219، يناير 2020.

أيضا مع السعودية وإيران، وهذا ما يشير الى شكل السياسية الخارجية الباكستانية وقدرتها على جمع الأضداد والأعداء لحماية مصالحها، فقد وجدت باكستان في أميركا حليفا قويا لها في مواجهة الهند، فهي تريد غطاء دوليا وحليفا قويا،وأميركا تريد محاصرة الإتحاد السوفياتي في منطقته، وكذلك تحالفت مع الصين ضد الهند الذي كان حليفا من نوع خاص للإتحاد السوفياتي. ولتثبيت التحالف معها ولكسبها إلى جانبها، أعطتها وادي شكسغام في كشمير عام 1963.ومن الامور العجيبة في العلاقات الدولية،فإن الإتحاد السوفياتي دعم الهند الذي وقف ضد حرية كشمير،مع أن تقرير المصير يتناغم مع المد الشيوعي، في المقابل دعمت أميركا باكستان التي تطالب بحق تقرير المصير والذي يعتبر ضد رغبات الدول الإستعمارية،حيث تعتبرها أهدافا لها وليست قضايا يجب دعمها.[1] إنطلاقا من ذلك، يمكن فهم التبدل والتغير في المواقف الأميركية تجاه باكستان، والتي كانت سمتها التأرجح منذ خمسينات القرن الماضي وحتى يومنا الحالي. فمن أجل إحتواء النفوذ السوفياتي،كان التعاون والتحالف الباكستاني الأميركي بدخول باكستان إلى حلف السانتو 1955. وبعد الحروب الباكستانية الهندية الثلاثة التي لم تفض الى نتيجة، وبعد إنفصال باكستان الشرقية (بنغلادش) عام 1971، وجدت باكستان نفسها في وضع حرج دون حليفتها أميركا،فإتجهت للمحادثات الثنائية والتفاوض المباشر وعقدت إتفاقية شملا 1972.[2] ومع دخول الإتحاد السوفياتي إلى أفغانستان، ومن أجل محاصرته،دعمت أميركا باكستان بشكل كبير وتم إنشاء الجماعات العسكرية لقتاله،ووافقت على حزمة المساعدات العسكرية والإقتصادية التي بلغت قيمتها 4 مليار دولارعام1987،وأصبحت باكستان ثاني أكبر متلق للمساعدات الأميركية بعد إسرائيل.[3]

---

[1] هاني الياس الحديثي،سياسة باكستان الاقليمية 1971-1994،ط1،بيروت مركز دراسات الوحدة العربية،1998ص 103.

[2] احمد نازلي معوض،إتفاقية شملا والمصالحة الهندية الباكستانية، السياسة الدولية، العدد30 ، أكتوبر 1982 .

[3] فاطمة الصمادي، باكستان والولايات المتحدة الأميركية، تحالف الأثمان الباهظة،موقع الجزيرة،2015/2/9.

ومع إنهيار الإتحاد السوفياتي حليف الهند، وصعود أميركا حليف باكستان، وجدت الأخيرة فرصتها لإحداث تغيير في كشمير، وسعت لنقل التجربة الأفغانية، فشجعت حركات المقاومة هناك وإستهدفت مراكز حساسة للقوات الهندية.[1] ولكن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والحرب الأميركية على الارهاب، والتقارب الهندي الأميركي وإستعطاف الهند لأميركا كونها أيضا ضحية الإرهاب الذي نشأ بدعم من باكستان، قدمت الهند المشكلة في كشميرعلى أنها إرهاب مدعوم من باكستان،وجدت الأخيرة نفسها كمتهم وداعم وحليف للإرهاب. وتحت الضغط الدولي ومن أجل رفع تهمة الإرهاب عنها، بدأت جولة من المفاوضات الثنائية بين باكستان والهند حول كشمير.[2] فقد قام رئيس وزراء باكستان برويز مشرف بزيارة إلى أميركا عام 2003 وخلال إستقبال الرئيس الأميركي جورج بوش له، أعلن موافقته على خارطة طريق على غرار خريطة الشرق الأوسط التي تؤدي إلى مفاوضات مباشرة مع الهند وحل قضية كشمير،[3] حيث خرق مشرف إجماع الرؤساء السابقين وصرح في أكتوبر 2004 عن إستعداده التنازل عن تطبيق قرارات الأمم المتحدة التي تدعو الى تسوية مشكلة كشمير من خلال تطبيق إستفتاء حر في الإقليم، والحديث في المقابل عن بدائل لتسوية هذا الصراع وإيقاف دعم المقاومة المسلحة الكشميرية وإقفال معسكرات التدريب وتخفيف الوجود الباكستاني قرب خط الفصل، وهو الموقف الذي أعاد التأكيد عليه مرة أخرى عام 2006.[4] وكان برويز مشرف قد نفذ إنقلابا عسكريا منتصف أوكتوبر 1999 ضد الحكم المدني لنواز شريف بعد حرب الكارجيل، حيث إستقبل بالإرتياح والفرحة والترحيب العام باعتباره المخلص والمنقذ لباكستان،[5] تحول من بطل إلى خائن وتعرض لمحاولتي إغتيال لأنه قام بحظر جماعات عسكر طيبة وجيش محمد وقال "لن يكون مسموحا لأي حزب في المستقبل أن يحمل إسم مثل

---

(1) زاهد حسين، جبهة باكستان الصراع مع الإسلام المسلح، الطبعة الأولى، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة و النشر، 1999، ص83.

(2) زاهد حسين، مرجع سابق، ص 153.

(3) قضايا سياسية،حزب التحرير، مرجع سابق،ص52.

(4) رضا دمدوم، مرجع سابق،ص، 183.

(5) عبدالرحمن عبدالعال،الانقلاب العسكري ومستقبل الديمقراطية في باكستان، السياسة الدولية، العدد 139، يناير 2000.

جيش محمد أو عسكر طيبة يتخذ من باكستان مقرا له للقيام بأنشطة إرهابية بإسم الدين"، وقد كان هذا القرار بالنسبة لمشرف أكثر أهمية من قراره دعم الحرب الأمريكية على افغانستان.[1] وفي الوقت الذي يكتب على جواز السفر الباكستاني في الدوائر الحكومية أنه يسمح لحامله الذهاب الى أية دولة في العالم عدا إسرائيل،[2] بدأ مشرف بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، فقد جمع لقاء في إسطنبول بين وزيري الخارجية الإسرائيلي والباكستاني الذي قال إن بلاده سترتبط دبلوماسيا بإسرائيل. وفي القمة العالمية للأمم المتحدة، أقدم مشرف على مصافحة رئيس الوزراء الاسرائيلي آرييل شارون.[3] وقد أصدرت محكمة باكستانية بحقه حكم الإعدام بتهمة الخيانة العظمى أواخر سنة 2019، لكن القضاء الباكستاني ألغى هذا الحكم أوائل عام 2020.

ومع عودة رئيس الوزراء الأسبق نواز شريف الى الحكم (كشميري الهوية)،سعى لإبراز قضية كشمير مجددا في المحافل الدولية، ففي خطابه في الأمم المتحدة في سبتمبر 2016، ذكر أن الكشميريين يواجهون بشاعة ووحشية الهند، وأن باكستان تدعم حقوقهم في تقرير مصيرهم كما وعدتهم بذلك العديد من القرارات الدولية، وأن كفاحهم شرعي من أجل الحرية.[4]

وتحاول باكستان الخروج شيئا فشيئا من تحت العباءة الاميركية التي وضعها بها الرؤوساء السابقين، فبعد وصول عمران خان للسلطة عام 2018،إستكمل توطيد العلاقات الإقتصادية والعسكرية مع الصين وإيران، في محاولة لإنتشال باكستان من الوضع الإقتصادي السيئ التي وصلت اليه، ووافق على مشروع طريق الحرير الصيني الذي يعتبر ضربة قاصمة لمحاولات أمريكا حصار الصين، فضلاً عن تزايد

---

(1) زاهد حسين، مرجع سابق، ص65.

(2) مقابلة مع القنصل الباكستاني في لبنان امان الله، أجراها كمال ترحيني، 28 يناير 2020.

(3) محمد فايز فرحات، تطبيع العلاقات الباكستانية الاسرائيلية،السياسة الدولية،العدد 162، اكتوبر 2005.

(4) د. وليد عربيد، مرجع سابق، ص100.

الشراكة بين كل من الصين وباكستان وإيران في كافة النواحي، وهو ما يهدد بخلق جبهة مناوئة للهيمنة الأمريكية في المنطقة.[1]

ومع إتخاذ الهند قرارا في 5 أب 2019 بإلغاء المادة 370 الخاصة بالحكم الذاتي في كشمير الهندية والفقرة 35 ايه، طردت باكستان السفير الهندي وقررت الحكومة إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، وأشار وزير الخارجية الباكستاني شاه محمود قرشي إلى أن إحالة قضية كشمير يأتي بعد وضع كل الجوانب القانونية المتعلقة بهذا الملف في الاعتبار. وفي 16 أب 2019 عقد مجلس الأمن الدولي مشاورات بشأن النزاع في كشمير، ورحب رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان بالإجتماع حيث سيتم تناول المسألة في أعلى منتدى دبلوماسي في العالم، ولفت إلى أن "هناك 11 قراراً لمجلس الأمن الدولي يعيد تأكيد حق كشمير في تقرير مصيرها". وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب، عرض الوساطة بين الهند وباكستان في خضم الأزمة المتواصلة في كشمير منذ اب 2019،وترافق العرض مع آمال أميركية بتخفيف نيودلهي القيود المفروضة وحث حكومة ناريندرا مودي على تحسين العلاقات مع باكستان والوفاء بالوعود بتحسين حياة الشعب الكشميري. وبعد لقائه رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان قال الرئيس الأميركي ترامب:إذا كان يمكنني المساعدة، فإنني أودّ فعل ذلك،أريد أن يلقى الجميع معاملة جيدة، فيما حثه خان على إستخدام النفوذ الأميركي للمساعدة في إنهاء حصار الهند للإقليم المضطرب، لأن هناك مسؤولية تقع على عاتق أقوى دولة في العالم، محذراً من توسع الأزمة هناك التي قد تصبح أكبر بكثير.[2] إن السياسة الباكستانية تجاه القضية الكشميرية كانت واضحة منذ الأساس، فمنذ عام 1947 وباكستان تصرعلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة لجهة إجراء الإستفتاء في الإقليم،ولكن حصل تغيير زمن مشرف أثر شيئا ما على الإستراتيجية الباكستانية في إدارة النزاع.

---

[1] معتز علي، كشمير آخر أوراق أمريكا لتطويق المحيط الحيوي للصين،شبكة الجزيرة، 2019/8/19.

[2] واشنطن على خطّ أزمة كشمير نتدخّل برضا الطرفين، صحيفة الاخبار،28سبتمبر 2019.

لقد جربت باكستان كل الأساليب من أجل السيطرة على كشمير والتي تعتبرها حقا طبيعيا لها، فمن التوجه أولا الى الأمم المتحدة، إلى الحروب الثلاثة التي خاضتها ضد الهند، مرورا بسباق التسلح وحرب الكارجيل وصولا الى المفاوضات الثنائية زمن برويز مشرف، إلا أنها لم تصل الى مرادها. ومع إلغاء الوضع الخاص بكشمير والضغط والقمع الهندي داخل الاقليم، إذ ان الأعمال التي تقوم بها الهند في كشمير تشكل إهانة للقيم الاجتماعية والسياسية والأخلاقية والدينية والقانونية التي يتبناها المجتمع الدولي وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية رفع صوته لضمان إحترام حقوق وحرية الشعب الكشميري، ووضع حد فوري لإستمرار الكابوس الإنساني في كشمير الهندية المحتلة والسعي إلى حل عادل ودائم لنزاع جامو وكشمير وفقًا لقرارات مجلس الأمن الدولي،[1] فقد وجدت باكستان مجددا أن لا حل للقضية إلا بالتوجه الى الأمم المتحدة، خصوصا بعد عدم إمكانية دعم وتفعيل الحركات المسلحة من جهه، وعدم إهتمام الدول الإسلامية بالقضية وعلى رأسهم السعودية نتيجة المصالح والتقارب الهندي السعودي، بالإضافة إلى إبتعاد حليفها الأميركي عنها وإقترابه أكثر من الهند.

المطلب الثالث: الصين وإقليم كشمير.

تعتبر الصين طرفا في أزمة كشمير، لأنها تقع على حدودها وفي مجالها الحيوي، وقد إختلفت خريطة تحالفاتها وتنوعت حسب مصالحها ومع اختلاف أوقات الازمة.

فمنذ البداية، كانت العلاقات الصينية–الباكستانية هادئة ووممیزة، والعلاقات الصينية–الهندية يغلب عليها اللاإستقرار، وبدأت بالتوتر منذ عام 1950 عندما أرسلت الحكومة الهندية رسالة للصين بضرورة حل مشكلة التبت، وردت الصين بأن التبت جزء لا يتجزأ منها. وأصبح الصراع مفتوحا مع تمرد التبت وإعطاء الهند للدالاى لاما حق اللجوء إليها عام 1959، بالإضافة الى التوترالدائم في الحدود المتنازع عليها في الجبال العالية من اكساي تشن، حيث أكدت الهند أن المنطقة تنتمي إلى الجزء الذي تسيطر

[1] مقابلة مع القنصل الباكستاني في لبنان امان الله، أجراها كمال ترحيني، 28 يناير 2020.

عليه من كشمير، وردت الصين بأنها جزء من منطقة شينجيانغ، وحصلت المواجهه بين البلدين في 10 أوكتوبر 1962 وإستمرت لشهر، إنتهت بسيطرة الصين على منطقة اكساي تشن. واللافت في هذه الحرب كان دعم كلا من الإتحاد السوفياتي وأميركا للهند، ما زاد التوتر بين الصين والإتحاد السوفياتي وأدى لاحقا لنشوب حرب بينهما بجوار جزيرة تشينبا في نهر أسوري عام 1969.[1]

ومع الحرب الهندية الصينية، دخلت الصين كلاعب وشريك أساسي في أزمة كشمير وأصبحت التسوية تتطلب توافق طرف ثالث مباشر في القضية.

ولإقليم كشمير أهمية جيو– سياسية بالنسبة إلى الصين حيث يمثل ما يلي: [2]

1– يعتبر إقليم كشمير عمقًا إستراتيجيًا للصين لانه يربطها بإقليم" لادكية" الذي هو تحت نفوذها، ويرتبط بإقليم "اكساي تشن" الجزء الذي تسيطر عليه من كشمير.

2– تتواجد في شمال كشمير أنهار "سياشين الجليدية" ورغم كونها أنهار خالية من الحياة والثروات إلا أنها ذات أهمية بالغة بالنسبة إلى الصين كونها تشرف على مواقع لتجارب الصواريخ، كما تشرف على مناطق بها احتياطي ضخم من الغاز والبترول، وعلى طريق "قاراقورم" الذي يخترق جبال الهميلايا ويربط الصين بباكستان وآسيا الوسطى.

3– تطل كشميرعلى إقليم "شينجيانغ " الذي تتواجد به حركة "الإيغور" الإسلامية والتي تقوم أحيانًا وبدعم من الغرب بإستفزازات إنفصالية. لذلك فإن تواجد الصين على الحدود الكشميرية يدعم مراقبة أي تواصل للكشميريين مع الإيغوريين.

ومع الوقت تطورت العلاقات الهندية الصينية دون التنازل عن الأراضي محل الخلاف،وتم التوصل إلى عقد لبناء الثقة خلال زيارة الرئيس الصيني إلى الهند في نوفمبر1996 والتي نتج عنها ما يلي:

1– تقليص عدد القوات المسلحة في المناطق الحدودية الخاضعة لكل منهما.

---

[1] قصة الحرب الصينية–الهندية 1962، موقع آيات، 2018/10/10.

[2] ايمان دابقي،الصراع على كشميرالأزمات المتعددة والأبعاد المستقبلية، برق للسياسات والاستشارات،9سبتمبر 2019.

2- تعهد الطرفان بعدم مهاجمة أحدهما الطرف الأخر.

3- منع الطيران الحربي لكلتا الدولتين من التحليق في أجواء المناطق التي يقل بعدها عن 10 كلم.

وإستطاعت الصين إدارة علاقاتها مع الهند، من منطلق المصالح الإقتصادية،على إعتبار أن الهند ثاني أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان وبنمو اقتصادي متزايد ومجال إستثمار واسع. وقد تطورت العلاقات التجارية الهندية –الصينية من 38 مليار عام 2007 وقفز ليصل إلى 90 مليار عام 2018. وتتمتع بكين بفائض تجاري متزايد مع الهند، ما دفع الاولى للإعلان عن إستثمارات بقيمة 20 مليار دولار في نيودلهي على مدى خمس سنوات.[1] لكن تطور العلاقات التجارية بين البلدين كان مشوبا، ففي عام 2017 حدث صراع عسكري محدود حول منطقة دوكلام الواقعة غرب بوتان، حصل بعدها لقاء قمة في ووهان بين زعيمي البلدين،تبعها إجتماع آخر على هامش مجموعة البريكس في يوليو 2018. وبعد قرار الهند الأخير بشأن نزع الوضعية الخاصة التي يتمتع بها إقليم جامو وكشمير، حصل بعض التوتر بسبب دعم الصين لباكستان في إعتراضها على الهند، ولكن في 11 اكتوبر 2019 عقد لقاء بين الزعيمين في مدينة تشيناي الهندية من أجل تعزيز التعاون المشترك بينهما.

إن العلاقات بين الصين والهند ستبقى بحالة من التعاون المقيد، والإستقرار سيستمر نسبيا بالرغم من الملفات الخلافية، من النزاعات الحدودية وأزمة كشمير تحديدا،إلى العجز التجاري الهندي لصالح الصين، مرورا بالتحالف الصيني الباكستاني حيال كشمير وشراكة الهند المتنامية مع أميركا التي ترى فيها حليفا قويا يوصلها الى التكنولوجيا المتعلقة بالأسلحة والانظمة الدفاعية،وإختلاف الرؤية للنظام الدولي. وفيما خص مبادرة الحزام والطريق التي تمر بأجزاء متنازع عليها بين الهند وباكستان، فإن الهند لا تدعم هذه المبادرة لأنها سوف تعزز الوضع الإقتصادي لإسلام اباد وهذا ما تخشاه الهند.[2]

---

[1] إيمان فخري، العلاقات الصينية الهندية المراوحة بين الصراع والتعاون،السياسة الدولية، العدد 219، يناير 2020.

[2] إيمان فخري، العلاقات الصينية الهندية المراوحة بين الصراع والتعاون، السياسة الدولية،العدد 219، يناير 2020.

أما فيما خص علاقة الصين بباكستان، فرغم إرتماء باكستان بأحضان أميركا منذ الخمسينات، إلا أن الصين إستطاعت نسج علاقات معها، فالتقارب الصيني الباكستاني ضد الهند والإتحاد السوفياتي، وباكستان على خلاف مع الهند إنطلاقا من كشمير، وأميركا تدعمها للوقوف بوجه الإتحاد السوفياتي. وكانت باكستان قدمت منطقة وادي شكغام في كشمير للصين عام 1963 بعد الحرب الهندية الصينية، وأصبحت بالتالي الصين تسيطر على منطقة ديشموك ووادي شكسغام واكساي تشن.وقد أدى هذا التوافق إلى دعم الصين لباكستان عسكريا وإقتصاديا وترسيم الحدود مع آزاد كشمير، والتعاون أيضا في الملف النووي الباكستاني. وبما أن باكستان دولة إسلامية والصين فيها أقليات مسلمة، فإنها تعتقد أنه كلما زاد الإنسجام والتقارب الصيني الباكستاني، كلما تعزز إحتواء الحركات الإنفصالية المحتملة في الصين.[1]

هذا الدعم الصيني لباكستان بدأ يتغير نسبيا منذ منتصف الثمانينيات مع إتجاه الصين للإنفتاح على الهند والعمل لبناء روابط جديدة للحد من الدور الأمريكي في جنوب آسيا. فبعد الإعلان الهندي بكون مسألة التبت هي من المسائل الداخلية الصينية، ردت الصين بإعتبار المسألة الكشميرية من المسائل الداخلية للهند. وقد كان لهذا التقارب الصيني الهندي والتأخر النسبي للعلاقات الصينية الباكستانية أسباب عديدة منها : مواجهة الصين للعديد من المشاكل في الأقاليم الإسلامية وإتجاه الصين لإتباع إستراتيجية حذرة أطلق عليها البعض "إستراتيجية محسوبة " تهدف إلى حماية الصين من التحديات الخارجية في الوقت الذي تواصل فيه صعودها ونموها الإقتصادي. وعلى الرغم من كل ذلك، فإن العلاقات الصينية–الباكستانية توصف عمومًا بأنها "الصداقة الملائمة لكل الظروف"،وتوصف بتعبيرات أخرى مثل: "أعمق من المحيطات" و"أطول من جبال الهيمالايا"،وقد إنفردت باكستان منذ البداية، لتعلن إعترافها بجمهورية الصين الشعبية وإتخذت إجراءات متناسقة لكسر عزلتها، ولعبت بعد ذلك دورا مهما كجسر تواصل بين واشنطن وبكين.[2]

---

[1] هدى ميتكس، العلاقات الاسيوية–الاسيوية،مرجع سابق، ص24.

[2] عارف كمال، موقع الجزيرة الإخباري، 2011/6/7.

وتستثمر الصين في باكستان أكثر من 57 مليار دولار في مشاريع البنية التحتية والطاقة، وتقوم بإنشاء ممر إقتصادي صيني باكستاني من إقليم شينجيانغ الصناعي مرورا بإقليم كشمير الباكستاني وصولا إلى ميناء جوادر في باكستان ومنه إلى دول الخليج والشرق الأوسط، وبالتالي ستقل الكلفة والوقت المستغرق لنقل البضائع من وإلى الصين، من خلال ممرات برية وبحرية جديدة، بدلاً من إضطرار سفنها التجارية للمرور بمضيقي ملقا وماكيناو، الواقعين تحت سيطرة القواعد العسكرية الأمريكية، وستحقق أرباحًا سنوية بمعدل 10 مليارات دولار على الأقل.[1] وفي الوقت الذي تتزايد مشاركة الصين في مشروعات إستراتيجية داخل كشمير الباكستانية، فإنها لمحت بوضوح إلى أن التحالف الصيني – الباكستاني بمقدوره تضييق الخناق على الهند في كشمير، وعليه فإن الهند تجد نفسها في مواجهة جبهتين في حال إندلاع حرب مع أي من البلدين.[2]

وأطلقت الصين مبادرتها عام 2013، بعنوان "مبادرة الحزام والطريق" وهي حملت إسم "طريق الحرير"، في إشارة إلى شبكة الطرق البرية والبحرية التي ربطت بين الصين وأوروبا مرورا بالشرق الأوسط، حيث تعدى طولها 10 آلاف كيلومتر. وتسعى الصين بهذه المبادرة إلى إنشاء طرق وممرات تجارية تربط أكثر من 68 دولة، وتشكل هذه الدول مجتمعة 65 % من سكان العالم، وتنتج نحو40% من الإنتاج العالمي. وقد نجحت أيضا في زيادة التعاون الإقتصادي مع جيران الهند في كل من بنغلادش وميانمار وسريلانكا عبر ضمهم لطريق الحرير، إلا أن المعضلة الحقيقية للصين تكمن في ملف كشمير، الذي يعتبر آخر أوراق أميركا الفعالة لإشعال الحرائق في المحيط الحيوي للصين، بعد أن إستنفدت تماماً ورقة الانفصالين في التبت، وهي تسعى لإيجاد موطئ قدم لها في المنطقة وخصوصا في إقليم كشمير نظراً لأهميته الجغرافية ولقربه من الصين.[3]ولاحقا أعلنت داعش عن تأسيس "ولاية الهند" في الشطر الذي تسيطر

---

[1] ايمان فخرى،العلاقات الصينية الهندية المراوحة بين الصراع والتعاون، السياسة الدولية، العدد 219، يناير 2020

[2] سارة ربيع، لماذا تنحاز الصين للجانب الباكستاني في صراع كشمير، الشرق الأوسط، 15 أغسطس 2019.

[3] معتز علي، كشمير آخر أوراق أمريكا لتطويق المحيط الحيوي للصين،شبكة الجزيرة، 2019/8/19.

عليه نيودلهي من إقليم كشمير الذي يقع على مسافة قريبة جدا من طريق الحرير الصيني، وهناك قوى وأطراف دولية ربما تساند بشكل غير مباشرالتنظيمات الإرهابية في الإقليم لتخريب المبادرة الصينية. وتسعى هذه الأطراف لمحاولة عرقلة ووقف النمو الإقتصادي والعسكري لبكين، وهو ما قد يفسر وقوع عمليات إرهابية عديدة على خط طريق الحرير الصيني في الفترة الأخيرة.[1]

وبعد إلغاء الهند للحكم الذاتي في جامو وكشمير، وصفت الخارجية الصينية الخطوة "بغير المقبولة" مضيفة أنها "غير ملزمة"، وأضافت أن فرض الهند سيادتها على لادكية كجزء من كشمير يعني ضم أراض صينية وهو ما يضر بالسيادة الصينية. وقررت الهند وضع نفسها في خندق واحد مع إدارة ترامب في الحرب التجارية مع الصين، فقد وجهت بكين تحذيراً شديد اللهجة إلى الهند في حال منع شركة هواوي الصينية من العمل في السوق الهندية، ستكون هناك إجراءات إنتقامية مماثلة تجاه الشركات الهندية، وقرر رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي الإستفادة من الحرب التجارية بين واشنطن وبكين ليضم كشمير نهائيا الى الهند ويرفع شعبيته داخليا.[2]

إنطلاقا مما تقدم، يتضح أن لكل دولة مجاورة لإقليم كشمير، خلفياتها وأهدافها الخاصة للتدخل في الأزمة الدائرة هناك، لأسباب ومنطلقات جغرافية وحيوية وإستراتيجية. فالهند تسعى للحافظ على الإقيلم وألغت الحكم الذاتي فيه، بسبب عمقه الأمني ولعدم فتح الباب أمام المطالبة بالإنفصال، وباكستان تعتبر أن إقليم كشمير يوفر لها إمتدادا طبيعيا جغرافيا وديمغرافيا، في حين أن الصين تدعم باكستان التي تقف ضد الهند حليفة أميركا الخاصة وذلك من أجل تمرير خط الحزام والطريق.

---

[1] أحمد فتحي،أشواك الإرهاب في طريق الحرير، إعلان داعش لـ"ولاية الهند"،العين الإخبارية،2019/5/14.

[2] الهند صعَّدت في كشمير فجأة بضوء أخضر من أمريكا والصين هي الهدف،عربي بوست، 2019/8/16.

الفصل الثالث: المواقف الدولية حول إقليم كشمير.

من المؤكد أن دول الجوار لأي منطقة، تلعب دورا رئيسيا ومهما في حركتها وتوجهها، ولكن دول العالم الأخرى لها كلمتها أيضا من خلال علاقاتها وتأثيرها. ففي قضية كشمير مثلا، وعلى الرغم من أن الهند وباكستان والصين يلعبون الدور الأساسي والمباشر في القضية، إلا أن الدول الأخرى المجاورة (إيران،السعودية، تركيا،إسرائيل) لها تأثيرها أيضا، من منطلق أيديولوجي عقائدي أو من منطلق جيو-سياسي أو حتى من خلال الأهداف والمصالح الإقتصادية والتجارية. ولا يمكن إغفال دور القوى العالمية الكبرى في السعي لحل هذه الأزمة أو إبقائها تحت النار خدمة لمصالحها، فللولايات المتحدة الأميركية والإتحاد الأوروبي وروسيا دور أيضا في قضية كشمير.

المبحث الأول: دول آسيا والإتحاد السوفياتي سابقا وإقليم كشمير.

تلعب دول آسيا دورا مهما في الأزمة الكشميرية، من خلال علاقاتها وتحالفاتها مع طرفي النزاع الرئيسيين باكستان والهند، لذلك فإننا سنتاول في هذا المبحث خلفيات تدخل بعض دول آسيا المؤثرة في الأزمة الكشميرية كإيران والسعودية وتركيا بالإضافة إلى الكيان الصهيوني الإسرائيلي في المطلب الأول، ومن ثم خلفيات تدخل الإتحاد السوفياتي سابقا وروسيا اليوم في الأزمة الكشميرية.

المطلب الأول: دول آسيا المؤثرة في كشمير (إيران،السعودية، تركيا،إسرائيل).

بقي النزاع حول كشمير بين الهند وباكستان ولفترة طويلة نزاعا محليا، ولكن من المنطلق الإسلامي وتنافس الدول ذات الأغلبية المسلمة، من إيران الى المملكة العربية السعودية وتركيا، من أجل إستقطاب باكستان ولإيجاد موطئ قدم لها في كشمير، أو لخدمة أجندتها الدينية والسياسية الخاصة، تحول إلى إقليمي موسع. ولأن طرفي الأزمة الرئيسيين هما الهند وباكستان، فإن تبني أي دولة من الدول لأي توجه، يكون مرتبطا بشكل أساسي بمدى متانة العلاقة معهما، فإذا كانت العلاقة مع الهند قوية، فإن

الدولة تتبنى طروحات الهند، واذا كانت علاقتها جيدة مع باكستان،فإنها تميل إلى طلب إجراء الإستفتاء العام وتطبيق قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية. وسنعرض في هذا المطلب تأثير بعض الدول الآسيوية على أزمة إقليم كشمير.

الفقرة الاولى: إيران وإقليم كشمير.

دأب الجغرافيون المسلمون على إطلاق لقب "إيران الصغيرة" على كشمير، لتشابه طبيعة الأرض الجبلية، وبنية القرى وتنوع المنتجات الزراعية، إضافة إلى أن اللغة الكشميرية تضم عددا كبيرا من الكلمات الفارسية، ومعظم الشعراء الكشميريين المعروفين كانوا يحرصون على كتابة جزء من أعمالهم بالفارسية،[1]لذلك فان لإيران حضورا وتأثيرا تاريخيا كبيرا في كشمير.

ومع بداية الازمة أظهرت إيران ميلا إلى باكستان، ما أثر سلبا على العلاقات الإيرانية–الهندية، وتعمق أكثر بحكم إنتماء إيران وباكستان إلى نفس الأحلاف الغربية منذ الخمسينيات، مع تأسيس الأحلاف العسكرية الموالية للمعسكر الرأسمالي (حلف السانتو وحلف بغداد) في مواجهة المعسكر الإشتراكي بقيادة الإتحاد السوفياتي سابقا. ومع إنفصال بنغلادش والتقارب الصيني الباكستاني، بدأت إيران بترتيب علاقاتها مع الهند، وتعهدت بأنها لن تساعد باكستان إذا أرادت أن تبدأ بعدوان على الهند.[2] ومع إنتصار الثورة الاسلامية في إيران عام 1979، تعززت العلاقات الإيرانية الباكستانية وخصوصا حول قضية كشمير، لأن الكشميريون تأثروا كثيرا بالإيديلوجية الإيرانية الثورية ما ولد روح الإنتفاضة لديهم. ومع الوقت ونتيجة لإعتبارات عديدة منها سياسة باكستان وبعض الدول الإسلامية في التعاطي مع الأزمة الكشميرية بالإضافة لنمو العلاقات والمصالح التجارية الإيرانية الهندية، بدأت إيران تقترب في علاقاتها مع الهند، وأصبحت مصالح إيران الإستراتيجية والإقتصادية هي العامل الرئيسي في التعامل مع الازمة، لدرجة أنه يمكن وصف موقف إيران الرسمي تجاهها بالتوازن بين الهند ولباكستان،

---

(1) أمين طاهري، الكشميريون أمة واحدة، الشرق الاوسط، العدد 8684، 7سبتمبر 2002.

(2) محمود أحمد ابراهيم، الهند القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية، السياسة الدولية، العدد146، أكتوبر2001.

رغم الخطاب الإيراني الرسمي الذي يدعم المقاومة والقضية الكشميرية.[1]وتدعم إيران معنويا على الأقل حراك الشباب الكشميري، فعندما قتل الشاب "برهان واني" في المواجهات مع قوات الأمن الهندية عام 2016 في كشمير الهندية وأدى ذلك إلى إضطرابات واسعة،إحتفلت جامعة المصطفى في مدينة مشهد الإيرانية بذكرى وفاته، وكانت المرة الأولى التي يتم فيها تأبين أحد الكشميريين في بلد أجنبي.

وعندما ألغت الهند المادة 370، دعا الرئيس الإيراني حسن روحاني في 12اب 2019 الهند وباكستان إلى الإبتعاد عن الإخلال بالأمن والإستقرار في إقليم كشمير، وقال لرئيس الوزراء الباكستاني عمران خان: إن طهران لن تدّخر جهداً لتحقيق السلام والأمن الدائمين في المنطقة، وإن القضية ليس لها حل عسكري إطلاقاً ويجب أن تحل عبر الطرق الدبلوماسية. فيما أكد خان أن إيران كدولة مهمة في المنطِقة والعالم الإسلامي يمكنها أن تلعب دوراً إيجابياً في حل القضية.[2] وقال المرشد الأعلى علي خامنئي، لدينا علاقات جيدة مع حكومة الهند، لكن المتوقع منها أن تتبنى سياسة منصفة تجاه أهالي كشمير النجباء وأن لا يمارس العنف بحق مسلمي هذه المنطقة، مضيفا أن الوضع الراهن في كشمير والخلافات بين الهند وباكستان حول ذلك هو نتيجة إجراءات بريطانيا الخبيثة أثناء إنسحابها من شبه القارة الهندية. وحول الإضطرابات الأخيرة التي سقط فيها مئات الضحايا المسلمين في الهند، قال خامنئي إن قلوب المسلمين في العالم جريحة لما يتعرض له مسلمو الهند من مجازر، وينبغي على الحكومة الهندية أن تقف في وجه الهنود المتطرفين والأحزاب التي تؤيدهم، وأن تحول دون عزلتها في العالم الأسلامي.[3]

إن إيران تجد في منطقة جنوب آسيا عموما، وفي الهند وباكستان وأفغانستان خصوصا، عمقا أساسيا لها، فهناك الجانب الإيديلوجي حيث الأغلبية المسلمة في المنطقة، إلى قتال وإستنزاف أميركا في أفغانستان من خلال علاقتها المميزة مع حركة طالبان، إلى العلاقات التجارية والإقتصادية مع حكومة

---

(1) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص211.

(2) موقع الميادين الاخباري، 12 اب 2019.

(3) موقع روسيا اليوم الاخباري، 5 اذار2020.

الهند. فهي ورغم قرار الهند إلغاء الحكم الذاتي في كشمير والإضطرابات الطائفية الأخيرة، إلا أنها لا تقطع العلاقات معها وتبقيها في إطارها الطبيعي وتقيم التوازن بينها وبين باكستان.

الفقرة الثانية: المملكة العربية السعودية وكشمير.

تعتبر المملكة العربية السعودية دولة لها تأثير ووزن مهم، وهي على رأس منظمة التعاون الاسلامي، لذلك تسعى لفتح قنوات إتصال مع أغلب دول العالم. ففي قضية إقليم كشمير، فإنها تعمل على إقامة التوازن في علاقاتها بين باكستان والهند تبعا لمصالحها وخدمة لأهدافها.

فأثناء الحرب الباردة ونتيجة لوجود باكستان في المعسكر الغربي، والبعد الإسلامي الذي يعتبر الأساس في مقارباتها، أظهرت السعودية تأييدًا للمقاومة الكشميرية على الأقل إعلاميًا وسياسيا. وبقيام التحالف الهندي السوفياتي، وبما أنها كانت تنظر للأخير على أنه العدو الأول لمقاربتها الدينية الإسلامية، وللغرب كونه أكثر إنسجامًا معها، دخلت السعودية في تحالف غير معلن مع الغرب في مواجهة الإتحاد السوفياتي والهند. وتشترك كلاً من الرياض وإسلام آباد في التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب الذي يتخذ من الرياض مقراً لقيادته ويتولى منصب قائد التحالف الفريق رحيل شريف، وهو ضابط سابق في الجيش الباكستاني.[1] وأدى إنتشار الشكل الأصولي للإسلام المدعوم من السعودية فكرا ومالا، إلى احتكاكات طائفية ونشوء التطرف الديني، وهي ظاهرة جديدة تماما في كشمير، حيث أعلنت داعش عن تأسيس ولاية الهند في الشطر الخاضع لسيطرة نيودلهي من كشمير. وتأثرت كشمير بالصراع الإيراني السعودي، حيث عملت الأخيرة على التدخل فيها، وأقدمت المنظمات غير الحكومية السعودية على دفع مبالغ ضخمة لنشر السلفية هناك. ويقدر وجود أكثر من 1.6 مليون سلفي في كشمير حيث نمت أعدادهم بشكل كبير منذ عام 2011. وتسعى السعودية بشكل دائم إلى إستمالة باكستان لصالحها، ففي زيارة قام بها ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى إسلام آباد عام 2019، قال إن السعودية ستقرض

[1] يارا انبيعه،العلاقات الباكستانية السعودية إهتمامات ومصالح متبادلة، مركز سيتا، 18 فبراير 2019.

باكستان 6 مليارات دولار، فضلا عن حزمة مشاريع تم إقرارها، وأنه سيعمل على الوساطة بين باكستان والهند لأهمية البلدين في إستراتيجية الرياض التي تقوم على تنويع الشركاء.[1]

ومع الهند، فبعد أكثر من خمسين عاماً من تجميد العلاقات معها، قام الملك السعودي الراحل عبدالله بن عبدالعزيز بزيارة إلى نيودلهي عام 2006. وفي سنة 2019 قام ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بزيارة إلى الهند، وتم توقيع 7 اتفاقيات بقيمة 20 مليار دولار، وقد إختارت السعودية الهند من بين الشركاء الإستراتيجيين الثمانية الذين قررت الرياض تعميق الشراكة معهم في مختلف المجالات السياسية والأمنية والتجارية والإستثمارية والثقافية. وزار رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي الرياض في أكتوبر 2019، وهي المرة الثانية منذ عام 2016 وإلتقى بولي العهد السعودي محمد بن سلمان، ووقع إتفاقية شراكة إستراتيجية. وتربط الدولتان علاقات قوية، وتعد السعودية رابع أكبر شريك تجاري للهند كما تعد أيضا مصدراً رئيسياً للطاقة، حيث تستورد الهند حوالي 20% من إحتياجاتها، فيما تعتبر السعودية ثامن أكبر سوق للصادرات الهندية، وقد زاد حجم التجارة الثنائي بين الهند والسعودية ليقترب من 34 مليار دولار.[2]ويعمل في السعودية حوالي 4 مليون هندي يشكلون أكبر جالية أجنبية تنخرط في سوق العمل المحلي،وهي أكثر العمالات تحويلات مالية إلى بلدها. ووفقاً لإحصاءات رسمية، فقد بلغت تحويلات الهنود من السعودية بحسب إحصاءات البنك الدولي 10.5 مليار دولارعام 2015.[3]

ومع إلغاء المادة 370 من الدستور الهندي الخاصة بالحكم الذاتي في كشمير، أعربت السعودية عن قلقها إزاء التطورات الأخيرة، وأكدت أن حل النزاع يجب أن يتم من خلال التسوية السلمية ووفقاً للقرارات الدولية ، ودعت الأطراف المعنية للحفاظ على السلام والإستقرار في المنطقة ومراعاة مصالح السكان.[4]

---

[1] حياد عربي وإسلامي تجاه كشمير، باكستان تدفع ثمن مواقفها الملتبسة، موقع العرب، 16 اب2019.

[2] د.ذكر الرحمن، رئيس مركز الدراسات الاسلامية في نيودلهي، طفرة في العلاقات الهندية السعودية، موقع الاتحاد الاخباري،8 نوفمبر 2019.

[3] تاريخ العلاقات الهندية– السعودية، موقع العربية، 19 فبراير2019.

[4] السعودية تعرب عن قلقها إزاء تطور الأحداث في كشمير، موقع سبوتنيك عربي، 7 /8/ 2019.

يبدو جليا مما تقدم أن العلاقات التجارية المتنامية بين الهند والسعودية، هي التي تحكم مقاربة الأخيرة لملف النزاع في كشمير، ففي الوقت الذي يزداد فيه حجم التجارة والتبادل بينهما، ويطلب منها حليفها الأميركي ذلك من أجل إبعاد الهند عن إيران وإيقاف تدفق النفط الإيراني لها، تميل السعودية أكثر للطروحات الهندية، ولا تستطيع باكستان فعل أي شيء، بسبب المصالح الباكستانية مع السعودية حيث العمال الباكستانيين فيها والقروض الكبيرة التي تعدها بها المملكة.

الفقرة الثالثة: تركيا وإقليم كشمير.

إن إهتمام تركيا بقضية كشمير ينبع من سعيها لتزعم العالم الإسلامي ومنظمة التعاون الإسلامي من جهه ولتحقيق تقارب مع باكستان من لإبعادها عن السعودية من جهه اخرى. ففي إبريل 2019 قام مسعود خان رئيس آزاد كشمير بزيارة إلى تركيا،وقال أن هناك ماض عريق من العلاقات بين تركيا وباكستان، مشيرا إلى أن المشاعر التي يكنها البلدان لبعضهما البعض ليست على مستوى القادة فحسب، بل على مستوى الشعبين أيضا. وأكد أن شعب آزاد كشمير، لم ينس المساعدات التركية إبان الزلزال الذي ضرب المنطقة عام 2015، وأضاف أن مدينة مظفر أباد، أصبحت تُعرف باسم "المدينة التركية"، بسبب إسهامات أنقرة في إعادة إعمارها، معتبرا أن تركيا هي الدولة الوحيدة التي تفهم موضوع كشمير بكل جوانبه وأبعاده، وأن التواصل الشعبي بين تركيا والهند أقل بكثير ما بين تركيا وباكستان. وقال إن الشعب التركي والمجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية والفكرية في تركيا، جميعها تدعم حق شعب جامو كشمير في تقرير مصيره، وتؤيد وجهة النظر الباكستانية بخصوص الموضوع، وشكر مسعود خان لتركيا رؤيتها للبعد الإنساني والأخلاقي للقضية الكشميرية.[1] وخلال عام 2017 زار الرئيس التركي الهند، وأبدى إستعداده للعب دور الوسيط بين الهند وباكستان في قضية كشمير. وعندما سئل المتحدث بإسم وزارة الخارجية الهندية، عما إذا كان إردوغان قد ذكر أمر الوساطة في مسألة إقليم كشمير خلال لقائه مع مودي، رد قائلا: "موقفنا واضح للغاية،وقد أخبرناهم أن إقليم كشمير جزء لا يتجزأ من الأراضي الهندية،

[1] سردار مسعود خان، تركيا الدولة الوحيدة التي تتفهم قضيتنا، موقع اي اي الاخباري، 28/9/ 2019.

ونحن على إستعداد لإجراء محادثات ثنائية بشأن قضية كشمير كما هو منصوص عليه في إتفاقية شملا، وإعلان لاهور". ولا تتوقع الهند تحقيق الكثير دبلوماسيا من أردوغان، إلا أنها كانت تريد تحقيق توازن من خلال دعوة الرئيس القبرصي للهند قبل زيارة أردوغان، وكذلك ترتيب زيارة لنائب الرئيس الهندي إلى أرمينيا، علما أن قبرص وأرمينيا لا تقيمان علاقات دبلوماسية مع تركيا ولديهما نزاعات متوارثة، وتعتبر قبرص دولة داعمة للهند في قضية إقليم كشمير، وتعد مستثمراً رئيسياً فيها من الناحية الاقتصادية، مما يجعلها ثامن أكبر مستثمر أجنبي في الهند.[1] وخلال لقاءات في الأمم المتحدة، أثار الرئيس التركي أردوغان القضية الكشميرية وقال: "بالرغم من القرارات الّتي تُبنيت هنا، فإن كشمير لا تزال محاصرة وهناك ثمانية ملايين شخص عالقين فيها"، وكذلك إنتقد المجتمع الدولي لفشله في إيلاء الإهتمام بالصراع الكشميري.[2]وقد أحدثت هذه التصريحات أزمة بين البلدين، فلم يتوجه رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي إلى أنقرة في موعد الزيارة التي كانت مقررة عام 2019، وذلك لإظهار إستيائه من تعليقات الرئيس التركي إزاء إلغاء الهند للوضع الخاص بكشمير. وتعمل الهند على وضع قيود على بعض الواردات التركية إليها، على خلفية تعليقات من القادة الأتراك حول إلغاء الحكم الذاتي في إقليم كشمير.[3]

وخلال عام 2020 زار الرئيس التركي أردوغان باكستان، وقال خلال لقائه مع نظيره الباكستاني عمران خان، "ندعم حل قضية كشمير من خلال الحوار وقرارات الأمم المتحدة مع الأخذ بعين الإعتبار تطلعات إخوتنا الكشميريين، وأن تركيا وشعبها متضامنون بشكل كامل مع أشقائهم الكشميريين أمام مختلف الضغوط التي يتعرضون لها". هذا التصريح إستفز حكومة الهند ودفعها للرد ودعوة القيادة التركية إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للهند.[4]

---

(1) العلاقات الهندية . التركية تحكمها الخلافات حول قبرص وكشمير،الشرق الاوسط، العدد 14043، 10مايو 2017.

(2) محمد الدخاجني، تعرف الى تاريخ العلاقة التركية الباكستانية، موقع حفريات، 2019/10/6.

(3) العلاقات الهندية التركية، باكستان نيوز، أكتوبر 2019.

(4) أردوغان ندعم حل قضية كشمير من خلال الحوار، موقع سبوتنيك عربي الاخباري، 2020/2/14.

إن تركيا تسعى للسيطرة وتزعم العالم الإسلامي، فهي تبدي إهتماما كبيرا بالقضايا الإسلامية ومنها قضية كشمير، وتحاول التربع على رأس منظمة التعاون الإسلامي والإحلال مكان السعودية، من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح التجارية والإقتصادية مع العالم الاسلامي. لذلك فهي تعمل دوما على إثارة القضايا الإسلامية ومنها القضية الكشميرية في المحافل الدولية والأمم المتحدة.

الفقرة الرابعة:الكيان الصهيوني(إسرائيل) وإقليم كشمير.

مع بداية الأزمة في كشمير، لم يكن للكيان العنصري الغاصب لفلسطين أي موقف من القضية الكشميرية شأنها شأن أميركا، لأن قرار تقسيم فلسطين صدر في نفس الوقت، والكثير من دول العالم لم يكن قد إعترف بها بعد. وقد صوتت الهند ضد قرار تقسيم فلسطين عام 1947، وضد إنضمام إسرائيل إلى الأمم المتحدة 1949، إلا أنها إعترفت بها رسميا في أيلول 1950، ورغم ذلك فإنها لم تفتح سفارة لها في الهند، وإقتصر الأمرعلى مكتب تجاري ومن ثم قنصلية بعد مرور ثلاث سنوات.[1]وكانت الهند قد وصفت الكيان الإسرائيلي بأنه عنصري من خلال تصريحات المهاتما غاندي، وهو يرتكب جرائم ضد الانسانية، ورفضت قيام إسرائيل على حساب السكان وأهل الارض الحقيقيين، وقد أدت طروحات غاندي التحريرية وحركة عدم الإنحياز (نهرو وتيتو وعبد الناصر) إلى أن تكون الهند أول بلد غير عربي إعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية وأقام علاقات معها عام 1980.[2]

ومع مطلع تسعينات القرن الماضي، شهدت العلاقات الهندية الإسرائيلية تحولا كبيرا، حيث إنتقلت من الحذر والسرية إلى العلنية الكاملة، وقد ساهمت عوامل عديدة بذلك، منها إعادة رسم السياسة الخارجية الهندية بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي وبروز الولايات المتحدة الأميركية كقطب عالمي أحادي، والوعي الهندي بأهمية إسرائيل ونفوذها لدى الولايات المتحدة، بالإضافة إلى إعتراف بعض الدول العربية بإسرائيل وإقامة إتفاقيات سلام معها، وهزيمة حزب المؤتمر الهندي في إنتخابات 1989 وصعود حزب

---

(1) العلاقات الهندية الاسرائيلية تطور متصاعد، مركز ادراك للدراسات والاستشارات، تموز 2017.

(2) "ما سر حب الهند لاسرائيل"، ايرونيوز، 2017/7/3، تاريخ الدخول 2018/3/17.

الشعب الهندي (بهاراتيا جاناتا) الى سدة الحكم، حيث رأى أن التحالف مع إسرائيل سيعطي دفعا كبيرا في مواجهه باكستان خصمها التقليدي.[1]

ومن المفارقات الغريبة في علاقة الهند بإسرائيل، هو قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3379، الذي أقر في 10 نوفمبر 1975 وصوتت الهند وباكستان عليه بنعم، حيث إعتبر "أن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري". وطالب القرار جميع دول العالم بمقاومة الأيديولوجية الصهيونية التي تشكل خطرا على الأمن والسلم العالميين. وقد ألغي هذا القرار بقرار آخر رقم 86/46 16 ديسمبر 1991، ووافقت الهند على إلغائه وإعتبرت ذلك مكافأة لإسرائيل على الموافقة على مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر 1991. وقد بدأت العلاقات الهندية الإسرائيلية بالتفاعل والتعاون منذ عام 1993، حيث زار الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز الهند ووضع أسس العلاقة بين البلدين.[2]

وفي إشارة للتقارب الهندي الإسرائيلي والعدو المشترك لهما، قال بنيامين شان،أحد وزراء حكومة شامير السابقة، إن الهند وإسرئيل تواجهان خطرا مشتركا وهو الأصولية الإسلامية في فلسطين وكشمير، ولقد أدركنا كيف نتعامل مع المسلمين،وسنزود الهند بما لدينا من خبرات في هذا المجال.[3]وخلال حرب الكارجيل عام 1999ساعدت إسرائيل الهند ودعمتها بالسلاح، على إعتبار أن باكستان القوية الإسلامية يمكن أن تشكل تهديدا مستقبليا لوجدها وأمنها.

ومع التقارب الهندي–الإسرائيلي، عملت الأخيرة ومن خلفها أميركا، على إيجاد موطئ قدم لها في كشمير، نظراً لأهمية المنطقة الإقليمية والجغرافية وقربها من الصين وباكستان وإيران، وذلك من خلال إقامة مطار وبعض القواعد العسكرية ومراكز الرصد والتجسس، والسيطرة على ممر إقتصادي صيني باكستاني مهم.[4] وقد إزداد التعاون التقني والزراعي بين البلدين، مع إتفاقيات تعاون في المجال النووي

---

(1) بكر البدور،التحول في العلاقات الهندية الإسرائيلية وآفاقه، مجلة دراسات شرق أوسطية،العدد 83، ربيع 2018.

(2) مدحت ايوب، مستقبل التحالف الهندي الاسرائيلي، موقع الجزيرة، 20اذار 2020.

(3) قضايا سياسية، حزب التحرير، مرجع سابق، ص46.

(4) شوقي عواضة، كشمير طريق الحرير الحافل بالألغام، صحيفة البناء، 1اكتوبر 2019.

والعسكري، حيث بلغت مبيعات إسرائيل من جميع أنواع السلاح للهند حوالي 46% من إجمالي مبيعاتها، وتنامى التبادل التجاري من 200 مليون دولارعام 1992 إلى 4 مليار دولارعام 2016.[1] وفي 4 يوليو/ تموز 2017 وصل رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي إلى إسرائيل في أول زيارة يقوم بها رئيس وزراء هندي، ووصفها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو "بالتاريخية"، وقال إنه والزعيم الهندي عملا معا على بناء "صداقة قوية" وجمع بينهما هدف واحد، هو تعزيز سلطة مطلقة وشاملة على أراضي دولتيهما، وقد شوهد مستشارون إسرائيليون مؤخرا في كشمير الهندية، وهو ما يدل على التعاون الوثيق بين الهند وإسرائيل في مجالات الإستخبارات والأمن.[2]

ولأن باكستان دولة إسلامية تحمل شعار تحرير المقدسات الإسلامية في فلسطين، وبسبب التقارب الهندي الإسرائيلي، نشأ تباعد بينها وبين إسرائيل. ولكن مع الوقت، حصل نقاش داخل باكستان حول إسرائيل ومكانتها الدولية التي لا يمكن للباكستانيين أن يتجاهلوه، رافقه تحول في مواقف بعض النخب في العالم العربي تجاه إسرائيل، خصوصا بعدما وقعت مصر والأردن معاهدات سلام معها. وقد عززت إتفاقيات أوسلو عام 1993 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية هذا الإتجاه من الواقعية السياسية. لذلك حصلت عام 2005 مصافحة بين رئيس الوزراء الباكستاني برويز مشرف والإسرائيلي آرئيل شارون في القمة العالمية للأمم المتحدة، ولقاء آخر جمع وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم ونظيره الباكستاني خورشيد قصوري في تركيا في 1 سبتمبر/أيلول 2005، حيث إعتبره البعض تنازلا باكستانيا غير مشروط لإسرائيل، فيما عده البعض إختراقا إسرائيليا جديدا للعالم الإسلامي، وتصفية للقضية الفلسطينية.[3] هذه اللقاءات لم تسفر عن تخفيف الموقف العدائي التقليدي الباكستاني الرسمي تجاه

---

(1) دعاء عمر، القضية المنسية – إقليم كشمير، موقع تبيان، 2016/03/12.

(2) شفاء ياسر، كشميرعلى حافة الهاوية، موقع اضاءات،2019/9/1.

(3) محمد فايز فرحات،تطبيع العلاقات الباكستانية الاسرائيلية الدوافع والاشكاليات،السياسة الدولية،العدد162،أكتوبر 2005.

إسرائيل بسبب جذوره في الثقافة الإسلامية السائدة في باكستان، علاوة على ذلك، فإن الدوائر الإسلامية تتمتع بوزن سياسي كبير، وتعلن معارضتها لتغيير السياسة الخارجية الباكستانية تجاه إسرائيل.[1]

إن الكيان الإسرائيلي الغاصب وبسبب المصالح الإقتصادية وحجم التبادل التجاري المتنامي مع الهند وبالأخص التكنولوجي والعسكري، ومن أجل التجسس على باكستان وإيران ولتبقي هاتان الدولتان تحت نظرها، وحتى تكون على مقربة من طريق الحرير الصيني وحاضرة في تلك المنطقة، تدفع بإتجاه سيطرت الهند المطلقة على إقليم كشمير.

المطلب الثاني: الإتحاد السوفياتي سابقا(روسيا حاليا) وإقليم كشمير.

حاول الإتحاد السوفياتي في البداية، حل النزاع بين الهند وباكستان حلا سمليا من خلال الوساطة لكنه لم ينجح.ومنذ منتصف الخمسينات أصبحت سياسة الإتحاد السوفياتي تجاه القضية الكشميرية أكثر وضوحا بدعمها لنيودلهي وخصوصا في أروقة الأمم المتحدة.

ومع إنضمام باكستان إلى التحالفات الإقليمية الأمنية برعاية الولايات المتحدة الأميركية، رد الإتحاد السوفياتي ببناء تحالف قوي مع الهند، وسافر خروتشيف وبولغانين إلى الهند عام 1956 وزارا كشمير الهندية، وأدان الطرفان السوفياتي والهندي التحالف الباكستاني الغربي، وأعلن خروتشيف من سرينغار أن "كشمير هي إحدى ولايات جمهورية الهند كما سبق أن قرر شعب كشمير"، كما أشار بولغانين إلى أن شعب كشمير جزء من الشعب الهندي. فمنذ البداية، كان الإتحاد السوفياتي بحاجة لحليف ضد باكستان حليفة أميركا،وكانت الهند بحاجة لظهير عالمي وخصوصا في الأمم المتحدة.وفي فبراير 1957،إستخدم الإتحاد السوفياتي حق النقض للمرة الأولى لصالح الهند، وذلك لمنع صدور قرار عن مجلس الأمن يعيد التأكيد على ضرورة إجراء إستفتاء عام بإشراف دولي لإيجاد تسوية لمسألة كشمير.[2] وقد تعمقت

---

[1] أفرايم أنبر، هل تقترب باكستان من إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، صحيفة هآرتس، سبتمبر/2019.

[2] سومانترا بوز،أراض متنازع عليها، مرجع سابق،ص180.

العلاقات السوفياتية الهندية مع تزايد الخلاف السوفياتي الصيني حيث لم يقف الإتحاد السوفياتي مع الصين في حربها ضد الهند عام 1963، ووقف مع أميركا الى جانب الهند. بعدها تم عقد معاهدة صداقة بين الإتحاد السوفياتي والهند لمدة 25 سنة.[1]

ومع بداية الثمانينات بدأ الحضور السوفياتي يتضاءل في المنطقة خصوصا بعد إنسحابه من أفغانستان. ومع تفككه شرعت روسيا الإتحادية في بناء علاقات مع الهند في إطار المصالح الروسية، ووجدت روسيا والهند مقاربة مشتركة في ملف مكافحة الإرهاب والحركات الإنفصالية، لأن نشأة أي دولة على أساس ديني مثل كشمير يهدد كيان روسيا الإتحادية بسبب الأقليات الإسلامية فيها.[2] وقد ورثت روسيا إرثا غنيا من الإتحاد السوفياتي في علاقته مع الهند وحافظت عليه، ووجدت الهند بدورها في روسيا منذ إنهيار الإتحاد السوفياتي ضآلتها من أجل تعزيز ترسانتها العسكرية على الرغم من تنويع مصادر شرائها للأسلحة من الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل ودول الإتحاد الأوروبي. وعملت الهند على إقامة علاقات إستراتيجية مع روسيا حيث تم الإعلان عن المشاركة الإستراتيجية عام 2000 في مجالات التعاون السياسي والإقتصادي والدفاعي والعلمي والكتنولوجي. لذلك فمهما حصل تقارب روسي صيني أو هندي صيني، فان التحالف الروسي الهندي يبقى قائما خصوصا إذا ما أخذنا في الإعتبار الخلفيات الحدودية والتحسس لقوة الصين في المنطقة الذي يهم الدولتين معا.[3] ونظرا لمصالحها المتنوعة في جنوب آسيا، عبرت روسياعن قلقها بشأن المواجهة الهندية الباكستانية، فقد عرض بوتين أداء دور الوسيط عندما حضر فاجبايي ومشرف مؤتمر القمة الإقليمي فى ألماتي في كازاخستان عام 2002،وكان التطور الإيجابي الوحيد في اللقاء،هو أن الحكومة الهندية قدمت مقترح

---

(1) هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية1971-1994 مرجع سابق،ص130.

(2) عبد الفتاح بشير،" الهند وباكستان، صراع متجدد"، السياسة الدولية، عدد 149، يوليو 2002.

(3) هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية، مرجع سابق، ص 214.

للقيام بدوريات مشتركة على خط السيطرة بين الهند وباكستان، ورفض من قبل الحكومة الباكستانية،التي فضلت وجود قوة ثالثة.[1]

وعلى الرغم من مطرقة العقوبات الأميركية، حسمت نيودلهي قراراها بعقد صفقة صواريخ أرض جو أس-400 مع موسكو خلال زيارة الرئيس بوتين للهند لعقد القمة التاسعة عشر بين البلدين عام 2018، ووقع الطرفان على الصفقة التي تقدر بحوالي 5.43 مليار دولار، في إشارة واضحة إلى عمق العلاقات الإستراتيجية بين البلدين. وكانت نيودلهي قد صرحت قبل مدة أنها لن تسمح لدولة ثالثة بالتدخل في علاقاتها مع موسكو، في إشارة واضحة إلى أنه عندما تتعلق المسألة بالأمن القومي الهندي، فإن الهند مصممة على إتخاذ أي قرار يخدم مصالحها القومية. وتعلق موسكو بدورها أهمية بالغة على علاقاتها مع نيودلهي والسوق الهندية الضخمة التي تنعش الإقتصاد الروسي، فمازال 60% من السلاح الهندي روسي الصنع.ومؤخرا قل إعتماد الهند على السلاح الروسي،وأصبحت أميركا وإسرائيل تنافسان على المرتبة الأولى والثانية في تصدير السلاح إليها.[2]

وخلافا لأغلب ردود الفعل، وصفت موسكو تحرك الهند بإلغاء المادة 370 من الدستور الهندي، أنه شأن داخلي وضمن إطار الدستور، كما دعت إلى حل النزاع بموجب إتفاقية شملا لعام 1972، وأكدت الحاجة إلى تخفيف حدة التوترات، وأن لا بديل لحل الخلافات بين باكستان والهند إلا من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية على المستوى الثنائي.

أما بالنسبة لباكستان، فمنذ ظهورها كدولة مستقلة، لم تكن العلاقات بينها وبين الإتحاد السوفياتي جيدة، لأن إسلام أباد كانت حليفة لواشنطن وبكين على حد سواء، بعد خلاف الأخيرة مع الإتحاد السوفيتي. ومع إنهيار الإتحاد السوفياتي وتغير التموضعات، بدأت العلاقات الباكستانية الروسية بالتحسن، وخصوصا بعد أن جنحت نيودلهي بوضوح نحو واشنطن. فقد استؤنف توريد الأسلحة الروسية إلى

---

(1) Kashmir in conflict ,p 242.

(2)د.وائل عواد،العلاقات الهندية الروسية،نيودلهي لن تسمح لطرف ثالث بتحديد علاقاتها مع موسكو،الرأي اليوم،6 اكتوبر 2018.

باكستان،ما سبب سخط نيودلهي الشديد، علما أن صادرات روسيا العسكرية إلى الهند أكبر بأضعاف مما هي إلى باكستان، لأن موسكو تخشى من إحتمال وصول المتطرفين الإسلاميين إلى السلطة في باكستان وأن تقع في أيديهم ترسانة الصواريخ النووية، لأن ذلك يشكل تهديدا مباشرا لها.[1] وفي الآونة الأخيرة شهدت العلاقات الروسية الباكستانية تحسنا كبيرا بعد التدريبات العسكرية المشتركة، الأمر الذي سبب قلقا لدى صناع القرار في نيودلهي،حيث إعتبرت أن ذلك يضر بمصالحها مع روسيا، لكن موسكو طمأنت الجانب الهندي بأن هذا التقارب لن يؤثر على علاقاتها الإستراتيجية معها، في الوقت الذي مازالت موسكو تعتبر إسلام آباد داعما للحركات الإنفصالية المتهمة بالإرهاب.

وفي الوقت الذي يخف فيه النفوذ الأمريكي في إسلام اباد، تعمل روسيا على تعزيز علاقاتها العسكرية والدبلوماسية والإقتصادية معها، بما قد يقلب تحالفات تاريخية في المنطقة رأسا على عقب ويفتح سوقا للغاز سريعة النمو أمام شركات الطاقة الروسية. ويأتي هذا الإحتضان الروسي لباكستان فيما يمثل تحولا عن الوضع في الثمانينيات من القرن الماضي،عندما كانت باكستان تساعد في تهريب السلاح والجواسيس الأمريكيين عبر الحدود لدعم المقاتلين الأفغان في كفاحهم ضد القوات السوفيتية، فيما إعتبر وزير الخارجية الباكستاني خواجه آصف عام 2018،أن بلاده ارتكبت خطأ تاريخيا بالميل كليا نحو الغرب،وهي تحرص على بناء التحالفات مع قوى أقرب إليها مثل الصين وروسيا وتركيا.[2]

إن العلاقات الروسية الهندية المميزة منذ زمن بعيد وخصوصا في ملف بيع الأسلحة، والتقارب الروسي الباكستاني الحالي، وبرغماتية موسكو في الحفاظ على مصالحها التجارية وتحقيق أهدافها، يدفعها للإبتعاد نسبيا عن التدخل بقضية كشمير وإعتبارها قضية ثنائية يمكن حلها من خلال قرارات الأمم المتحدة، مع إمكانية القيام بوساطة لحل الأزمة بموافقة الطرفين.

---

[1] هل سيأتي يوم تحتل فيه روسيا باكستان، تاريخ الصحافة، 2019/11/7.

[2] بالغاز والدبلوماسية، روسيا تحتضن باكستان خصمها في الحرب الباردة،موقع ارم نيوز، 2018/3/6.

المبحث الثاني: الإتحاد الاوروبي وأميركا وإقليم كشمير.

يلعب الإتحاد الأوروبي بحكم علاقاته التجارية دورا مهما في أزمة إقليم كشمير، على أن التأثير الأكبر والأهم هو للولايات المتحدة الأميركية بإعتبارها صاحبة القوة العالمية الأولى، وكونها على علاقة جيدة مع طرفي الأزمة المباشرين، وتخوض حرب إقتصادية مفتوحة مع الصين.

المطلب الاول: الإتحاد الاوروبي وإقليم كشمير.

ورغم تعداد دول الإتحاد الأوروبي وإمكاناته الإقتصادية الكبيرة، إلا أنه في الأمورالإستراتيجية المتعلقة بقضايا العالم، لا يوجد له مواقف تختلف كثيرا عن المواقف الأمريكية. ففي قضية كشمير، دعا الإتحاد الأوروبي الهند وباكستان إلى تسوية النزاع بينهما عن طريق المفاوضات وإحترام حقوق الإنسان والحد من التسلح والإنتشار النووي والعمل على دعم التحول الديمقراطي وإقتصاد السوق. كما حملت بعض الدول في الإتحاد الأوروبي، ولأسباب تتعلق بتجارتها مع الهند، باكستان مسؤولية الوضع المتوتر في المنطقة وعدم الإستقرار في كشمير.

وإنطلاقا من العلاقات الإقتصادية والتبادل التجاري، حاولت الهند بناء تفاهم إستراتيجي مع دول الإتحاد الأوروبي، حيث أن 28% من التجارة الهندية الخارجية تتم مع دول الإتحاد، بالإضافة إلى حجم الإستثمارات الأوروبية الكبير في الهند، فالإتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للهند، ويمثل أكثر من 13.5% من إجمالي التبادل معها، حيث يبلغ الحجم السنوي للتبادل بين البلدين في السلع والخدمات نحو 100 مليار يورو.[1]وعلى الرغم من ذلك، فقد وقع 36 برلماني بريطاني عام 2000 قرارين يساندا حقوق الكشميريين في حقهم في تقرير مصيرهم. وفي نفس الوقت، يقدم الإتحاد الأوروبي مقاربة لا تمس بمصالحه مع طرفي النزاع المباشرين، فالتصريحات الأوروبية غالبا ما تدخل في إطار إدارة النزاع وليس تسويته أو حله، مادام أن وضع القضية الراهن لا يمكن حسمه لصالح طرف ضد آخر. وفي موضوع جبهة محاربة الإرهاب، فقد أثر ذلك على الإتحاد الأوروبي من أجل إتخاذ مواقف غير جادة تجاه قضية

[1] د. محمد مكرم بلعاوي، الهند وباكستان ما بعد المواجهة،المعهد المصري للدراسات، فبراير 2019.

كشمير. ووفقا لهذه الإستراتيجية، فإن المنظور الأوروبي يصنف باكستان بأنها تتوافق مع المد الإسلامي أكثر من التوافق مع التحالف ضد الإرهاب، وهنا يجد الإتحاد الأوروبي في الهند، حليفا أقوى من باكستان في مواجهة الإرهاب وبالتالي يقل الإهتمام بباكستان والقضية الكشميرية.

وبعد إلغاء المادة 370 من الدستور الهندي والتي تجيز الحكم الذاتي في كشمير الهندية، حط وفدا أوروبيا برلمانيا الرحال في الشطر الهندي من كشمير، حيث حضر إلى المنطقة بدعوة غير رسمية من رئيس الوزارء الهندي ناريندرا مودي، وواجهت هذه الزيارة الكثير من الإنتقادات،لأنها تفتقد إلى الشفافية بشأن الطرف الذي نظمها ودفع تكاليفها. من ناحيته نأى الإتحاد الأوروبي بنفسه عن ظروف الزيارة، وقال إن تلك الزيارة ليس له علم بها وإنها لا تمثل البرلمان الأوروبي، نافيا الصفة الرسمية عن ذلك الوفد كونه ليس جزءا من وفد برلماني أوروبي رسمي.[1]وكانت المتحدثة بإسم الاتحاد الأوروبي آلان موغريني قد أكدت، أن الإتحاد يؤيد التوصل إلى حل سياسي سلمي للأزمة في جامو وكشمير، من خلال حوار ثنائي مع باكستان، وشددت على رفع التوتر وإستعادة شعب كشمير حقوقه وحريته.[2]

وفي الجانب الباكستاني، فقد أجرى وزير الخارجية الباكستاني السيد شاه محمود قريشي إتصالا مع السيد إيمون جيلمور الممثل الخاص في الإتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان، أطلعه فيه على ما أسماه إنتهاكات حقوق الإنسان والوضع الإنساني المتدهور في كشمير إثر الخطوات غير القانونية التي إتخذتها الهند من جانب واحد، وقال الوزير الباكستاني إن الكشميريين يواجهون أسوأ وضع بسبب حظر التجول الذي فرض منذ 1أب 2019. وقال الممثل الخاص للإتحاد الأوروبي، أنه يدرك خطورة وضع حقوق الإنسان في منطقة جامووكشمير،مؤكدا أن الإتحاد الأوروبي سيتخذ الخطوات اللازمة بهذا الخصوص.[3]

---

[1] هيلانة سكينر وسناء دايفز،الهند تلجأ إلى لوبيات برلمانية في الاتحاد الأوروبي لتلميع حضورها في كشمير، يورنيوز، 2019/11/2.

[2] شريفة جتين، موغريني تبحث أزمة كشمير مع وزير خارجية الهند، بروكسل اي اي،31 /8/ 2019.

[3] موقع الشرق،7 /9/ 2019.

إن العلاقات التجارية مع الهند هي التي تحكم موقف الإتحاد الاوروبي تجاه أزمة كشمير، وبسبب ذلك لم تتعدى هذه المواقف التنديدات ببعض الممارسات الهندية ضد الكشميريين، وفي إطار برلماني أو لبعض الجمعيات المتضامنة إنسانيًا، أكثر منها مواقف حكومية أوروبية رسمية.

المطلب الثاني: الولايات المتحدة الأميركية وإقليم كشمير.

عند الإستقلال الهندي كانت أميركا قريبة من الهند أكثر من باكستان بسبب توجهات المهاتما غاندي السلمية الهتمة كثيرا بحقوق الانسان، بالإضافة إلى سحر شخصية جواهر لال نهرو، الذي أثار إعجاب الرأي العام الأميركي بشكل كبير. في مقابل ذلك كانت صورة الرئيس الباكستاني محمد علي جناح وفكرة التقسيم ومفهوم الدولة الدينية، التي لم تحظ سوى بالقليل من الحماس الشعبي في أميركا.[1]

لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية سياسة محددة تجاه القضية الكشميرية قبل نشوب النزاع، إلا انه وبعد الحرب الأولى عام 1947 بين الهند وباكستان، شاركت أميركا في صياغة الإتفاق وإشتركت في اللجنة الدولية التي أرسلت للقيام بدور الوساطة بين الأطراف المتنازعة من أجل الوصول إلى تسوية سلمية فى كشمير، وأعلنت إهتمامها بالقضية وضرورة حلها حلا سلميا من خلال تحسين العلاقات الباكستانية الهندية، كما أعلنت تمسكها بقرارات الأمم المتحدة لسنة 1949 الداعية إلى إجراء إستفتاء شعبي. وخلال هذه الفترة، تواصلت أميركا مع الزعامة المحلية في كشمير بلقاء سري تم بين الشيخ عبد الله وسفيرها في الهند، حيث قام الأخير بزيارة إلى مدينة سيرينغار في كشميرعام1950 ، وعبر له الشيخ عبد الله عن رأيه في أن تكون كشمير مستقلة عن الهند وباكستان.[2]

إن المتتبع لسياسة أميركا تجاه القضية الكشميرية، يجدها تتراوح حسب مقتضيات مصالحها بين طرفي النزاع، فهي تدعم باكستان أحيانا وتتركها وتقف على الحياد أحيانا أخرى. أما مع الهند، فطالما

---

[1] أحمد دياب، الموقف الاميركي من أزمة كشمير.الابعاد والدلالات، السياسة الدولية، العدد138، أكتوبر 1999.

[2] رضا دمدوم، مرجع سابق، ص99.

كانت تكن العداء لها بسبب قربها من الإتحاد السوفياتي، وبقيت كذلك حتى تفككه. ومع إنهيار الإتحاد السوفياتي بدأ جريان الحرارة في العلاقات الأميركية الهندية والتي وصلت لاحقا إلى الإستراتيجية.

فمع إنطلاق الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي والتأييد السوفياتي للهند، إندفعت باكستان للبحث عن حليف دولي قوي، وبسبب حاجة أميركا لحليف على مقربة من الإتحاد السوفياتي، حصل التحالف الأميركي الباكستاني، ودخلت القضية الكشميرية ضمن قضايا الحرب الباردة. لكن التوافق الأميركي الباكستاني بدأ بالتراجع مع التقارب الصيني الباكستاني وزيارة الرئيس الباكستاني للصين في آذار/ مارس 1965. وحصلت الحرب الثانية في تلك السنة بين الهند وباكستان، لكن أميركا بقيت على الحياد، ما أدى إلى خيبة أمل كبيرة لدى باكستان، وعندما طلبت المساعدة من حلفائها في الحلف المركزي، لم يتم تلبية طلبها، فبدأت بالخروج منه.[1]

وفضلت الإدارات الأمريكية دائما تجنب النزاع في كشمير، حيث أشارت أكثر من مرة إلى قرارات الأمم المتحدة والإستفتاء المقترح عام 1972. ففي أعقاب إتفاقية شملا، بدأ المسؤولون الأمريكيون يزعمون أن قضية كشمير يجب حلُّها بشكل ثنائيّ. وفي مذكرة أرسلها مستشار الأمن القومي هنري كسنجر إلى الرئيس الاميركي نيكسون حول إتفاقية شملا، قال: "يبدو أن الإعتراف الباكستاني الرئيسي في هذه الوثيقة يمثل رغبة بوتو الواضحة في تسوية قضية كشمير على المستوى الثنائي وليس بمشاركة طرف خارجي، كما هو الموقف الباكستاني التقليدي."[2] وكان هدف الولايات المتحدة الأميركية من وراء الرغبة في حل المسألة حلا سلميا، محاولة كسب باكستان والهند معا ضد الصين والإتحاد السوفياتي، ولكن لا باكستان كانت مستعدة للتخلي عن الصين ولا الهند كانت مستعدة للتخلي عن الإتحاد السوفياتي.

---

(1) محمد السيد سليم، ص41.

(2) Foreign Relations of the United States, 'Memorandum from the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon', Washington, July 5, 1972.

وفي عام 1974 أجرت الهند التفجير النووي الأول، عندها بدأت باكستان بإقامة برنامج نووي سري بدعم من قمة الجزائر العربية عام 1974 وذلك بهدف إنتاج قنبلة نووية إسلامية تشكل رادعا لكل من الهند وإسرائيل، لكن أميركا ردت عليها بقوة ومنعت عنها المساعدات. ومع الإحتلال السوفياتي لأفغانستان في ديسمبر 1979، عاد الإهتمام الأميركي بباكستان مجددا وعادت معها المساعدات الأميركية، لتفعيل عمل المقاومة الأفغانية ضد السوفيات وبقيت حتى سقوطهم.[1]

ومع إنهيار المعسكر الإشتراكي وضعف حلقة العلاقات السوفياتية –الهندية، وإنتصار المعسكرالغربي، كانت الفرصة سانحة لإيجاد تسوية للنزاع الدائر في كشمير، في غياب قوة كبرى داعمة للهند، وتقديم حل يتوافق مع قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية، إلا أن ذلك لم يحصل،بحكم تقارب مواقف الدول الغربية من الهند، حول الدور الذي يمكن أن تلعبه في محاربة الأصولية الإسلامية بعد زوال التهديد الشيوعي. لذلك أغفلت أميركا إنتهاكات حقوق الإنسان في كشمير وخففت من إنتقادها للهند وأقامت علاقات معها، وتلاشى بذلك الموقع الإستراتيجي لباكستان وإنتهى مبرر دعمها من قبل أميركا، وعملت الأخيرة على إعادة تشكيل تحالفاتها في المنطقة وفق هذا التحول، ووفق أولوياتها الإستراتيجية وفي مقدمتها إحتواء ومحاربة المد الإسلامي(الإرهابي) والسعي ضمنا لتصفية المنظمات الكشميرية، لذلك فقد إتفقت الرؤى الأمريكية مع الهندية من حيث الهدف.[2] وقد تعزز هذا التوافق أكثر مع زيارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون عام 2000 الى الهند وتشديده على أن الهند وأميركا حليفان طبيعيان، وأنه لم يحضر من أجل الوساطة بينهما فالبلدان يستطيعان بأنفسهما حل مشاكلهما. وزار رئيس الوزراء الهندي أتال بيهاري فاجباي أميركا في أيلول/ سبتمبر 2000 وأكد على التشابه الكبير بين البلدين في الديمقراطية.[3]

---

(1) احمد دياب، الموقف الاميركي من أزمة كشمير .الابعاد والدلالات،مرجع سابق.

(2) هدى ميتيكس، مرجع سابق، ص34.

(3) هدى ميتكس، مرجع سابق، ص42.

وبعد أن أصبح واضحا للولايات المتحدة الأميركية أن الهند في طريقها لتصبح قوة كبرى في المستقبل القريب بفضل ثقلها السكاني ونموها الإقتصادي السريع، وتأكد لها أنه بات بالإمكان الإعتماد عليها لتحييد النفوذ الصيني المتزايد في المنطقة، ومع صول المحافظين الجدد للحكم في أميركا، وبعد أحداث 11أيلول/سبتمبر 2001، ظهر تحول في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الهند بشكل عام والقضية الكشميرية بشكل خاص، وإنقبلت الأوضاع مجددا ضد باكستان التي تتهم بدعم الجماعات المسلحة. أما الجانب الهندي فقد إستغل هذه الأحداث وسارع إلى تبني المفهوم الأميركي للإرهاب وضم حركات المعارضة المسلحة في كشمير إلى لائحة الجماعات الإرهابية، وإزدادت إحتمالات الصدام مجدداً بين الدولتين،إلا أن أميركا حليفة الطرفين ضغطت عليهما، ودعتهما للتعاون معها في إستراتيجيتها الجديدة.[1]

لم يدم التباعد الأميركي الباكستاني طويلا، ففي تشرين الأول/أكتوبر 2001 غزت القوات الأمريكية أفغانستان، بعد أن إتهمت حركة طالبان بإيواء زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن وغيره من زعماء التنظيم الذين حملتهم المسؤولية عن هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001.وبسبب مكانة باكستان لدى طالبان حيث كانت من أولى الدول التي إعترفت بها، عاد التعاون الأميركي الباكستاني مجددا إلى الواجهه.

وحول العلاقات الأميركية الهندية، فمنذ عام 2004 بدأت توصف بـ"الشراكة الإستراتيجية"، بإعتبار أن لكلا البلدين قيما متقاربة ومصالح مشتركة.وبتوجيهات أميركية، شرع حلفائها في المنطقة بتعزيز علاقاتهم مع الهند، فكانت زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز إليها عام 2006 حيث وقع إتفاقيات أمنية وعسكرية، وقامت السعودية أيضا بدور المخبر الذي عمل على إضعاف المقاومة الكشميرية من خلال تبادل المعلومات وتسليم قوائم بأسماء المقاومين الكشميريين للهند، لمحاولة تصفية القيادات أو إعتقالهم.[2] ومع وصول أوباما لسدة الرئاسة، نما التقارب بين البلدين بشكل كبير، فخلال زيارته إلى الهند في 8 نوفمبر 2010، أكد على أن الهند شريك إستراتيجي طبيعي للولايات للمتحدة الاميريكية ولهما

---

[1] د. احمد علو،أزمة كشمير بين الهند والباكستان، مجلة الجيش، العدد 274/273، نيسان 2008.

[2] شوقي عواضة، كشمير طريق الحرير الحافل بالألغام، صحيفة البناء، 1 اكتوبر 2019.

عدة قضايا مشتركة كمحاربة الإرهاب ودعم السلام والإستقرار في المنطقة. وشهدت تلك الزيارة توثيق للتحالف الهندي الأميركي، لكن الرئيس الأميركي كان حذرا،ولم يدلي بأي تصريح فيما يخص القضية الكشميرية كما إمتنع عن الإضطلاع بأي دور في حل النزاع القائم.

وخلال فترة ولاية الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب، أصبحت العلاقات بين الهند والولايات المتحدة الأميركية أكثر قرباً مع تعزيز التعاون العسكري، ووسط مخاوف مشتركة بشأن تنامي قوة الصين وتهديدها للإقتصاد الأميركي، فواشنطن تخشى التهديد المحتمل الذي قد تمثله الصين عالميا، وترغب في إحداث توازن معها بتوثيق العلاقة مع شريك قوي في آسيا، كما أن الهند قلقة أيضا من الحضور المتصاعد للصين في جنوب آسيا، وهي بحاجة لشريك موثوق وقوي في المحافل الدولية.[1]

ومع نجاح الهند في في إستمالة أميركا لصالحها والتقارب المهم الذي حصل في الملفات السياسية والإقتصادية والعسكرية، قامت الهند وبضوء أخضر أميركي منذ 5 أب/اغسطس 2019 بإلغاء المادة 370 من الدستورالهندي والتي كانت تمنح الحكم الذاتي لإقليم جامو وكشمير. ولاحقا دخلت واشنطن على خط الأزمة بإيعاز من باكستان في محاولة للجم الإندفاعة الهندية، وجدد الرئيس الأميركي دونالد ترامب عرضه الوساطة بين البلدين لكنه لا يزال يحاذر في الضغط على نيودلهي التي ترفض تاريخيا تدخل طرف ثالث في القضية.[2]

ورغم التقارب الهندي الأميركي، إلا أن هناك مجموعة ملفات يمكن أن تحدد العلاقة بينهما، منها الحصار الأميركي على النفط الإيراني وتداعيات ذلك على الأمن القومي الهندي، والمباحثات الأميركية مع حركة طالبان، ومحاربة ظاهرة الإرهاب والتعاون الأمني والعسكري، وشراكة الهند–باسيفيك وصفقة أس–400 مع روسيا التي تعارضها واشنطن، بالإضافة إلى ملف حقوق الإنسان والحريات الدينية في الهند. ويرى المراقبون أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية في ظل الرئيس ترامب، هي

---

[1] د.ذكر الرحمن، أفق العلاقات الهندية الاميركية، صحيفة الإتحاد الالكترونية، 5 اكتوبر 2019.

[2] كشمير امرا واقعا، مودي يعزز قبضته، صحيفة الأخبار، العدد 3898، 1 تشرين الثاني 2019.

سياسة أمريكا أولا تحددها مجموعة لاءات مع الهند، منها لا للنفط الإيراني ولا لصفقة أس –400 الروسية ولا لإستخدام تكنولوجيا من الصين، ولا لنقل التكنولوجيا العسكرية المتطورة.[1]

ويقول د.اشوك اجاروك من جامعة جواهر لال نهرو، أن الخوف من خطر إسلامي هو الذي يتحكم بسياسة الولايات المتحدة الأميركية، فوجدت في الهند شريكا مناسبا وجاهزا في جنوب آسيا، إنسجاما مع موقف الأخيرة المتشدد تجاه حركة طالبان في أفغانستان وخوفها من تعاظم الحركات الاسلامية.

أما بالنسبة للعلاقة مع باكستان، فكعادتها تحاول أميركا إبتزازها أكثر لتقديم التنازلات، فقد أعلن الرئيس الأميركي ترامب الإنقلاب عليها، وقال في تغريدة له:"لقد أعطت الولايات المتحدة وبحماقة باكستان أكثر من 33 مليار دولار على مدى 15 عاما في حين لم يعطونا سوى الأكاذيب والخداع"، محملا إياها 15عاما من الفشل الاميركي في افغانستان.[2] وفي كتابه الجديد "إستدعاء الفوضى تعلم القيادة"، كتب جيم ماتيس وزير الدفاع الأمريكي ورئيس القيادة المركزية الأمريكية السابق:"من بين جميع البلدان التي أعرفها، أعتبر أن باكستان هي أخطرها، وإن التكنولوجيا النووية وتوفير ملاذ للمتطرفين الإسلاميين والإنحياز إلى الصين، وإحتمال وقوع الترسانة النووية في أيدي الإرهابيين الإسلاميين، لا يجعل البلد محببًا إلى أمريكا". ويرى د.لارى جونسون أن أميركا تنظر إلى الهند على أنها حجر الزاوية لإستراتيجيتها في جنوب أسيا لما تمثله من ثقل في مواجهه الصين ولتأثيرها في المنطقة فضلا عن ما تعد به من فرص للإستثمارات في أسواقها الواسعة،وإذا تدخلت في النزاع فإنها تتعاطى معه مثلما تتعاطى مع الصراع العربي الاسرائيلي، فتعامل الهند كأنها اسرائيل ولن تمنح باكستان أكثر مما منحته للعرب.[3]

مرة أخرى يتأكد بأن القوى العالمية الكبرى هي الفاعل الرئيسي في تسوية القضايا الإقليمية مهما كانت معقدة، وهذه القوى التي عادة ما تعمل على ترك النزاعات عالقة بل وتثيرها مرة بعد أخرى، ليتاح

---

(1) د. وائل عواد، العلاقات الاميركية الهندية، رأي اليوم، 27 حزيران 2019.

(2) محمد عمر، الرئيس الأميركي في إستقبال رئيس الوزراء الهندي، موقع الحرة الاخباري،2018/1/7.

(3) أحمد دياب، الموقف الأميركي من أزمة كشمير، السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر 1999.

لها المجال بالتدخل ساعة تريد، وحتى يكون الملف ورقة ضغط بيدها من أجل إبتزاز هذه الدول لإطاعتها في سياساتها وتقديم التنازلات أكثر فأكثر، فالولايات المتحدة الأميركية وبعد إنهيار الإتحاد السوفياتي وخسارة الهند حليفها الأساسي، كان بمقدورها تسوية وإنهاء أزمة كشمير لأن طرفي النزاع أضحوا حلفاء لها، لكنها لم تفعل ذلك وفضلت ترك النزاع قائما خدمة لمصالحها وأهدافها المستقبلية.

المطلب الثالث: إقليم كشمير اليوم.

كان المهراجا الهندوسي هاري سينغ، أول من وضع تشريع عام 1927 لوقف تدفق الناس من ولاية البنجاب الشمالية إلى كشمير. وفي 14 مايو 1954 وبقرار رئاسي، أضيفت المادة 370 إلى الدستور الهندي والتي تكفلت وضعا خاصا لولاية جامو وكشمير ضمن الهند، بحيث يكون لها حكم ذاتي وعلم مستقل، وأن يكون لديها القدرة على صياغة وتنفيذ السياسات الداخلية بشكل مستقل، بإستثناء المجالات الرئيسية مثل الشؤون الخارجية والدفاع والعملة المواصلات. وكانت الفقرة 35 إيه تمنع الغرباء من الحصول على الأراضي في كشمير، ومن الإستثمار داخل المنطقة وتعزز إمتيازات السكان الدائمين في الإقليم، وقد نص البند 3 من المادة 370، على أنه لا يمكن للرئيس إجراء تغييرات على المادة أو إلغائها إلا بموافقة الجمعية التأسيسية لجامو وكشمير.[1]

ولكن الوضع تغير بعد وصول حزب بهاراتيا جاناتا (BJP) برئاسة ناريندرا مودي الى الحكم في الهند، ففي 5 أغسطس/ آب 2019 أعلن أميت شاه وزير الداخلية الهندي صدور مرسوم رئاسي بإلغاء المادة 370 من الدستور التي كانت تمنح الحكم الذاتي لـ"جامو وكشمير"، بزعم أن الحكم الذاتي في الإقليم زاد من تطلعات السكان الإنفصالية، بالإضافة إلى إلغاء التشريع المعروف بالفقرة 35 أيه التي كانت تحدد المقيمين الدائمين وتمنع الغرباء من التملك والعمل، وتم من خلال المرسوم تقسيم منطقة السيطرة الهندية في كشمير إلى إقليمين إتحاديين هما إقليم جامو وكشمير مع هيئة تشريعية، وإقليم لاداخ

[1] سومانترا بوز،أراض متنازع عليها،ترجمة أيا احمد–حسان البستاني،الدار العربية للعلوم ناشرون،2008،ص 201.

من دون هيئة تشريعية، ولن يكون للمنطقة دستور أو علم خاص بها وستكون جميع القوانين التي يقرها البرلمان الهندي سارية في المنطقة،[1] وسيحل قانون العقوبات الهندي محل قانون "رانبير الجنائي" المحلي في جامو وكشمير للبت في القضايا الجنائية. ولاحقا تم تمرير تعديل قانون المواطنة الذي سيعطي الجنسية الهندية للأقليات الهندوسية من باكستان وغيرها والذي يعتبر خطوة متقدمة جدا من أجل التوطين في كشمير.[2] ونتيجة لذلك وضع قادة سياسيون قيد الإقامة الجبرية ومُنع إنعقاد لقاءات وتجمعات عامة، وتم إعتقال أكثر من 13.000 كشميري وحرمان المسلمين من تأدية طقوسهم الدينية وقيدت الحركة بشكل كبير في الولاية، وتم إحتجاز رؤوساء الوزراء السابقين محبوبة المفتي* وفاروق عبدالله وإبنه عمر، بالإضافة إلى ساجد لون زعيم حزب المؤتمر الشعبي لجامو وكشمير، ونقلهم من سرينغار إلى دار ضيافة حكومي ووضعهم قيد الإقامة الجبري، وذلك بعد إعلان "المفتي" و"عبد الله" إستنكارهما قرار الحكومة الهندية إلغاء الوضع الدستوري الخاص لكشمير. وحذرت محبوبة المفتي من أن إلغاء التشريع سيدمر العلاقة الهشة بين الهند والولاية. وتعمل الهند على توطين الهندوس في كشمير لحصول تغيير ديمغرافي، وهي إستراتيجية تنتهجها الهند من أجل زيادة أعداد الهندوس في الإقليم، ومن بعدها الذهاب إلى الإستفتاء الموضوع في جدول أعمال الأمم المتحدة.[3]

ويعتبر البعض أن قرار البرلمان الهندي بتمرير المرسوم الرئاسي بإلغاء الوضع الخاص والحكم الذاتي لإقليم كشمير يساوي في خطورته قرار المهراجا الهندوسي عام 1947 بضم إقليم كشمير إلى الهند رغم أن غالبية سكانه من المسلمين، علما أن الإتفاق بين المهاتما غاندي ومحمد علي جناح بعد الإستقلال عن بريطانيا أن الولايات ذات الأغلبية الاسلامية تنضم لباكستان والولايات ذات الأغلبية الهندوسية تنضم

---

[1] ما الذي يعنيه إلغاء الهند المادة الدستورية التي تمنح كشمير وضعا خاصا؟موقع بي بي سي الاخباري، 5 آب 2019

[2] إفتخار جيلاني ورياض الخالق،مع بدء سريان قرار التقسيم تغييرات جذرية تعصف بجامو وكشمير، الأناضول، 2019/11/4.

* محبوبة المفتي مواليد 1959، رئيسة حزب شعب جامو وكشمير الديمقراطي، شكلت حكومة ائتلافية مع حزب بهاراتيا جاناتا، إستقالت في 19تموز 2018 بسبب الضغوط الشعبية.

[3] مقابلة مع راسخ الكشميري، أجراها أحمد أبوخبير، موقع الأمة، 11 مارس2020.

للهند[1]. لذلك فإن مسؤولية ضمان إحترام حقوق وحرية الشعب الكشميري تقع على عاتق المجتمع الدولي، ويجب وضع حد فوري لإستمرار الكابوس الإنساني في كشمير الهندية، والسعي إلى حل عادل ودائم لنزاع جامو وكشمير يتوافق مع قرارات مجلس الأمن الدولي والشرعية الدولية.[2] ويعتبر فوز حزب بهاراتيا جاناتا في الإنتخابات البرلمانية الأخيرة في الهند، أحد الدوافع الرئيسية لإلغاء الوضع الخاص لكشمير، وذلك من أجل إرضاء القاعدة الجماهيرية القومية الهندوسية، لكن الجيش الباكستاني قال إنه لا يمكن أن يتخلى عن كشمير التي تشكل عنوان الهوية الباكستانية.[3]

ونتيجة لتعقد الأوضاع وتشابك خريطة التحالفات، فإن باكستان لم تستطع إتخاذ إجراءات مهمة وفعالة، فقد عمدت إلى بعض الأمور السياسية العامة، مثل دعوة مجلس الأمن الدولي لإدانة الخطوة الهندية، وتعرية القرار الهندي لأنه يتنافى مع القانون الدولي وقرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة، بالإضافة إلى طرد السفير الهندي من إسلام أباد، ومنع القطارات الباكستانية من الذهاب للهند. ولأن الذهاب إلى الحرب ليس خيار باكستان المفضل في هذا التوقيت، قال رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان أمام البرلمان أن الجميع خاسر من دخول الحرب.

وكان سردار مسعود خان رئيس آزاد كشمير قد إتهم الحكومة الهندية بأنها تحاول من خلال خطوتها الأخيرة، إحداث تغيير في التركيبة السكانية بالمنطقة، بهدف تقليص عدد الكشميريين الأصليين، وشبه مسعود خان إجراءات الهند بحق سكان جامو وكشمير بما تفعله إسرائيل ضد الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية، من سلب للحقوق وحرمان الشعب من حقه في تقرير المصير، ولفت أن "الخطوة التي تقوم بها الهند حاليا هي إستعمار جديد للمنطقة وتغيير للتركيبة السكانية فيها"، مضيفا أن "المسلمين هم الغالبية السكانية في الولاية، والهند تقليص عددهم من خلال فرض العديد من الإجراءات."[4]وقد رفضت

---

[1] د. ايمن سمير، كشميروالخيارات الباكستانية الهندية،موقع البيان، 14 اب 2019.

[2] مقابلة مع القنصل الباكستاني في لبنان امان الله، أجراها كمال ترحيني، 28 يناير 2020.

[3] د. أيمن سمير، كشمير والخيارات الباكستانية الهندية، موقع البيان،14 اب 2019.

[4] عبد الجبار أبو راس،مقابلة مع رئيس كشمير الحرة،قرار الهند هدفه إستعمار جامو وكشمير، الأناضول، 2019/8/9

الأمم المتحدة التعليق على ما إذا كان قرار الهند بشأن إقليم كشمير يتفق مع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة أم لا، وجددت المنظمة الدولية في الوقت نفسه، دعوتها باكستان والهند إلى "ممارسة أقصى درجات ضبط النفس"، وقالت إنها تتابع الوضع في إقليم كشمير بمزيد من القلق.[1]

وقد أطبقت حالة من الصمت على دول عربية وإسلامية بارزة مثل السعودية وتركيا وإيران وهي تشاهد الحكومة الهندية تجرد كشمير الهندية من إستقلالها، وتفرض حظر تجول عسكري واسع في المنطقة وتقطع جميع سبل الإتصال والإنترنت عن سكانها. ويعزى هذا الصمت الرهيب في جانب كبير منه إلى العلاقات التجارية المهمة للهند مع مختلف دول المنطقة، فتجارة نيودلهي مع دول الخليج تتجاوز 100 مليار دولار، بالإضافة للإلتباس في مواقف باكستان حيال الوضع، فهي تبحث عن الإستثمارات والدعم المالي المباشر بسبب وضعها الداخلي وأعلنت السعودية أنها ستقرضها 6 مليارات دولار.[2]

إن ما أقدمت عليه الهند في هذا الوقت بالتحديد، لم يكن ليحصل من دون ضوء أخضر من البيت الأبيض الأميركي، الذي أراد إشغال الصين بصراع حدودي مع جار قوي مثل الهند وتشتيت قوتها وإضعاف موقفها في الحرب التجارية المستعرة معها، وفي نفس الوقت تقوية موقف ترامب الإنتخابي بصفته الرئيس الأميركي القوي الذي يستطيع عرقلة الصعود الصاروخي للتنين الصيني.

وفي الذكرى الاول لالغاء المادة 370، أطلق مودي ورشة بناء معبد هندوسي على أنقاض مسجد بابري الذي أدى تدميره عام 1992، إلى بروفا حرب أهلية راح ضحيتها المئات، ومع تشيد معبد للاله رام الطائفي في مدينة أبوديا شمال البلاد وتغيير الحكم الذاتي لكشمير، وبوجود المظلة الغربية الاميركية، يكون مودي قد أطلق إشارتين قويتن لبناء أمة هندوسية خالصة في الهند.[3]

---

(1) محمد طارق،الأمم المتحدة ترفض التعليق على قانونية قرار الهند بشأن كشمير ،الأناضول،2019/8/6.

(2) حياد عربي وإسلامي تجاه كشمير، باكستان تدفع ثمن مواقفها الملتبسة، موقع العرب، 2019/8/16.

(3). صحيفة الاخبار، العدد 4117،الخميس 6 اب 2020

إن النزاع في كشمير والذي مر عليه أكثر من 70 عاما، يلاحظ أنه يأخذ شكل بندول الساعة أو ثورات البراكين، فهو يثور بعنف ثم يخمد لفترة لكي يستأنف ثورته مجددا، وإن طرفي الأزمة يهربان عادة من أزماتهم الداخلية إلى تفعيل نزاع كشمير من أجل توحيد صفوفهم.[1]

من الواضح أن الخلفيات الدولية للتدخل في أزمة كشمير تختلف كثيرا عن الخلفيات الإقيلمية، فدول العالم تسعى عادة من خلال النزاعات الإقليمية، لأخذ موقف يتناسب مع الدول التي يوجد مصالح معها من أجل تقوية علاقاتها معها ولحجز مكان إلى جانبها، من أجل إستثمار ذلك في المجالات التجارية والإقتصادية المتنوعة، فلا وجود لمواقف مجانية أو من دون أهداف، فبعض دول آسيا وروسيا والولايات المتحدة الأميركية يحاولون من خلال مواقفهم تقوية العلاقات مع الهند أو باكستان، أما الأزمة في كشمير فإنهم ينظرون إليها من منظور خدمتها لهذه العلاقات.

[1] خالد عبد العزيز الجوهري، الأزمة السياسية في الهند، السياسة الدولية، العدد137، يوليو 1999.

الخاتمة

إن الدول العالم لا تتدخل أو تمتنع عن التدخل في أي مشكلة أو نزاع حول العالم من دون أن يكون لديها أجندة أهداف ومصالح جراء هذا التدخل. وفي قضية كشمير، فإن دولا مثل السعودية وايران وتركيا، تتدخل حسب ما تملي عليها مصالحها وغاياتها، وكذلك الأمر بالنسبة للدول الأوروبية والدول الكبرى، التي تختلف مقارباتها في التدخل تجاه القضية وذلك حسب المرحلة والمصالح وحسب تطور علاقاتها الثنائية مع باكستان أو الهند، أو من أجل مع محاولة إشغال الصين بمحيطها.

ولأن العلاقات التجارية للهند في العالم أكبر بكثير من علاقات باكستان، عملت الأخيرة على الإستفادة من أمرين لتجاوز تقدم الهند في العلاقات التجارية. فعلى إعتبار أن أغلب سكان كشمير هم من المسلمين، سعت باكستان وبالتعاون مع أغلب الدول الاسلامية ومنظمة التعاون الاسلامي لجلب مسلمي العالم إلى صفها في معركتها حول كشمير وللفت نظر مسلمي العالم إلى الإضطهاد الذي تمارسه الهند ضد المسلمين هناك ومنعهم من حقهم في تقرير مصيرهم، بالإضافة الى أن تكون الأزمة هناك دائما على طاولة البحث لابقائها حية وفاعلة. ولكن العلاقات التجارية تبقى الحاكمة أولا وأخيرا في المواقف، فالمملكة العربية السعودية عمليا، لم تقدم لباكستان شيئا في نزاعها مع الهند حول كشمير، لأن ذلك يؤثر على مصالحها، والجمهورية الإسلامية الإيرانية أيضا لم تقدم شيئا عمليا، فقد إقتصر إنتقادها لما يحصل في كشمير على بعض البيانات العامة، خوفا من تضرر مصالحها مع الهند حيث العلاقات التجارية والتبادلية في أعلى المستويات.

من جهة آخرى، ومن خلفية حماية حقوق الانسان وحق الشعوب في تقرير المصير وإحترام القرارات الدولية، تسعى باكستان مع الدول الأوروبية والعالمية ومنظمة الأمم المتحدة من أجل صناعة رأي عام عالمي يدعم حق الشعب الكشميري في الحصول على إستقلاله ويقف ضد سعي الهند لضم كشمير إليها بشكل نهائي. وهي نجحت في بعض المجالات ومع بعض الدول، لكن علاقات ومصالح الدول مع الهند

هي فوق كل إعتبارات حقوق الانسان وغيرها، فأميركا مثلا تضغط بقوة داخل أروقة الأمم المتحدة حتى لا يتم تشكيل لجان تحقيق حول الوضع الانساني في كشمير وتحويل القضية الى مجلس الأمن الدولي.

إن الهند عملت وبإستمرار على زرع العوائق أمام الشعب الكشميري للحؤول دون تقرير مصيره، فرغم التصريحات الرسمية والإعلامية الهندية من حين لآخر، التي لم ترفض هذ الحق، ولكنها فقط تصريحات للإستهلاك أكثر منها أعمال وأفعال للتطبيق، فالدول عادة تعمل على تهدأة الشعوب وتعدها بالإستقلال وتنحني بوجه عواصف التغيير فيها، وعندما تضعف عزيمتها وتستطيع السيطرة عليها، فإنها تغلب منطق القوة التي تملكها على قوة المنطق بالحق في تقرير المصير.

إن قضية إقليم كشمير تعتبر تحد لدول العالم ولمنظمة الأمم المتحدة التي من ضمن مقاصدها وأهدافها إحلال السلم والامن الدوليين، فالقضية تعتبر أول قضية رفعت إليها منذ تأسيسها، وتشكل تحد لها لإنهائها أو لحصول خرق فيها. غير أن استمرار الموقف الهندي في الرفض لجميع الإقتراحات التي قدمت وجهود الوسطاء الدوليين لإجراء الإستفتاء الشعبي الذي من خلاله يستطيع الشعب تقرير مصيره، جعل المسألة تظل معلقة وبدون حل، ومما يزيد الوضع تعقيدا بأن الهند ترى أن قضية كشمير بعد إتفاقية شملا 1972 يجب أن تحل بينها وبين باكستان في إطار ثنائي ولا حاجة لتدخل طرف ثالث فيها.

ويمكن تسوية قضية كشمير من خلال مقترحين إثنين:

1- تقسيم كشمير: وهذا ما أشار إليه مبكرا السيد ادين ديكسون الذي كان ممثلا للأمم المتحدة سنة 1950م هناك. حيث يتم تقسيم كشمير بين البلدين، وتضم منطقة جامو الهندية ولاداخ إلى الهند وبلدستان وجلجيت الى باكستان وذلك حسب الوضع القائم حاليا. وهو ما يمكن أن يحدث واقعيا خلال السنوات القادمة وخصوصا بعد إلغاء صيغة الحكم الذاتي في كشمير الهندية ومحاولة ضمها نهائيا إلى الأراضي الهندية.

2- إستقلال كشمير: إن الشعب الكشميري وكما ذكرنا في الفصل الأول، شعب ذو هوية ثقافية أصيلة مستقلة وهو يختلف نسبيا عن سكان شبه القارة الهندية، ومن خلال موارده وموقعه وإمكاناته يستطيع

تشكيل دولته الخاصة المستقلة. لذلك فإذا ما أجري إستفتاء شعبي من الممكن أن تظهر دولة كشمير الغير تابعة لا الى الهند ولا الى باكستان. ولكن هذا الخيار دونه الكثير من العقبات، فالهند لا توافق على إجراء الإستفتاء وتعتبر قيام كشمير المستقلة يهدد وحدة وأمن الدولة الهندية، وكذلك ترفضه باكستان نظرا لأهمية الإقليم بالنسبة لها بأغلبيته المسلمة التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من باكستان، وتخشى الصين جراء ذلك، من مطالبة مسلمي الصين بالإنفصال في المنطقة المعروفة بتركستان الشرقية. كما أن القوى العالمية ترفضه أيضا، إذ أن هذا الاستقلال سيؤدي لقيام دولة على أساس ديني إلا وهو الإسلام، في ظل تخوفها من الإسلام السياسي الذي تعمل بشكل دائم على محاربته.

بناء على ذلك، فإن باكستان ونتيجة إبتعاد أميركا التي تعتبر حليفتها التقليدية عنها نسبيا، بسبب عدم الحاجة إليها حاليا، وإقتراب الأخيرة من الهند أكثر والتسويات في أفغانستان، وعدم وجود خطة لديها للمطالبة بحقها وضعف علاقاتها مع دول العالم ولجوءها أحيانا إلى بعض العمليات العسكرية التي توسم غالبا بالإرهاب وإنطلاق بعض المنظمات الإرهابية من أراضيها، وظهور الهند بمظهر ضحية الإرهاب الباكستاني المتنقل، فإنه لا حيلة لديها سوى بإعادة التذكير بقرارات الأمم المتحدة حول إقليم كشمير والمطالبة بتنفيذها، وإجراء إستفتاء شعبي لتقرير مصير الاقليم. أما الهند فترى نفسها في الموقع المتقدم عالميا والمحمي أميركيا، لذلك تقوم بإجراء التغيير الذي تريده في أراضي كشمير، كمقدمة للضم والسيطرة النهائية على الإقليم.

إن الحروب التي خيضت على أرض كشمير منذ عام 1947، دليل على أن الحرب لم تكن يوما الخيار الأمثل، ولا يمكن كسر إرادة شعب الأرض الحقيقيي، فدول العالم لا تهتم بالوضع الإنساني ولا الحقوقي ولا غيره، وهي تحكم في علاقاتها مصالحها ومصالحها فقط، والشعب المضطهد يظل يعاني الأمرين، فالحروب لا يمكن أن تحسم هكذا نزاعات. لذلك لا بد من إعتماد الحوار سبيلا، سواء أكان ثنائيا بين الهند وباكاستان أم تحت رعاية الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية. ويبقى إقليم كشمير الضحية التي تتجاذبها الأطراف الإقليمية والدولية في علاقاتها من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها.

المصادر والمراجع

❖ الكتب.

1- العرموطي عمر محمد نزال، **أزمة كشمير**، مطبعة السفير،عمان، ط 1، 2017.

2- الساداتي احمد محمود، **تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم**،ج2، وزارة التربية، مصر،1957.

3- الاقداحي هشام محمد، **الحركات العرقية كمصدر مهدد للإستقرار والتجانس القومي**، القاهرة، مؤسسة شباب الجامعة،2011 .

4- الترابي أليف الدين، **قضية كشمير المسلمة**، المعهد العالي للدراسات الاستراتيجية، 2010.

5- العبودي محمد، **سياحة في كشمير**، ط 1، 1991.

6- السعيد باهر، **النزاع الهندي الباكستاني على إقليم كشمير**، القاهرة، مركزالدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، 1992.

7- الكشميري عاشق، **تاريخ الحركة الاسلامية في ولاية جامو وكشمير**، الجزء الاول.

8- العقاد عباس، **القائد الاعظم محمد علي جناح**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012.

9- الحديثي هاني الياس، سياسة باكستان الاقليمية 1971-1994،ط1،بيروت مركز دراسات الوحدة العربية،1998.

10- بيك عزيز، **كشميرومستقبل باكستان**، دار الارشاد، مطبعة أباد، الهند، 1971.

11- بوز سومانترا،**أراض متنازع عليها**،ترجمة أيا احمد-حسان البستاني،الدار العربية للعلوم ناشرون،2008.عبد الفتاح شعيب، **فصول من مأساة كشمير**، مكتبة فـهد الوطنية، ط1، 1994.

12- بديع برتران، **زمن المذلولين باثولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة جان ماجد جبور،المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات، بيروت 2015.

13- ساشي تارور، **اختراع الهند قصة حياة جواهر لال نهرو**،ترجمة د.حبيب الله خان،ابوظبي، 2009

14- حسين زاهد، **جبهة باكستان الصراع مع الإسلام المسلح**، الطبعة الأولى، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة و النشر،1999 .

15- حقي إحسان، **تاريخ شبه الجزيرة الهندية الباكستانية**، ط1، مؤسسة الرسالة بيروت، 1978.

16- د. صبرة صفاء محمد، **إقليم جامو وكشمير 1947 -1995**، مؤسسة عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، مصر، 2005.

17- د. عربيد وليد، **مسألة كشمير في أبعادها الدولية والجيوستراتيجية**، دار المهى، بيروت،2019.

18- د.عبد الوهاب عبد المنعم، **جغرافية العلاقات السياسية دراسة وتحليل تطبيق لعلم الجيوبوليتيكس والجغرافية السياسية**، وكالة المطبوعات، الكويت.

19- عبد الخزرجي عروبة جبار، **منظمة المؤتمر الإسلامي**، بيروت، دار الفكر العربي، ط1 ، 2005.

20- قضايا سياسية، حزب التحرير، دار الامة للطباعة، بيروت،2013.

21- عطية علي صالح محمد، **العلاقات الأمريكية الباكستانية في المجالات السياسية والاستراتيجية1947 - 1971**، عين الدراسات والبحوث الاجتماعية والانسانية، 2006.

22- محمد السيد سليم و محمد سعد أبوعامود، **قضية كشمير**، القاهرة،مركز الدراسات الآسيوية، كلية العلوم السياسية، 2002.

23- د. ميتيكس هدى، **العلاقات الاسيوية-الاسيوية**، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الاسيوية، 2007.

❖ الدراسات والمقالات.

1- الزهيري شريف عبد العزيز، **مأساة كشمير المسلمة**، شبكة الالوكة، 2017/11/13.
2- سلامة نهى، **كشمير زهرة البنفسج التي تبحث عن حريتها**، موقع إسلام أون لاين، 4 /6/ 2002.
3- طاهري أمين، **الكشميريون أمة واحدة**،الشرق الاوسط،العدد 8684، 7سبتمبر 2002.
4- **كشمير نصف قرن من الصراع**، موقع العربي الجديد، 9 يناير 2014.
5- د. علو أحمد، **أزمة كشمير بين الهند والباكستان**، مجلة الجيش، العدد 273 -274، نيسان 2008.
6- حسين هادي، **27 أكتوبر يوم لا ينساه الكشميريون**، صحيفة البناء، 27 أكتوبر 2017.
7- خورشيد أحمد، **المحادثات الباكستانية -الهندية، لماذا؟ ولمن؟** قضايا دولية، العدد211 ، 1994.
8- جونجولي سوميت، قضية كشمير من وجهة نظر هندية، مجلة الثقافة العالمية، العدد 2008،149.
9- معوض أحمد مازلي،**اتفاقية شملا والمصالحة الهندي- الباكستانية**، السياسة الدولية،عدد30 ،أكتوبر1982 .
10- الجوهري خالد عبد العزيز، **الازمة السياسية في الهند السيناريو والتداعيات**،السياسة الدولية، العدد137،يوليو1999.
11- عطوي محمد،**التفجيرات النووية الهندية-الباكستانية الأهداف والتداعيات**، مجلة الجيش، العدد 26، تشرين أول 1998.
12- د. العزي غسان، **التسلح النووي بعد الحرب الباردة**، مجلة الدفاع الوطني،العدد 26،أكتوبر 1998.
13- عطية ممدوح،**الصراع النووي بين الهند وباكستان**، السياسة الدولية،العدد 133، يوليو 1998.
14- حسين زكريا،**الاثار الاستراتيجية للتجارب النووية الهندية الباكستانية**، السياسة الدولية،العدد 133،يوليو 1998.
15- عبد الفتاح بشير، **الصراع الهندي الباكستاني حول إقليم كشمير**، السياسة الدولية،العدد 137، يوليو 1999
16- الشاذلي مرتضى، **20 عامًا على حرب كارجيل، إحتمالات تكرار مغامرة كشمير**،موقع نون بوست،27يوليو2019.
17- **الأحزاب السياسية في كشمير**، موقع لها أون لاين، 23 مارس 2002.
18- **ما الذي يعنيه إلغاء الهند المادة الدستورية التي تمنح كشمير وضعا خاصا**، بي بي سي عربي،5 اب2019.
19- مجلة باكستان بالعربية، العدد الرابع، 10 اذار 2020.
20- محمد طارق، موقع السياسة الدولي، نيويورك، 8 اب 2019.
21- د. الرحمن مجيب، **الهند ومنظمة التعاون الاسلامي**، موقع الرؤية الالكتروني، 4 مارس 2019.
22- السماك محمد، **كشمير من مشكلة إلى حل**، اللواء، 04 أيلول 2019.
23- ابراهيم شيماء، **كشميروالنزاع الهندي الباكستاني**، شبكة الاخبار العربية، 11 يوليو 2016.
24- محمد كريم ،**الصراع على كشمير تاريخ النزاع وشبح الحرب**، موقع حفريات، 10 اب 2019.
25- **الهند تستلهم احتلالها لكشمير من اسرائيل**، موقع عرب48، 9 اب2019.
26- ذكر عبدالرحمن،**الهند واميركا علاقات اقوى**، موقع الاتحاد.

27- عبدالحليم محمد بسوني، **حدود الوساطة الباكستانية في الازمات الدولية والاقليمية**، السياسة الدولية، العدد 219، يناير 2020.
28- معوض احمد نازلي،**إتفاقية شملا والمصالحة الهندية الباكستانية**،السياسة الدولية،العدد30 ، أكتوبر 1982 .
29- الصمادي فاطمة، **باكستان والولايات المتحدة الأميركية**، تحالف الأثمان الباهظة،موقع الجزيرة،2015/2/9
30- عبدالعال عبدالرحمن، **الانقلاب العسكري ومستقبل الديمقراطية في باكستان**،السياسة الدولية،العدد 139، يناير 2000.
31- فرحات محمد فايز، **تطبيع العلاقات الباكستانية الاسرائيلية**،السياسة الدولية،العدد 162، اكتوبر 2005
32- علي معتز، **كشميرآخر أوراق أمريكا لتطويق المحيط الحيوي للصين**،شبكة الجزيرة، 2019/8/19.
33- **واشنطن على خطّ أزمة كشمير نتدخّل برضا الطرفين**، صحيفة الاخبار ،28سبتمبر 2019.
34- دابقي ايمان،**الصراع على كشميرالأزمات المتعددة والأبعاد المستقبلية**، برق للسياسات والاستشارات،9سبتمبر 2019.
35- فخري إيمان، **العلاقات الصينية الهندية المراوحة بين الصراع والتعاون**،السياسة الدولية، العدد 219، يناير 2020.
36- كمال عارف، موقع الجزيرة الإخباري، 2011/6/7.
37- ربيع سارة، **لماذا تنحاز الصين للجانب الباكستاني في صراع كشمير**، الشرق الأوسط، 15 أغسطس 2019.
38- فتحي أحمد،**أشواك الإرهاب في طريق الحرير، إعلان داعش لـ"ولاية الهند"**،العين الإخبارية،2019/5/14.
39- **الهند صعَّدت في كشمير فجأة بضوء أخضر من أمريكا والصين هي الهدف**،عربي بوست، 2019/8/16.
40- ابراهيم محمود أحمد، **الهند القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية**، السياسة الدولية، العدد146، أكتوبر 2001
41- انبيعه يارا،**العلاقات الباكستانية السعودية إهتمامات ومصالح متبادلة**، مركز سيتا، 18 فبراير 2019.
42- **حياد عربي وإسلامي تجاه كشمير، باكستان تدفع ثمن مواقفها الملتبسة**، موقع العرب، 16 اب2019.
43- د. الرحمن ذكر، **رئيس مركز الدراسات الاسلامية في نيودلهي، طفرة في العلاقات الهندية السعودية**، موقع الاتحاد الاخباري،8 نوفمبر 2019.
44- **السعودية تعرب عن قلقها إزاء تطور الأحداث في كشمير**، موقع سبوتنيك عربي، 7 /8/ 2019.
45- سردار مسعود خان، **تركيا الدولة الوحيدة التي تتفهم قضيتنا**، موقع اي اي الاخباري، 28/9/ 2019.
46- **العلاقات الهندية . التركية تحكمها الخلافات حول قبرص وكشمير**،الشرق الاوسط، العدد 14043، 10مايو 2017.
47- الدخاجني محمد، **تعرف الى تاريخ العلاقة التركية الباكستانية**، موقع حفريات، 2019/10/6.
48- البدور بكر،**التحول في العلاقات الهندية الإسرائيلية وآفاقه**، مجلة دراسات شرق أوسطية،العدد 83، ربيع 2018.
49- ايوب مدحت، **مستقبل التحالف الهندي الاسرائيلي**، موقع الجزيرة، 20اذار2020.
50- عواضة شوقي، **كشمير طريق الحرير الحافل بالألغام**، صحيفة البناء، 1 اكتوبر 2019.
51- عمر دعاء، **القضية المنسية – إقليم كشمير**، موقع تبيان، 2016/03/12.
52- ياسر شفاء، **كشميرعلى حافة الهاوية**، موقع اضاءات،2019/9/1.
53- أنبر أفرايم، **هل تقترب باكستان من إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل**، صحيفة هآرتس، سبتمبر/2019.
54- بشير عبد الفتاح،**الهند وباكستان، صراع متجدد**،السياسة الدولية، عدد 149، يوليو 2002.

55- د. عواد وائل،**العلاقات الهندية الروسية،نيودلهي لن تسمح لطرف ثالث بتحديد علاقاتها مع موسكو**،الرأي اليوم،6 اكتوبر 2018.
56- د. بلعاوي محمد مكرم، **الهند وباكستان ما بعد المواجهة**،المعهد المصري للدراسات، فبراير 2019.
57- سكينر هيلانة ودايفز سناء،**الهند تلجأ إلى لوبيات برلمانية في الاتحاد الأوروبي لتلميع حضورها في كشمير**، يورنيوز، 2019/11/2.
58- جتين شريفة،**موغريني تبحث أزمة كشمير مع وزير خارجية الهند**، بروكسل اي اي،31 /8/ 2019
59- دياب أحمد، **الموقف الاميركي من أزمة كشمير .الابعاد والدلالات**، السياسة الدولية، العدد138، أكتوبر 1999
60- د. الرحمن ذكر، **أفق العلاقات الهندية الاميركية**، صحيفة الإتحاد الالكترونية، 5 اكتوبر 2019.
61- د. عواد وائل، **العلاقات الاميركية الهندية**، رأي اليوم، 27 حزيران 2019.
62- عمر محمد، **الرئيس الأميركي في إستقبال رئيس الوزراء الهندي**، موقع الحرة الاخباري،2018/1/7
63- دياب أحمد، **الموقف الأميركي من أزمة كشمير**، السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر 1999.
64- جيلاني إفتخار و الخالق رياض،**مع بدء سريان قرار التقسيم تغييرات جذرية تعصف بجامو وكشمير**، الأناضول، 2019/11/4.
65- د. سمير ايمن، **كشميروالخيارات الباكستانية الهندية**، البيان، 14 اب 2019.
66- طارق محمد،**الأمم المتحدة ترفض التعليق على قانونية قرار الهند بشأن كشمير**،الأناضول،2019/8/6.

❖ المواقع الالكترونية

1- صحيفة الاخبار، العدد 4117،الخميس 6 اب 2020.
2- **كشمير امرا واقعا، مودي يعزز قبضته**، صحيفة الأخبار، العدد 3898، 1 تشرين الثاني 2019.
3- موقع الشرق،7 /9/ 2019.
4- **بالغاز والدبلوماسية، روسيا تحتضن باكستان خصمها في الحرب الباردة**،موقع ارم نيوز، 2018/3/6.
5- **هل سيأتي يوم تحتل فيه روسيا باكستان**، تاريخ الصحافة، 2019/11/7.
6- "**ما سر حب الهند لاسرائيل**"، ايرونيوز، 2017/7/3، تاريخ الدخول 2018/3/17.
7- **أردوغان ندعم حل قضية كشمير من خلال الحوار**، موقع سبوتنيك عربي الاخباري، 2020/2/14.
8- **العلاقات الهندية التركية**، باكستان نيوز، أكتوبر 2019.
9- **تاريخ العلاقات الهندية- السعودية**، موقع العربية، 19 فبراير2019.
10- **العلاقات الهندية الاسرائيلية تطور متصاعد**، مركز ادراك للدراسات والاستشارات، تموز 2017.
11- **قصة الحرب الصينية-الهندية 1962**، موقع آيات، 2018/10/10.
12- موقع الميادين الاخباري، 12 اب 2019.
13- موقع روسيا اليوم الاخباري، 5 اذار2020.
14- موقع الجزيرة الالكتروني، 31 اغسطس/اب 2013.
15- موقع الخليج أون لاين، 8 فبراير 2020.
16- موقع البيان الالكتروني، 12 يناير/ كانون الثاني2000.
17- أنمار حجازي، فرانس 24، 17 اب 2019.
18- **الهند على خُطى إسرائيل**، موقع عربي بوست الالكتروني، 24 ديسمبر 2019.
19- **كشمير، نبذة تاريخية**، موقع قصة الإسلام، 4 /2007/12.

❖ الأطروحات.

1- د. السهلاني كاظم هيلان محسن، **كشميردراسة في التاريخ السياسي للصراع الهندي الباكستاني1947-1949**،جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الانسانية، **ط1**،دارالفراهيدي للنشروالتوزيع، 2012.

2- الجنابي محمد سلمان حمد، **أزمة كشمير وأثرها على العلاقات الهندية - الباكستانية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2005.

3- دمدوم رضا، **المتغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة وتأثيرها على النزاع الهندي – الباكستاني**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة،2000 .

❖ الموسوعات.

1- الموسوعة العربية العالمية،الجزء10،الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط1، 1996.

2- موسوعة الأديان في العالم، الأديان القديمة، بيروت، دار كريسيس انترناشيونال،ط1،2000.

❖ المقابلات.

1- مقابلة مع القنصل الباكستاني في لبنان امان الله ، أجراها كمال ترحيني، لبنان ، 28 يناير 2020.

2- مقابلة مع ألطاف حسين نجار الكشميري، من فعاليات كشمير، أجراها كمال ترحيني، لبنان، تاريخ 2020/2/23

3- مقابلة مع راسخ الكشميري، أجراها أحمد أبوخبير، موقع الأمة، 11 مارس2020.

4- مقابلة مع رئيس كشمير الحرة،أجراها عبد الجبار أبو راس، قرار الهند هدفه إستعمار جامو وكشمير، الأناضول، 2019/8/9.

قائمة المراجع باللغة الاجنبية.

1- Sumantra Bose, Kashmir; Roots of conflicts, paths to peace ,USA,2003.

2- Victoria Schofield ,Kashmir in conflict, London ,2003.

3- Narender Schofield, Kashmir in the Crossfire (I.B. Tauris),1994.

4- Alstair Lamb, Crisis in Kashmir 1947-1966, London, Routledge & K. Paul,1966.

5- Puri Balraj, Jammu & Kashmir: Triumph and Tragedy of Indian Federalism, 1993, Kashmir, Towards Insurgency, Tracts for the Times.

6- Bal Raj Madhok, Kashmir, The Storm Center of the World, Houston: Texas, A. Ghosh publisher, 1992.

7- Alstair Lamb, Kashmir , a disputed legacy, 1946-1990 (Roxford Books), 1994, Birth of a tragedy, Kashmir 1947 (Roxford).

8- World Kashmir Freedom Movement, Kashmir Centre, Brownlow House, (Road), London, W13 OSQ (UK).

9- Foreign Relations of the United States, 'Memorandum from the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon',Washington,July 5,1972.

الملاحق

الملحق الأول : قرار مجلس الأمن الدولي رقم 47، 21 أفريل 1948.

قرار صدر بناء على شكوى تقدمت بها الهند، ونص على أن مصير جامو وكشمير يحدد من خلال إجراء استفتاء عام للسكان، ودعا لانسحاب القوات الهندية تدريجيا.

نص القرار

إن مجلس الأمن إذ نظر في الشكوى المقدمة من حكومة الهند بشأن النزاع على ولاية جامو وكشمير، وإذ استمع إلى كلمة ممثل الهند والمؤكدة لهذه الشكوى وإلى رد ممثل باكستان وشكواه المضادة، وإذ يؤيد بقوة الرأي القائل بأهمية التبكير بإقرار السلام والنظام في جامو وكشمير وبضرورة أن تبذل الهند وباكستان قصارى جهدهما سعياً إلى وقف كافة أشكال القتال.

وإذ يلاحظ بارتياح أن كلاً من الهند وباكستان ترى أن مسألة انضمام جامو وكشمير إلى باكستان ينبغي أن تتقرر بالطريقة الديمقراطية المتمثلة في إجراء استفتاء عام حر ونزيه، وإذ يرى أن استمرار النزاع يمكن أن يشكل خطراً على السلام والأمن الدوليين.

يؤكد قراره رقم 38 (1948) الصادر في 17 يناير/كانون الثاني 1948، ويقرر زيادة عدد أعضاء اللجنة المشكلة بموجب قراره رقم 39 (1948) إلى خمسة أعضاء، وأن تضم بالإضافة إلى الأعضاء الوارد ذكرهم في ذلك القرار (ممثلي جهات مختلفة لم يذكروا في نص الوثيقة) وأن يقوم رئيس المجلس في حالة عدم اكتمال عضوية اللجنة في غضون عشرة أيام بدءاً من تاريخ اعتماد هذا القرار باختيار عضو أو أعضاء من الأمم المتحدة حسبما يقتضي الأمر لاستكمال الأعضاء الخمسة.

يكلف اللجنة بالتوجه إلى شبه القارة الهندية وبأن تضع هناك مساعيها الحميدة تحت تصرف حكومتي الهند وباكستان بغية تيسير اتخاذ التدابير اللازمة، سواء لإقرار السلام والنظام أو لقيام الحكومتين بعقد الاستفتاء العام بالتعاون معاً ومع اللجنة.

كما يطلب من اللجنة أن تطلع المجلس على ما يتم اتخاذه انطلاقاً من هذا القرار، ولهذا الغرض يوصي حكومتي الهند وباكستان باتخاذ التدابير المبينة أدناه باعتبارها مناسبة في نظر مجلس الأمن للتوصل إلى وقف القتال ولتوفير الظروف المواتية لإجراء استفتاء عام حر ونزيه يتقرر عن طريقه انضمام ولاية جامو وكشمير إلى أي من الهند أو باكستان.

إقرار السلام والنظام

1- ينبغي على حكومة باكستان أن تتعهد ببذل قصارى جهدها لكي:

أ- تضمن أن ينسحب من ولاية جامو وكشمير رجال القبائل والوطنيون الباكستانيون الذين لا يقيمون عادة في الولاية والذين دخلوها لأغراض القتال، وأن تمنع دخول مثل هذه العناصر بأي شكل من الأشكال إلى الولاية وتحجم عن تقديم مساعدة مادية من أي نوع لأولئك الذين يقاتلون داخل الولاية.

ب-أن تحيط جميع المعنيين علماً بأن التدابير المنصوص عليها أعلاه وفي الفقرات التالية تكفل لجميع رعايا الولاية -بصرف النظر عن عقيدتهم أو طائفتهم أو حزبهم- الحرية الكاملة في التعبير عن وجهات نظرهم وفي التصويت على مسألة انضمام الولاية وأنه يتعين عليهم من ثم التعاون في صون السلام والنظام.

2- ينبغي على حكومة الهند:

أ- أن تبادر حيث يثبت على نحو يرضي اللجنة التي تشكلت بموجب القرار رقم 39 (1948) الصادر عن مجلس الأمن أن رجال القبائل ينسحبون وأن ترتيبات لوقف القتال قد اتخذت بالفعل، بالقيام،بالتشاور مع اللجنة، بتنفيذ خطة لسحب قواتها من جامو وكشمير مع خفض حجمها تدريجياً إلى الحد الأدنى من القوة المطلوبة لمساعدة السلطة المدنية في المحافظة على القانون .

ب-أن تعلن أن الانسحاب يجري على مراحل، وأن تعلن عن انتهاء كل مرحلة من هذه المراحل.

ج- يتم خفض القوات الهندية إلى الحد الأدنى من القوة المنصوص عليها في الفقرة (أ) أعلاه،وتتخذ- بالتشاور مع اللجنة- الترتيبات اللازمة لتنفيذ تمركز القوات الباقية بما يتفق والمبادئ التالية:

1- ألا ينطوي وجود القوات على أي تخويف أو شبه تخويف لسكان الولاية.

2- أن يبقى في المناطق المتقدمة أقل عدد ممكن من القوات.

3- أن يربط أي احتياطي من القوات يمكن أن يندرج ضمن القوة الإجمالية داخل منطقة القاعدة الحالية لهذه القوات.

3- أن توافق حكومة الهند على أن ترابط هذه القوات في مناطق يتم الاتفاق عليها مع المشرف العام على الاستفتاء إلى أن ترى إدارة الاستفتاء العام المشار إليها أدناه ضرورة ممارسة سلطات الإدارة والإشراف على القوات والشرطة في الولاية وفقاً لما تنص عليه الفقرة(8).

4- أن تبدأ -بعد دخول الخطة المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة (2) أعلاه، حيز التنفيذ- في الاستعانة بأسرع ما يمكن بقوات محلية يتم اختيارها في كل إقليم كي تتولى إقرار القانون والنظام وصونهما مع إيلاء الاعتبار الواجب لحماية الأقليات وفقاً للمتطلبات الإضافية التي تحددها إدارة الاستفتاء المشار إليها في الفقرة 7.

5- أن تقوم اللجنة إذا تبين أن هذه القوات المحلية غير كافية، وبناء على موافقة حكومتي الهند وباكستان، باتخاذ الترتيبات اللازمة للاستعانة من أية منطقة بقوات ترى أنها فعالة لخدمة الغاية المتمثلة في تحقيق السلام. المصدر: شعيب عبد الفتاح، فصول من مأساة كشمير، ص 160.

الملحق الثاني: قرار لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان (1196) في 5 يناير 1949

إن لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان إذ تلقت من حكومتي الهند وباكستان رسالتين مؤرختين في 23 و25 ديسمبر/ كانون الأول 1948 على التوالي تفيدها بقبولهما المبادئ التالية المكملة لقرار اللجنة الصادر في أغسطس/ آب 1948:

1- تتقرر مسألة انضمام ولاية جامو وكشمير إلى الهند أو إلى باكستان عبر الطريقة الديمقراطية المتمثلة في إجراء استفتاء عام حر ونزيه.

2- يعقد استفتاء عام حين ترى اللجنة أنه قد تم تنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار والهدنة المبينة في الجزأين الأول والثاني من قرار اللجنة الصادر في 13 أغسطس/ آب 1948، وإنجاز الترتيبات اللازمة للاستفتاء.

3- أ) يعين الأمين العام للأمم المتحدة -بالاتفاق مع اللجنة- مشرفاً عاماً على الاستفتاء يكون شخصية تتمتع بمكانة دولية رفيعة وخليقة بالثقة العامة، وتقوم حكومة جامو وكشمير بتعيينه رسمياً لشغل هذه الوظيفة.

ب) يستمد المشرف العام على الاستفتاء من ولاية جامو وكشمير السلطات التي يراها ضرورية لتنظيم الاستفتاء العام وإدارته والعمل بما يكفل حرية هذا الاستفتاء ونزاهته.

ج) يخول المشرف العام على الاستفتاء سلطة تعيين فريق من الموظفين فضلاً عن المساعدين والمراقبين وفقاً لما يحتاجه.

4- أ)بعد تنفيذ أحكام الجزأين الأول والثاني من قرار اللجنة الصادر في 13 أغسطس/ آب 1948، وحين تطمئن اللجنة إلى استتباب الأوضاع السلمية في الولاية، تحدد اللجنة والمشرف العام على الاستفتاء -بالتشاور مع حكومة الهند- الوضع النهائي للقوات المسلحة الهندية والقوات المسلحة للولاية، على أن يراعى في هذا الوضع إيلاء العناية المناسبة لأمن الولاية وحرية الاستفتاء العام.

ب) فيما يتصل بالأراضي المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ/2) من الجزء الثاني من القرار الصادر في 13 أغسطس/ آب، تحدد اللجنة والمشرف العام على الاستفتاء -بالتشاور مع السلطات المحلية- الوضع النهائي للقوات المسلحة في هذه الأراضي.

5- يتعين على جميع السلطات المدنية والعسكرية داخل الولاية والعناصر السياسية الرئيسية في هذه الولاية التعاون مع المشرف العام على الاستفتاء في التحضير لهذا الاستفتاء وعقده.

6- يدعى جميع مواطني الولاية الذين غادروها بسبب الاضطرابات إلى العودة وتكفل لهم حرية العودة وممارسة جميع حقوقهم كمواطنين, وتيسيراً لعودة هؤلاء المواطنين إلى وطنهم يتم تشكيل لجنتين تتكون الأولى ممن تعينهم الهند وتضم الثانية المعينين من قبل باكستان، وتعمل هاتان اللجنتان تحت قيادة المشرف العام على الاستفتاء. وتتعاون حكومتا الهند وباكستان وجميع السلطات في ولاية جامو وكشمير مع المشرف العام على الاستفتاء في وضع هذا الترتيب موضع التنفيذ.

7- تتعهد جميع السلطات في ولاية جامو وكشمير بالعمل مع المشرف العام على الاستفتاء بما يكفل:

أ) عدم تعرض المقترعين في الاستفتاء لأي تهديد أو إكراه أو تخويف أو رشوة أو غير ذلك من أشكال التأثير.

ب) عدم وضع أي قيود على النشاط السياسي المشروع في الولاية، ويتمتع جميع رعايا الولاية – بصرف النظر عن عقيدتهم أو طائفتهم أو حزبهم– بالأمان وحرية التعبير عن وجهات نظرهم والتصويت على مسألة انضمام الولاية إلى الهند أو باكستان، وتكفل حرية الصحافة والكلمة وحرية التنقل في الولاية بما في ذلك حرية الدخول والخروج المشروعين.

ج) يتم الإفراج عن جميع السجناء السياسيين.

د) تكفل الحماية المناسبة للأقليات في جميع أنحاء الولاية.

هـ) عدم اللجوء إلى أعمال انتقامية.

8- يحيل المشرف العام على الاستفتاء إلى لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان المشاكل التي قد يحتاج فيها إلى مساعدة، كما تستطيع اللجنة –حسبما يتراءى لها– أن تناشد المشرف العام على الاستفتاء الإنابة عنها في النهوض بأي من المسؤوليات الموكلة إليها.

9- يقوم المشرف العام عقب الاستفتاء بإبلاغ نتيجته إلى اللجنة وإلى حكومة جامو وكشمير، وعندئذ تقدم اللجنة إلى مجلس الأمن شهادة عما لو كان الاستفتاء العام قد اتسم بالحرية والنزاهة أم لا.

10- بعد التوقيع على اتفاقية الهدنة مباشرة يجري وضع تفاصيل المقترحات سالفة الذكر أثناء المشاورات المشار إليها في الجزء الثالث من قرار اللجنة الصادر في 13 أغسطس/ آب 1948، ويشارك المشرف العام على الاستفتاء مشاركة كاملة في هذه المشاورات.

تثني على حكومتي الهند وباكستان لمبادرتهما الفورية بإصدار أوامر وقف النار التي تسري اعتباراً من الدقيقة السابقة لمنتصف ليل أول يناير/ كانون الثاني 1949، طبقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه حسبما يقضي قرار اللجنة الصادر في 13 أغسطس/ آب 1948.

وتقرر العودة في المستقبل القريب إلى شبه القارة الهندية للنهوض بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها بموجب القرار الصادر في 13 أغسطس/ آب 1948، وبمقتضى المبادئ سالفة الذكر.

المصدر: شعيب عبد الفتاح، فصول من مأساة كشمير، ص 164.

الملحق الثالث: نص إتفاقية شملا في يوليو 1972

اتفاقية وقعتها السلطات الباكستانية والهندية بتاريخ 2يوليو 1972، وتنص على إيقاف حالة الصراع الحدودي بين الطرفين، وتدعو إلى تعزيز العلاقات البينية والعمل على إقامة سلام دائم في المنطقة .

نص الاتفاقية: عقدت حكومة باكستان وحكومة الهند العزم على أن يضع البلدان حدا للنزاع والمواجهة اللذين أفسدا علاقاتهما، وأن يعملا على تعزيز علاقات الود والتآلف وعلى إقامة سلام دائم في شبه القارة، لكي يتسنى للبدلين تكريس مواردهما وطاقاتهما للمهمة الملحة التي تتمثل في تعزيز رفاهية الشعبين.

1- تحقيقاً لهذه الغاية، اتفقت حكومة باكستان وحكومة الهند على ما يلي:

أ- أن تكون المبادئ والأغراض المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة هي التي تحكم العلاقات بين البلدين.

ب- إن البلدين قد عقدا العزم على تسوية خلافاتهما بالطرق السلمية، من خلال المفاوضات الثنائية أو أي طرق سلمية أخرى يتفق عليها الجانبان. وإلى حين التسوية النهائية لأي مشكلة من المشكلات بين البلدين، لا يغير أي طرف الوضع من جانب واحد، ويمنع الجانبان تنظيم أو مساعدة أو تشجيع أية أعمال تكون ضارة بعلاقات الود والتآلف.

ت- إن الشرط الأساسي للوفاق وحسن الجوار والسلام الدائم بينهما هو أن يلتزم البلدان بالتعايش السلمي، واحترام سلامة أراضي وسيادة كل منهما، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما، على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة.

ث- أن تسوى القضايا الأساسية وأسباب النزاع التي أفسدت العلاقات بين البلدين على مدى السنوات الخمس والعشرين الأخيرة بالطرق السلمية.

ج- أن يحترم كل طرف على الدوام الوحدة الوطنية للطرف الآخر، وسلامة أراضيه، واستقلاله السياسي، ومساواته في السيادة.

ح- أن يمتنع كل طرف -طبقاً لميثاق الأمم المتحدة- عن التهديد باستخدام القوة أو عن استخدامها ضد سلامة أراضي الطرف الآخر واستقلاله السياسي.

2- سوف تتخذ الحكومتان جميع ما بوسعهما من خطوات لوقف الدعاية المعادية ضد بعضهما البعض.وسوف يشجع البلدان نشر المعلومات التي من شأنها تشجيع تطور العلاقات الوديةبينهما.

3- ولإعادة العلاقات وتطبيعها بالتدريج بين البلدين خطوة خطوة، اتفقا على ما يلي:

أ- تتخذ الخطوات لاستئناف الاتصالات البريدية والبرقية، والبحرية والبرية بما في ذلك منافذ الحدود، والاتصالات الجوية بما في ذلك الطيران فوق أراضي كل منهما.

ب- يتخذ كل بلد الخطوات المناسبة لتعزيز تسهيلات السفر بالنسبة لمواطني البلد الآخر.

ت- سوف تستأنف التجارة والتعاون في المجالات الاقتصادية والمجالات الأخرى التي يتفق عليها.

ث- سوف يتم تشجيع التبادل في مجالات العلم والثقافة. وفي هذا الصدد سوف تجتمع وفود البلدين - من حين لآخر- للاتفاق على التفاصيل اللازمة.

4- وللشروع في عملية إقامة سلام دائم، اتفقت الحكومتان على:

أ- أن تنسحب القوات الباكستانية والقوات الهندية إلى جانب كل منهما على الحدود الدولية.

ب- أن يحترم الجانبان خط السيطرة الذي أسفر عنه وقف إطلاق النار في 17 ديسمبر/ كانون الأول 1971 في كل من جامو وكشمير، دون إخلال بالوضع المعترف به لكلا الجانبين، وألا يسعى أي من الجانبين إلى تغييره من جانب واحد مهما كانت الاختلافات فيما بينهما ومهما كانت التفسيرات القانونية، كما يتعهد الجانبان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فيما ينتهك هذا الخط.

ت- تبدأ عمليات الانسحاب بمجرد سريان هذه الاتفاقية وتتم خلال مدة ثلاثين يوماً من ذلك.

5- تخضع هذه الاتفاقية لتصديق البلدين طبقاً للإجراءات الدستورية بكل منهما، ويبدأ نفاذها اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق.

6- تتفق الحكومتان على أن يجتمع رئيساهما مرة أخرى في وقت ملائم يتفق عليه الجانبان في المستقبل، وعلى أن يجتمع ممثلو الجانبين -في هذه الأثناء- لمناقشة الطرق والترتيبات الأخرى اللازمة لإقامة سلام دائم ولتطبيع العلاقات، بما في ذلك المسائل المتعلقة بتبادل أسرى الحرب والمعتقلين المدنيين، وتسوية سلمية لجامو وكشمير، واستئناف العلاقات الدبلوماسية. في 1972/7/2

ذو الفقار علي بوتو	أنديرا غاندي
رئيس جمهورية باكستان الإسلامية	رئيسة وزراء الهند

المصدر: موقع الجزيرة، 2014/12/30

فهرس المحتويات

المقدمة 1

1. سبب الدراسة..... 3

2. أهمية الدراسة 4

3. أهداف الدراسة..... 4

4. الإشكالية 5

5. الفرضيات 5

6. منهج الدراسة 6

7. الدراسات السابقة والصعوبات 6

8. تصميم البحث 7

الفصل الأول:الواقع الجغرافي والديمغرافي والتطور التاريخي لأزمة كشمير. 8

المبحث الأول: الموقع الجغرافي والهوية الكشميرية 8

المطلب الاول: الموقع الجغرافي والواقع الديمغرافي..... 8

الفقرة الأولى: الموقع الجغرافي. 8

الفقرة الثانية: الواقع الديمغرافي. 13

المطلب الثاني: الهوية الكشميرية والتقسيم الإداري. 14

الفقرة الأولى: الهوية الكشميرية. 14

الفقرة الثانية: التقسيم الإداري في كشمير. 17

المبحث الثاني : تطور القضية الكشميرية 19

المطلب الاول: إقليم كشمير حتى عام 1947..... 19

المطلب الثاني: أزمة إقليم كشمير من عام 1947وحتى اليوم..... 23

الفقرة الاولى:الحرب الاولى 1947 – 1948. 24

الفقرة الثانية: الحرب الثانية 1965 والثالثة 1971. 28

الفقرة الثالثة:التسلح النووي وحرب الكارجيل 1999. 32

الفصل الثاني: الخلفيات الإقليمية لأزمة إقليم كشمير 37
المبحث الأول: الأطراف الداخلية والمنظمات الدولية..... 37
المطلب الأول: الأطراف الداخلية في كشمير..... 37
المطلب الثاني: المنظمات الدولية وإقليم كشمير(الأمم المتحدة، التعاون الاسلامي). 41
الفقرة الأولى: منظمة الأمم المتحدة. 42
الفقرة الثانية: منظمة التعاون الاسلامي(المؤتمر الإسلامي سابقا). 45
المبحث الثاني: إقليم كشمير والدول الإقليمية..... 49
المطلب الأول: أهمية إقليم كشمير بالنسبة للهند..... 49
المطلب الثاني: أهمية إقليم كشمير بالنسبة لباكستان..... 56
المطلب الثالث: الصين وإقليم كشمير..... 62
الفصل الثالث: المواقف الدولية حول إقليم كشمير..... 68
المبحث الأول: دول آسيا والإتحاد السوفياتي سابقا وإقليم كشمير..... 68
المطلب الأول: دول آسيا المؤثرة في كشمير(إيران،السعودية، تركيا،إسرائيل). 69
الفقرة الاولى: إيران وإقليم كشمير..... 69
الفقرة الثانية: المملكة العربية السعودية وكشمير..... 71
الفقرة الثالثة: تركيا وإقليم كشمير..... 73
الفقرة الرابعة:الكيان الصهيوني(إسرائيل) وإقليم كشمير..... 75
المطلب الثاني: الإتحاد السوفياتي سابقا(روسيا حاليا) وإقليم كشمير. 78
المبحث الثاني: الإتحاد الاوروبي وأميركا وإقليم كشمير..... 82
المطلب الاول: الإتحاد الاوروبي وإقليم كشمير. 82
المطلب الثاني: الولايات المتحدة الأميركية وإقليم كشمير..... 84
المطلب الثالث: إقليم كشمير اليوم..... 90
الخاتمة 95
المصادر والمراجع 98
الملاحق 103
فهرس المحتويات 110